

**دور البنية المالية التحتية  
في بناء القطاع الخاص في العراق**

130



**Financial Infrastructure  
To Build Private Sector In Iraq**

Authorship:  
Haider Hassan Maan

*All rights reserved to Iraq Center for Studies*

جميع الحقوق محفوظة لمركز العراق للدراسات

مركز العراق للدراسات

Center Of Iraq For Studies



+964 7707961315 \_\_\_\_\_ بغداد ◀

+964 7710558123 \_\_\_\_\_ النجف ◀

+964 7714490731 \_\_\_\_\_ المكتبة، بغداد ◀

[www.markazaliraq.net](http://www.markazaliraq.net)

[info@markazaliraq.net](mailto:info@markazaliraq.net)

[markazaliraq@gmail.com](mailto:markazaliraq@gmail.com)

# دور البنية المالية التحتية في بناء القطاع الخاص في العراق

تأليف

حيدر حسن معن

إشراف

أ.م.د. فيصل أكرم نصوري

دور البنية المالية التحتية في بناء القطاع الخاص في العراق

تأليف: حيدر حسن معن

صاحب الامتياز: محمد صادق الهاشمي

الناشر: مركز العراق للدراسات

المطبعة: الساقبي للطباعة والتوزيع

رقم الاصدار: 130

الطبعة: الأولى

سنة الطبع: 2018م - 1439هـ

قطع الورق: 17×24

تصميم الغلاف والخراج الفني: علي مطر الهاشمي

**The Opinions And Ideas In The Book Doesn't Represent  
Necessarily The Institute Of Iraq Center for studies**

الآراء والأفكار الواردة في الكتاب لا تمثل بالضرورة رأي مركز العراق للدراسات



**مركز العراق للدراسات**

Center Of Iraq For Studies

المركز: العراق - بغداد - كراةة - العرصات

المكتبة: بغداد - شارع المتنبى - قيصرية مصرف الرشيد - البناية البغدادية

## المحتويات

المقدمة ..... ١٣

### الفصل الأول

#### التحليل الفلسفي للبنية المالية التحتية والقطاع الخاص

تمهيد ..... ١٩

المبحث الأول: ماهية البنية المالية التحتية ..... ٢١

الخلفية التاريخية ..... ٢١

العمق المالي والقطاع الحقيقي ..... ٢٥

القطاع المالي وتحولات النظم الاقتصادية ..... ٢٦

التنمية المالية ..... ٢٩

المبحث الثاني: مكونات البنية المالية التحتية ..... ٣٧

المؤسسات *FOUNDATIONS* ..... ٣٧

أ) المؤسسات المساندة: ..... ٣٨

ب) المؤسسات المنتجة للاستثمارات ..... ٣٩

ج) المؤسسات المالية الوسيطة ..... ٣٩

الأول: المؤسسات المالية المصرفية (البنوك التجارية) ..... ٤٠

الثاني: المؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفية ..... ٤٠

٤٢..... *SECTOR OF BANKING* القطاع المصرفي

٤٣..... الجهاز المصرفي (البنوك التجارية).

٤٣..... ١- البنوك ذات الفروع:

٤٣..... ٢- بنوك السلاسل:

٤٤..... ٣- البنوك القابضة:

٤٤..... ٤- البنوك الصغيرة:

٤٤..... ٥- البنوك المحلية:

٤٥..... *FINANCIAL MARKETS* الاسواق المالية:

٤٥..... (أ) من حيث أجال الاوراق المالية.

٤٦..... (ب) من حيث التداول

٤٦..... (ج) من حيث طبيعة عمل الاسواق

٤٦..... (د) من حيث درجة تنظيم السوق

٤٩..... المبحث الثالث: أدوات البنية المالية التحتية

٤٩..... *PUBIC FINANCE* السياسة المالية

٥٠..... *MONETARY POLICY* السياسة النقدية

٥٠..... ١- الادوات المباشرة

٥٢..... ٢- الادوات غير المباشرة

٥٤..... عناصر السياسة النقدية:

٥٦..... أنواع الأوراق المالية المتداولة في السوق النقدية:

٥٦..... ١- شهادات الايداع القابلة للتداول *NEGOTIABLE CERTIFICATES OF DEPOSIT*

٥٦..... ٢- الكمبيالات المصرفية *BANKERS ACCEPTANCES*

٧	المحتويات
٥٦	٣- الاوراق التجارية <i>COMMERCIAL PAPERS</i>
٥٧	٤- قرض فائض الاحتياطي الالزامي <i>SURPLUS RESERVE REQUIREMENT EURODOLLAR</i>
٥٨	٥- قروض الدولار الاوربي <i>EURODOLLAR</i>
٥٨	٦- اتفاقيات اعادة الشراء <i>(REPURCHASE AGREEMENTS (REPOSE</i>
٥٨	٧- اذونات الخزينة <i>(TREASURY BILLS (T-BILLS</i>
٥٩	٨- شهادات المديونية وكمبيالات الخزانة <i>(TREASURY NOTES (T-NOTE</i>
٥٩	الاوراق المالية المتداولة في البورصة
٥٩	١- الاسهم العادية <i>COMMON STOCK</i>
٦٠	٢- الاسهم الممتازة <i>PREFERRED STOCK</i>
٦٠	٣- سندات الدين التي تصدرها الشركات <i>DEBT BONDS TO HEAD OF COMPANY</i>
٦١	٤- الاوراق المالية القابلة للتحويل <i>CONVERTIBLE SECURITIES</i>
٦٢	٥- الاوراق المالية الحكومية <i>GOVERNMENT SECURITIES</i>
٦٣	المبحث الرابع: واقع العلاقة التبادلية بين البنية المالية والقطاع الخاص
٦٣	القطاع الخاص
٦٣	تعريف القطاع الخاص
٦٥	الدولة والقطاع الخاص
٦٩	البنية المالية التحتية وتمويل الاستثمارات
٦٩	١- أنفاق استثماري
٦٩	أ) المشروعات الجديدة
٧٠	ب) إضافة طاقة للمشروع:
٧٠	ج) أحلال الأصول (تحديث):

٨..... دور البنية المالية التحتية في بناء القطاع الخاص في العراق

٧١..... ٢- الانفاق الجاري

٧٣..... أ) المساهمة المباشرة في رؤوس اموال المشروعات

٧٤..... ب) القروض طويلة الاجل

٧٤..... ادوات تمويل اخرى

٧٥..... اثر الاستثمارات الاجنبية على البنية المالية التحتية والقطاع الخاص

٧٦..... الاول: الاستثمار الاجنبي المباشر:

٧٦..... الثاني: الاستثمار الاجنبي غير مباشر

٧٨..... اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر

## الفصل الثاني

### البنية المالية التحتية في الاقتصاد العراقي

٩٣..... تمهيد

٩٥..... المبحث الأول: دور البنى المؤسساتية من منظور الاقتصاد الحديث

٩٥..... الأهداف الرئيسية للبنى المؤسساتية

٩٥..... - التشجيع على إنشاء اقتصاد السوق

٩٥..... - تعزيز القدرة على التوقع في السياسات الاقتصادية

٩٦..... - تعزيز استقرار السياسة العامة

٩٦..... - تعزيز الشفافية

٩٦..... - تخفيض تكاليف المعاملات

٩٧..... المؤسسات المساندة

٩٧..... المؤسسات القانونية



٩	المحتويات
٩٧	١- حقوق الملكية <i>proprietorship Rights</i>
١٠٠	٢- تنفيذ العقود <i>Contracts Enforcement</i>
١٠١	٣- الإدارة السليمة للشركات <i>Good Governance * company</i>
١٠٤	٤- قوانين المنافسة ومنع الاحتكار
١٠٦	٥- الفساد <i>The Corruption</i>
١٠٨	هيئات المقاصة وأنظمة المدفوعات
١١٠	المؤسسات الاستشارية
١١٠	المؤسسات المنتجة للاستشارات
١١٧	المؤسسات الوسيطة
١١٨	١- توفير السيولة:
١١٩	٢- المخاطر:
١٢١	٣- التكاليف:
١٢٢	٤- التدقيق والرقابة
١٢٣	٥- تخصيص الموارد المالية للاستشارات
١٢٧	المبحث الثاني: القطاع المصرفي العراقي
١٢٨	هيكل الجهاز المصرفي العراقي
١٣٢	البنك المركزي العراقي
١٣٨	وضع السياسة النقدية
١٤١	اعادة هيكلية الجهاز المصرفي العراقي
١٤٦	أ) الإدارة السليمة للمصارف
١٤٨	ب) العمق المالي والمصرفي <i>Financial Depth and Banking</i>

- ج) التحرر من القيود وسهولة انسياب الأموال ..... ١٥١
- د) السلامة التنافسية وتنوع المنتجات ..... ١٥٣
- هـ) الشفافية ..... ١٥٤
- المراقبة على الجهاز المصرفي ..... ١٥٥
- الجهاز المصرفي العراقي وتطبيق مقررات لجنة بازل ..... ١٥٩
- البنى المؤسساتية ومقررات لجنة بازل للقطاع المصرفي العراقي ..... ١٦٢
- نظام المقاصة والمدفوعات ..... ١٦٣
- اثر التكنولوجيا على نظام المقاصة والمدفوعات في نشاط الجهاز المصرفي العراقي ..... ١٦٥
- المبحث الثالث: السياسة المالية وسوق الأوراق المالية في العراق ..... ١٧١
- السياسة المالية العراقية ..... ١٧١
- ١- السياسة المالية خلال الحرب العراقية الإيرانية ..... ١٧٢
- ٢- السياسة المالية خلال فترة الحصار ..... ١٧٤
- النفط مقابل الغذاء والدواء وأثرها على السياسة المالية ..... ١٧٧
- ٤- السياسة المالية في ظل الديمقراطية ..... ١٧٩
- سوق العراق للأوراق المالية ..... ١٨٢
- ١- تطوير أداء سوق العراق للأوراق المالية ..... ١٨٣
- أ) إدارة السوق ..... ١٨٣
- ب) شفافية السوق ..... ١٨٣
- ج) تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية ..... ١٨٧
- د) الإدارة السليمة للشركات ..... ١٨٧
- هـ) تحسين نظم التداول ..... ١٨٨
- و) تحسين نظم التسوية والمقاصة ..... ١٨٩

المحتويات..... ١١

مؤشرات أداء أسواق الأوراق المالية..... ١٩٠

١- عمق السوق *Market Depth*..... ١٩٠

ب) سيولة السوق *Market Liquidity*..... ١٩٤

ج) تركيز السوق *Market Concentration*..... ١٩٦

### الفصل الثالث

### القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي

تمهيد..... ١٩٩

المبحث الأول: دوافع التحول للقطاع الخاص..... ٢٠١

١- الدوافع الأيديولوجية..... ٢٠١

٢- الدوافع الاجتماعية..... ٢٠٤

٣- الدافع الاقتصادية..... ٢٠٦

المبحث الثاني: واقع القطاع الخاص..... ٢١٣

١- البناء الاجتماعي. الاقتصادي للدولة العراقية خلال المدة (١٩٢٠-١٩٤٥)..... ٢١٣

١- مجلس الأعمار والقطاع الخاص..... ٢١٦

ابرز الانتقادات الموجهة إلى مجلس الأعمار العراقي..... ٢٢١

٣- العهد الجمهوري والقطاع الخاص..... ٢٢٣

١- التخطيط المركزي والقطاع الخاص..... ٢٢٥

٢- الخطة القومية والقطاع الخاص..... ٢٢٧

٣- القطاع الخاص خلال فترة الحرب (١٩٨٠-١٩٨٨)..... ٢٣٤

٤- القطاع الخاص في الحصار الاقتصادي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٣)..... ٢٣٨

٥- القطاع الخاص في ظل الديمقراطية..... ٢٤٠

- ٢٤٢..... ٦- مشاكل القطاع الخاص
- ٢٤٢..... (أ) عجز البنى المؤسساتية
- ٢٤٣..... (ب) ضيق منافذ الأسواق
- ٢٤٤..... (ج) العمالة
- ٢٤٥..... (د) السياسة التجارية
- ٢٤٧..... المبحث الثالث: استراتيجيات التحول الاقتصادي
- ٢٤٧..... الاستراتيجية الواقعية
- ٢٤٨..... الاستراتيجية المرحلية
- ٢٤٩..... الإستراتيجية البنوية
- ٢٥٠..... تمويل القطاع الخاص
- ٢٥٣..... الاستنتاجات والتوصيات
- ٢٥٥..... الاستنتاجات
- ٢٥٨..... التوصيات
- ٢٦١..... المصادر
- ٢٦١..... اللغة العربية
- ٢٦١..... أولاً الكتب
- ٢٦٧..... ثانياً: البحوث والندوات
- ٢٦٩..... ثالثاً المنشورات
- ٢٧٢..... رابعاً الدوريات
- ٢٧٤..... خامساً الرسائل الجامعية
- ٢٧٤..... الانكليزية

## المقدمة

العراق بلد يملك الكثير من الموارد الطبيعية والبشرية والمالية التي تجعله قادرا على الوصول إلى مصاف البلدان الحديثة والمتطورة، ألا أن هذا الحال لم يكن الواقع، فالتخلف والديون المتراكمة على البلد نتيجة الحروب وعدم التخطيط السليم، كانت وراء استنزاف قدرات البلد التنموية وضياع فرص التطور الاجتماعي والاقتصادي وخلق بيئة اجتماعية مطمئنة.

أن هذا الدور يعتمد وبشكل أساسي على البنى المؤسساتية وهي (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، وهذا يتطلب إيجاد حرية سياسية واقتصادية واجتماعية، وتصليح دور الإدارة الكفؤة للاقتصاد وهو ما يطلق عليه (تنمية الإدارة)، التي تمكن من قيادة الاقتصاد الوطني والوصول به إلى مصاف الدول المتقدمة.

وان حقيقة العلاقة بين ما موجود من طاقة في الاقتصاد والوظائف المؤسسية تعتمد وبشكل أساسي على صياغة وتطبيق الأنظمة والقوانين، وتوفير الخدمات العامة، والسلع العامة، وتحسين الأطر الاستثمارية من خلال إزالة البيروقراطية وهذا يرافقه أهلية القضاء، وتوفير اليد العاملة الماهرة، وهنا يأتي دور القطاع الخاص في إيجاد أفضل القنوات الاستثمارية لاستغلال الطاقة الاقتصادية المتوفرة في البلد، وفي زمن العولمة الاقتصادية لايمكن أن يودي القطاع الخاص وظيفته وبشكل ناجح دون إيجاد آلية التمويل ناجعة عن طريق القطاع المالي في شقيه الأسواق المالية والجهاز المصرفي، فكلما تطورت هذه الأسواق وأصبحت أكثر عمقا في تطوير أدوات الاستثمار وتشجيع أدراج الشركات واعتماد المعايير المحاسبية تزداد فرص نجاح القطاع الخاص، وتقدير الموارد المطلوبة ورفع مستوى

الشفافية، وفي المقابل فان توسيع دور القطاع الخاص في التنمية يساهم وبدرجة كبيرة بتطوير الأسواق المالية والجهاز المصرفي على حدٍ سواء.

لا يمكن أحداث تنمية في إطارها الشامل دون تقدم في قدرات البلد التنافسية المطردة، وهذا يعتمد التقدم التكنولوجي للصناعة والزراعة، التي من شأنها تحسن البيئة وتعظيم المخرجات ويكمن ذلك في المؤسسات التي تنتج الاستثمارات كما نجدها وبشكل واضح في التجربة الآسيوية، فالجامعات والحلقات البحثية مكنتها من تطوير قدراتها التنافسية.

**مشكلة البحث:** يعاني الاقتصاد العراقي من عدم وجود البنى المؤسساتية السليمة وقطاع مالي من القيام بدوره يمهد للقطاع الخاص بناء الشركات التي تساهم في التنمية الاقتصادية بأسلوب علمي ناجح.

**أهمية البحث:** تأتي أهمية البحث في استعراض الإطار الشامل للقطاع الخاص في ظل الاقتصاد السوق وآليات المعالجة لهذا النمط من التنمية.

**هدف البحث:** يأتي البحث محاولا تحقيق بناء قدرات الاقتصادية للقطاع الخاص من خلال توفير السياسات الاقتصادية والقدرات المالية والمخرجات العلمية التي تعظم الإنتاج وتقلل التكاليف وتحسن البيئة، مما يرفع القدرات والإمكانات الاقتصادية للبلد ليتحسن المستوى المعاشي للمجتمع

**فرضية البحث:** أن توفر بنى تحتية مالية يساهم وبشكل كبير في تسهيل عمل القطاع الخاص من خلال توفير الأموال اللازمة لتطوره ولا سيما في الاقتصاد العراقي الذي يعاني كثيراً من تباطؤ عمل القطاع المصرفي والمالي.

**أسلوب البحث:** جرى استخدام الأسلوب الاستنباطي في البحث، وقد جرى الاعتماد على منهجين، المنهج الأول التحليل النظري البنية المالية التحتية لبناء القطاع الخاص، المنهج الثاني التحليل الكمي بالاعتماد على المؤشرات المالية والحقيقية، ومن ثم تحليلها من خلال جداول خاصة بها.

**هيكلية البحث:** تضمن البحث، ثلاث فصول الفصل الأول التحليل الفلسفي للبنية المالية التحتية والقطاع الخاص وقد قسم إلى أربعة مباحث المبحث الأول ما هية البنية المالية التحتية والمبحث الثاني مكونات البنية المالية التحتية والمبحث الثالث أدوات البنية المالية التحتية والمبحث الرابع واقع العلاقة المتبادلة بين البنية المالية التحتية والقطاع الخاص أما الفصل الثاني البنية المالية التحتية في الاقتصاد العراقي وقد قسم إلى ثلاث مباحث المبحث الأول دور البنى المؤسساتية من منظور الاقتصاد الحديث والمبحث الثاني القطاع المصرفي العراقي المبحث الثالث السياسة المالية وسوق العراق للأوراق المالية وفي الفصل الثالث القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي وتضمن ثلاث مباحث المبحث الأول دوافع التحول للقطاع الخاص المبحث الثاني واقع القطاع الخاص المبحث الثالث استراتيجيات التحول للقطاع الخاص وقد توصل الباحث إلى لاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها عن طريق البحث حول المسائل الأساسية للدراسة.





## الفصل الأول

التحليل الفلسفي للبنية المالية التحتية والقطاع الخاص



## تمهيد

في ضوء ما يجري على أوضاع الاقتصاد العالمي والتجارب والأزمات التي مرت بها البلدان النامية والأخطاء الفادحة في تجارب التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية وفشل التجربة الاشتراكية، لم يبقى أمام البلدان النامية خيار كبير في اختيار النظام الاقتصادي، في زمن عولمة الاقتصاد وعليها أتباع السياسات الاجتماعية والاقتصادية ففتشاً المؤسسات الكفيلة بتوفير إمكانات الكفاءة والرشاد والاستفادة قدر المستطاع من الأزمات الاقتصادية التي مرت بها البلدان النامية وهي في طريقها للتحوّل نحو آليات السوق ومن هنا فقد وجد المؤتمر الدولي المعني بالتمويل والتنمية المنعقد في مونتيري، في المكسيك عام ٢٠٠٢؛ أيجاد بنية مالية تحتية تستطيع من خلالها وضع آلية للانضباط المالي والنقدي وتوفير مقومات المنافسة الاقتصادية السلمية، ولا يتطلب الأمر مجرد الأخذ بتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص بل يتطلب حزمة من السياسات المناسبة التي تنصب على شكل نظم قانونية واضحة وسليمة وتوفير البيانات والمعلومات السليمة والرقابة على الأسواق وعدم إغفال دور الاستثمار الخارجي وتحرير التجارة وكل ما هو مطلوب لسلامة النظام الاقتصادي والسير به قدماً.

وفي هذا الفصل نحاول معرفة ماهية البنية المالية التحتية في المبحث الأول، إما المبحث الثاني يتناول مكونات البنية المالية التحتية، وفي المبحث الثالث أدوات البنية المالية التحتية، المبحث الرابع العلاقة التبادلية بين البنية المالية التحتية والقطاع الخاص.



## المبحث الأول

### ماهية البنية المالية التحتية

#### الخلفية التاريخية

تشير الأدبيات الاقتصادية عند تناول إحدى الموضوعات الاقتصادية إلى أن هناك ثلاثة جوانب ينبغي دراستها في موضوع البحث، هذه الجوانب تعطي لنا صورة ثلاثية الأبعاد (*Dimensioned* - 3) تمكنا من فهم الأبعاد الاقتصادية من وراء دراسة هذا الموضوع، وان الجوانب الثلاثة هي الجانب المنطقي (الفلسفي)، والجانب العلمي، والجانب العملي.

ففي الجانب المنطقي (الفلسفي)، ليس لدى الباحث وفق ما يدركه من قوانين سابقة وتجارب سابقة في البحث في موضوعات التنمية الاقتصادية دون أن تكون هناك أسس صحيحة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، ولهذا فان كل الدراسات والتجارب السابقة تشير إلى أن بناء نمط انتقائي للتنمية يكون مبني وبشكل أساسي على عملية الاستثمار للموارد الاقتصادية المتاحة.

ويميز الاقتصاديون بين أنواع التمويل وأشكال التمويل، فمن حيث أنواع التمويل بكونه ذات العائد الاقتصادي لتمويل المشروعات (البنية التحتية) رأس المال الاجتماعي، وتمويل المشروعات الإنتاجية التي تحقق مردود نقدي (ربحي)، أما أشكال التمويل. فيكون أما في مجال الإسهام في حقوق الملكية، أو الإقراض من المؤسسات المالية والجهاز المصرفي، ومن الأشكال الأخرى هو

التمويل الرأسمالي بهدف تشجيع المشروعات الإنتاجية على التصدير والاستفادة من الأسواق المالية بشروط ميسرة أفضل للمشروعات، ويتخذ شكل الخدمات المالية بهدف الضمان من المخاطر السياسية أو التجارية إذا تعلق الأمر بالاستثمارات الخارجية<sup>(١)</sup>.

أن مصدر تعدد أنواع وأشكال التمويل يعود إلى تعدد مؤسسات عناصر التمويل، ونشوء هذه المؤسسات يعود تاريخياً إلى عهد الرأسمالية التجارية (وهي الأفكار والمعتقدات التي سادت منذ حوالي منتصف القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر) فقد تحققت ثلاثة إنجازات مهمة في هذه الحقبة، هي قيام المصارف التجارية وهي أولى مؤسسات التمويل بداية القرن السادس عشر في إيطاليا وخاصة في مدينة فينسيا المشهورة ومن ثم إلى باقي أرجاء أوروبا، حتى أن شارع (لومباردي)\* في لندن هو تسمية إيطالية، مما

جعل للنقود دور حيوي في الحياة الاقتصادية، فقد لاحظ جون بوردان (١٦٢٠-١٥٧٠) العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار وما تبعه من توضيح العلاقة بين النقود والإنتاج<sup>(٢)</sup>.

وان علاقة النقود بالمؤشرات الاقتصادية توضح كثيراً على يد البنوك الأوروبية في تلك الحقبة، ومن أكثر البنوك شهرة هو بنك امستردام الذي نشأ عام (١٦٠٩) وكان الأكثر ريادةً لاستقبال الودائع المسكوكة واستخدامها كأداة للدفع وتسوية الحسابات بين المتعاملين مع البنك، ومن ثم لحقت تطورات مهمة في اداء

---

(١) ندوة المؤسسات المالية العربية وتمويل الاستثمار في الوطن العربي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الدول العربية، بأشراف حازم البيلاوي، ابو ظبي، سنة ٢٠٠٥ ص ١٩-٢١.

\* لومباردي: اسم مدينة في ميلانو -إيطاليا- على الحدود السويسرية.

(٢) كالبريث، جون كينت، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة احمد فؤاد، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سنة ٢٠٠٠، ص ٤٨-٥١.

البنوك الأوروبية من قبول الودائع وتحويلها اي تقديم القروض (الائتمان) مماشكل في طبيعة الحال خلق نقود في شكل اوراق بنكية(بنكوت) والتي تعطي القدرة لحاملها لتسوية حساباته، وفي الوقت نفسه يبقى المعدن الاصلي بحوزة البنك<sup>(١)</sup>.

ان الية خلق النقود اوجدت ضرورة وجود بنك مركزي يكون على رأس الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية، له الحق بأصدار الاوراق النقدية (العملة) كبنك اصدار، والحفاظ على الرصيد المعدني، وتشير الادلة التاريخية في الادييات الاقتصادية ان نشوء البنوك المركزية يعود الى منتصف القرن السابع عشر، فقد نشاالبنك السويدي (*Risk Bank*) عام (١٦٥٦). وبنك انكلترا عام (١٦٩٤)، وتعمل هذه البنوك على تنظيم الائتمانات المصرفية لما لهذه البنوك من أثر على كمية النقود وتأثيرها على المؤشرات الاقتصادية، وأن آلية خلق النقود عن طريق الائتمانات تزيد من أرباح البنوك مما يعطيها الحافز لزيادة الائتمانات، لذلك يأتي دور البنك المركزي في المحافظة على كمية النقود المتداولة وكذلك سرعة عملية التداول داخل النشاط الاقتصادي<sup>(٢)</sup>.

وفي عام (١٥٣٦) شهد انشاء اولى الاسواق المالية (البورصة) بمدينة(انغرس) وبورصة باريس عام ((١٧٢٤) وبورصة لندن ((١٧٧٣)وان ظهور بورصات الاوراق

---

(١) نفس المصدر، ص ١٥٥-١٥٨.

(٢) الدليبي، عوض فاضل اسماعيل، النقود والبنوك،، دار الحكمة للطباعة والنشر، جامعة الموصل، سنة ١٩٩٠. ص ٢٧٢-٢٧٣

\* ترجمة كلمة بورصة (*Bourse*) يعود الى مصدرين:

- اسم احد كبار التجار وكان اسمه (فان دن بورصة) (*van Dan Bourse*) في مدينة بروج في بلجيكا، وكان يجتمع عنده عدد كبير من التجار وتتم عملية البيع والشراء، لذلك اطلق لفظة بورصة على المكان الذي يجتمع فيه التجار.

- اسم فندق في مدينة بروج (*Bruges*) في بلجيكا تزين شعار عملة على ثلاثة اكياس ويجتمع فيه عملاء مصرفين والوسطاء الماليين لتصرف الاعمال، لذلك يطلق لفظة (بورصة)

المالية (*securities stocks Exchanging*) يعود إلى عاملين رئيسيين هما:

**العامل الأول:** - إقبال الحكومات على الاقتراض من بورصة الاوراق المالية عن طريق البنك المركزي لتمويل عجز موازنتها، من خلال طرح سندات الدين العام، وكذلك ظهور الشركات المساهمة الكبيرة، مثل شركة روسيا ((١٥٥٣ في بريطانيا، وشركة الهند الشرقية الهولندية عام (١٦٠٢)، وشركة الهند البريطانية ((١٦٠٠-١٨٧٤، وشركة المغامرين السادة ((١٦٧٠ وشركة الهند الشرقية الفرنسية (١٦٦٤)<sup>(١)</sup>.

**العامل الثاني:** تزايد عدد الشركات المساهمة في بورصة الاوراق المالية، وكذلك اقتراض الحكومات اظهرت الحاجة الى قوائم اسعار الاسهم والسندات في بورصات الاوراق المالية عام (١٥٩٢) بما يعرف المستثمر والوسطاء الماليين والسماسة بحجم استثماراتهم المالية (وهو مجال عمل ديفيد ريكاردو ١٧٧٢-١٨٢٣) وتعد هذه الخطوة دليل عملي لتنظيم هذه الاسواق (البورصات) مما يعطيها عمق مالي داخل النشاط الاقتصادي والتأثير به<sup>(٢)</sup>.

ومع انبثاق عهد الاتجاهات الليبرالية التي نادى بها ادم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠) في كتابه (بحث في طبيعة واسباب ثروة الامم) (١٧٧٦) كانت بداية جديدة من النهضة الاقتصادية ومصدرها الثورة الصناعية، مما جعل تغيرات كبيرة في المعالم والقوانين الاقتصادية التي تحكم الافكار في تلك المرحلة<sup>(٣)</sup>.

وأن مبدأ الحرية الفردية وتقسيم العمل أحدثت تغيرات هيكلية في نمط الانتاج وادواته، مما دفع خروج الصناعة من حيز الورش الصناعية الصغيرة

---

(١) كالبرايت، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤-٥٥.

(٢) نفس المصدر، ص ١٦٣.

(٣) نفس المصدر، ص ٨٧.



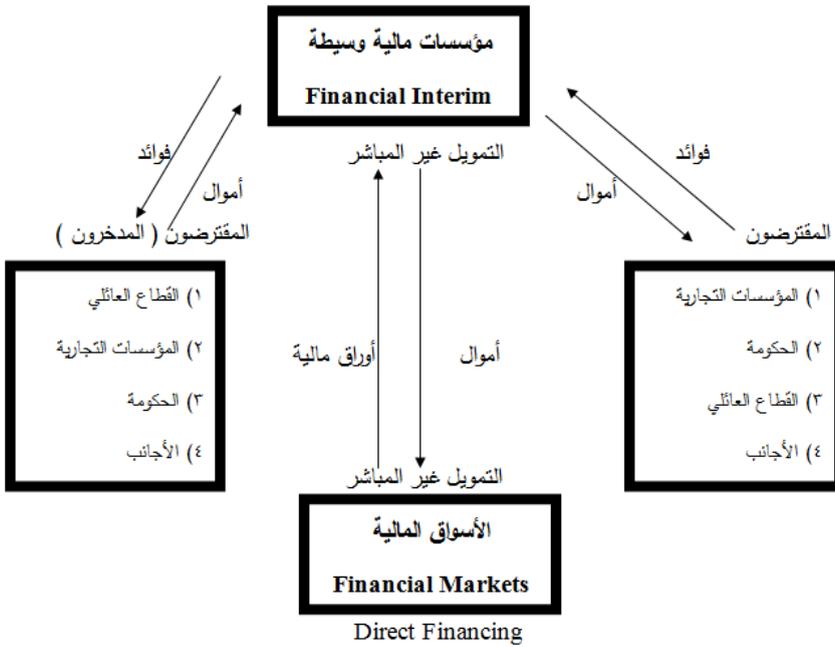
والصناعة المنزلية الى ميدان الصناعة الكبيرة وزيادة الطاقة الانتاجية، وهذا التحول في نمط الصناعة يتطلب رؤوس أموال ضخمة تفوق قدرة المستثمر الواحد لذلك تطور مفهوم الشركات المساهمة وبالتالي احدث تغييرات في القطاع المالي بشقيه البنوك التجارية وبورصة الاوراق المالية، والذي تستند اليه هذه الشركات التي تعطيها القدرة على الاستمرار في العملية الانتاجية.

### العمق المالي والقطاع الحقيقي

وان أحداث تغييرات في القطاع المالي والمقصود به زيادة العمق المالي للاقتصاد، بما يؤمن للقطاع الحقيقي موارد مالية التي يحتاجها لتحديث وتطوير المشروعات الانتاجية، اي بعبارة اخرى ايجاد قنوات الاتصال بين وحدات العجز (المشروعات الانتاجية) ووحدات الفائض (المستثمرون والمدخرون) عن طريق البنوك التجارية وشركات الوساطة المالية وشركات الاستثمار والتوظيف المالي، وهنا يبقى اختيار المشروعات اي اختيار طرق التمويل الافضل لها والمناسبة وبأقل كلفة، اما يكون عن طريق التمويل المباشر من خلال البنوك التجارية وبورصة الاوراق المالية. او عن طريق طرح الاسهم والسندات للشركات المقترحة لتصبح حقوق اواصول على تلك المشروعات، أو عن طريق التمويل غير المباشر من خلال المؤسسات المالية الوسيطة، كصناديق الاستثمار وشركات الوساطة المالية التي تكون اداتها الفائدة للاموال المقترضة والمقرضة، ولهذا أصبح القطاع المالي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية<sup>(١)</sup> كما موضح في الشكل (١).

(١) الرزي، عبد النافع عبد الله وغازي توفيق فرح، الاسواق المالية، وائل للنشر سنة ٢٠٠١، الطبعة

شكل (١)  
طرق التمويل في الاقتصاد



المصدر: الرزي، عبد النافع عبد الله وغازي توفيق، الأسواق المالية، دار وائل للنشر، عمان، سنة ٢٠٠١، الطبعة الأولى،

ص ٢٠

## القطاع المالي وتحولات النظم الاقتصادية

لقد شهد العالم متغيرات متسارعة في العقد الأخير من القرن العشرين وعودة الاتجاهات الليبرالية وإنهاء تدخلات المدرسة الكينزية، التي جاءت لمعالجة أزمة الكساد العظيم (١٩٢٩ - ١٩٣٣) على يد المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو) في إطار انفتاح العالم وارتباطه بشبكة متطورة من أنظمة الاتصالات لجعل العالم قرية كونية صغيرة أي بما يعرف (العولمة)، وفي هذا الإطار كان على البلدان

النامية أيجاد نمط انتقائي للتنمية بما يواكب الركب العالمي المتسارع، ويستند هذا النمط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أسس وقواعد اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة، وقد شكلت الاسواق المالية ركنا أساسيا في هذا النمط.

لذلك دعت المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) الى النظر في النموذج الآسيوي والذي ينظر له الكثيرون بنظر الإعجاب إلى ما يسمى (النمو الآسيوية) سرعة هذه البلدان في التطور والتقدم التقني وفي مجالات الإنتاج والتصدير، إلا أن هذه التجربة تعرضت إلى أزمة مالية في صيف (١٩٩٧) مما أدى إلى انخفاض قيم الأسهم والأصول المالية في العديد من المشروعات الإنتاجية، مما شكل في طبيعة الحال انخفاض في نمو معدلات الناتج المحلي الاجمالي لهذه البلدان<sup>(١)</sup>.

وان الادلة التاريخية في نشوء البنوك التجارية وبورصة الاوراق المالية وكيفية مساهمتها في تمويل الشركات المساهمة، تدل على ان التنمية الاقتصادية شرطها الاساسي هو وجود بناء مالي سليم يكون الدعامة القوية والمتينة للاقتصاد الحقيقي (الإنتاجي والتصديرية)، الا ان هذه البلدان لم تستفيد من هذه الادلة وان الاسواق المالية الآسيوية دخلت في عملية الاندماج المالي مع الاسواق المالية العالمية التي تتمتع بالاستقرار والخبرة الطويلة وذات عمق مالي كبير في اقتصادياتها، ولهذا شكلت هذه الازمة ضربة قوية الى وصفات المؤسسات المالية الدولية، وما نتجت عن الازمة من دروس بالغة الاهمية، كانت وماتزال محط العديد من الدراسات الاقتصادية النظرية العلمية، التي تقدم ادلة ملموسة عن الصلة الحيوية بين القطاع المالي والتنمية الاقتصادية، وفي ظل النموذج الجديد للتنمية

---

(١) عبد الفضيل، محمود، العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، سنة ٢٠٠٠، ص ١٩٩ - ٢٠١.



## التنمية المالية

ووفقاً للنموذج الجديد للتنمية لا بد من أحداث تغييرات جذرية شاملة للقطاع المالي في بنيته وهياكله التحتية، وقد ورد هذا التغيير تحت عنوان التنمية المالية (*Financial Development*) على الرغم من عدم وجود صيغة او تعريف شامل ونهائي للتنمية المالية، بسبب تزايد حجم المؤسسات التي تعمل داخل القطاع المالي وتأثير المؤسسات التي هي خارج هذا القطاع، ومدى كفاءة هذه المؤسسات التي تؤثر على مؤشر وحجم نشاط القطاع المالي، وان التنمية المالية تسير في اتجاهين:

**الأول:** في الجانب المؤسساتي ويعبر عنه بالمنح المؤسساتي، وتشمل الأنظمة والقوانين العامة للدولة، والنظام القضائي، وحقوق الملكية، بالإضافة للأنظمة المحاسبية، تؤثر على عمل هذه المؤسسات من خلال التشريعات والسياسات الاقتصادية العامة التي يحددها صانعو السياسة العامة في البلد<sup>(١)</sup>، وهذا مازهدت اليه المدرسة المؤسساتية، (التي أسسها فلبن وقادها جون كينيت كالبرايت)، حيث اعتمدت هذه المدرسة اصلاح هذه المؤسسات التي تساعد على تطوير وتوسيع الانشطة الاقتصادية، اذا وجد صاحب هذه المدرسة، ان من غير الممكن نمو الناتج المحلي الاجمالي وتصحيح الاختلالات في التوازن الاقتصادي بدون تحديث وتنظيم دور مؤسسات الدولة، التي تؤثر على الكيان الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع<sup>(٢)</sup>.

والاتجاه الثاني، إصلاح الهياكل المالية ويكون تحت عنوان الاصلاح المالي

---

(١) سلوكية القطاع المصرفي وكفائة في مجال الإقراض في بلدان مختارة، العدد (٣)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الامم المتحدة، ٢٠٠٥، ص ٢، ٣.

(٢) مفهوم التنمية، سلسلة جسر التنمية، العدد (١٣) كانون الثاني-٢٠٠٣، السنة الثانية، ص ٥-٦

ويعرف بأنه (تعديل مفردات القطاع المالي بالاتجاه المرغوب فيه بمعنى اصلاح المالية العامة، اسواق رأس المال والقطاع المصرفي، ونظام الرقابة والاشراف، وطبيعة التداخل بين السياستين المالية والنقدية، وحجم الاصلاحات المساندة للقرارات المالية)<sup>(١)</sup>.

من التعريف بنقطة بداية الاصلاح المالي بالموازنة العامة بجانبها النفقات والايادات بهدف تخفيض عجز الموازنة وتقليل آثار العجز من ظواهر تضخمية او مزاحمة القطاع الحقيقي في الاسواق المالية التي توترعلى خارطة الاستثمارات في الاقتصاد المحلي، وان تخفيض النفقات العامة عن طريق رفع الكفاءة الانتاجية لهذه النفقات، وفسح المجال امام القطاع الخاص بتولي بعض المشروعات مما يقلل التدخل الحكومي<sup>(٢)</sup>.

أن أصلاح الأسواق المالية والقطاع المصرفي، يكون على مرحلتين الاولى وضع شروط سير قطاع مالي ناجح وفقاً لأليات السوق، اي بمعنى يتطلب تحويل المصارف الحكومية العامة من الادارة التي تعمل تحت تصرف الحكومة الى ادارة مصرفية تعمل وفقاً للعمل المصرفي التجاري، التي تهدف إلى تنشيط القطاع المصرفي، فضلاً عن انشاء وتعزيز سوق الاوراق المالية.

اما المرحلة الثانية تقوم على زيادة مقدرة القطاع المصرفي في تعبئة المدخرات والوساطة البنكية في سوق الاوراق المالية، مما يساهم في تنمية هذه السوق وتعزيز كفاءة شركات الوسطاء الماليين<sup>(٣)</sup>.

---

(١) عبد العزيز، اكرام، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، الطبعة الاولى، ص ١٧.

(٢) المصدر نفسه، ص، ٢٢-٢٤.

(٣) ندوة التعاون الاقتصادي العربي بين النظرية والعولمة، منتدى الفكر العربي، عمان، الطبعة الأولى،

ومن التعريف السابق للإصلاح المالي ورد التداخل بين السياستين المالية والنقدية فهناك اجماع بين الباحثين الاقتصاديين انه لايمكن اجراء الاصلاحات في الموازنة وسوق الاوراق المالية والقطاع المصرفي، بدون رؤية واضحة للسياستين المالية والنقدية، وتعمل السياستان المالية والنقدية، من خلال سوقين اساسين هما السوق النقدية وسوق الاوراق المالية.

وعند البحث في السياسة المالية للدولة التي تتوخى تلبية حاجات الانفاق العام من انفاق جاري، وانفاق رأسمالي، وانفاق تنموي، وان الاتجاهات واسعة لدى الدول الصناعية والنامية على حد سواء واخضاع الانفاق العام للاهداف الاقتصادية الكلية للدولة، كأهداف النمو والتشيط الاقتصادي ومكافحة البطالة، فهذه الاتجاهات الحديثة نلمسها وبشكل واقعي في دول الاتحاد الاوربي عندما توجهت تلك الدول نحو الاتحاد النقدي، واهتمت بتحرير اهداف رقمية للسقف في عجز الموازنة للدولة المنضوية في الاتحاد النقدي، وبهذا تجاوزت السياسة المالية الاهتمامات الضيقة الخاصة بتمويل الموازنة العامة واسلوب التمويل نحو تكيف الموازنة لتخدم الاهداف الاقتصادية الكلية، وتتولى السياسة المالية تحقيق اهدافها بأدوات اصبحت في الحكم تقليدية، هي ادوات جباية الضريبة (ضرائب الدخل، المبيعات، والقيمة المضافة) وادوات تمويل العجز والتغطية بمختلف اشكال الاقتراض العام<sup>(١)</sup>.

ان هذه الفلسفة هي فلسفة تدخلية للسياسة المالية الغرض منها تحفيز النشاط الاقتصادي، وان منبع هذه الفلسفة هو المدرسة الكينزية التي تركز على السياسة المالية في التأثير على الطلب الكلي الذي يحدد مستويات الانتاج والدخل

---

(١) العاني، عماد محمد علي، اندماج الاسواق المالية الدولية (اسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي)، بيت الحكمة، بغداد، سنة ٢٠٠٢، ص ٢٧٢، ٢٧٣.

والبطالة وبالتالي التنمية الاقتصادية<sup>(١)</sup>.

وان السياسة النقدية، والتي يمثلها عادة منشئ ومتخذ للقرار البنك المركزي او من يمثله من مجلس نقدي اوسلطة نقدية، وما زال الجدل محتدم حول ما اذا كان الهدف الاساسي لها هو استقرار قيمة النقد ومكافحة عوامل التضخم، مما يخلق اجواء الاستقرار الاقتصادي لتحقيق سياسات تنموية متحاذية ومتوازية، ومن هنا جاء التأكيد الكبير على استقلالية السلطات النقدية وضرورة تفرغها لهذا الهدف الاساسي<sup>(٢)</sup>.

غير ان هذه الصورة للسياسة النقدية واهدافها ما زالت حتى الان غير مقبولة لاسيما في البلدان النامية، بالنظر الى السياسة النقدية على انها تستهدف الاستقرار النقدي، تمهيداً لهدف اسمى وابعد من ذلك، وهو الهدف التنموي السريع ونشاط الحركة الاقتصادية (مكافحة هبوط في الدورة التجارية) (*Buscnesycle*) بل ان بعض الدول تعلق أهمية قصوى على دور البنك المركزي والسلطة النقدية في استقرار موازين المدفوعات، وقد تعطي السلطات الحكومية لهذه الناحية، وما يتبعها من ضرورة تطبيق سياسة سعر الصرف الملائمة وتنمية مستويات مناسبة من احتياطات العملات الاجنبية دوراً واولوية قصوى، واهمية تتجاوز في بعض المراحل على الاقل اهمية مكافحة التضخم من جهة، وضرورات تصحيح موازين المدفوعات وبناء الاحتياطات من جهة اخرى، فأن الاولوية في السياسة النقدية تذهب بالضرورة لغايات رفع معدلات التنمية ونمو الناتج المحلي الاجمالي، وغايات الاستخدام (مكافحة البطالة)، وكذلك الركود او الكساد، وفي الاديبيات الاقتصادية تستدعي هذه الاهداف تجانس السياسة

---

(١) نفس المصدر، ص ٢٨٢.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ٢٨٤.



النقدية مع سياسات التنمية الأخرى إلا أن السياسة النقدية التي تكافح التضخم وتؤمن الاستقرار، وهي السياسة ذاتها التي تضمن مكافحة الهبوط في الدورة التجارية<sup>(١)</sup>.

ولهذه الصورة أعطى الفكر الاقتصادي الحديث دور للسلطات النقدية في التأثير على حجم الائتمان الكلي من خلال الطلب الفعال، بأسلوب التأثير على الهياكل الأساسية لأسعار الفائدة، فأن رفع كلفة الاقتراض تضيق الائتمان والطلب، وبذلك تعمل على مقاومة التضخم، وإذا رغبت في حالة معاكسة في مكافحة البطالة، نجد أن معظم الدول المتقدمة والنامية التي لديها أسواق مالية ونقدية نشيطة، تقوم بتحريك هيكل الفوائد، عن طريق سعر إعادة خصم الأوراق المالية وعن طريق عمليات السوق المفتوحة، بعبارة أخرى ستعمل ما يدعى بوسائل التغذية غير المباشرة بلغة البنوك المركزية، ويعد هذا الأسلوب النقدي تحولاً حديثاً في البلدان النامية لأن السياسة النقدية في هذه البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق، فأن التطور النقدي والمالي كان أكثر اعتماداً على الوسائل المباشرة، كنسب الاحتياطي النقدي والسيولة والتدخل الكمي في حجم الائتمان، إلى جانب الوسائل غير المباشرة التي تعتمد عليها السلطة النقدية في تنفيذ سياساتها على التحكم بأسعار الصرف الموجه ( *Managed Exchange Rate* )، أو سعر صرف مستند إلى سلة عملات<sup>(٢)</sup>.

أن الحديث عن التنمية المالية وكيفية تطوير القطاع المالي، هنا نتحدث عن طرف واحد في المعادلة (توفير الموارد المالية) أما عن الجانب الآخر في المعادلة هو

(١) عبد العزيز، أكرام، الإصلاح المالي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨، ٤٩.

(٢) السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، تحرير علي توفيق وآخرون، مطبعة أكسبريس، مايو، ١٩٩٦، أبو ظبي، ص ٤٠، ٤١.

القطاع الحقيقي، الذي يستثمر الموارد المالية في استثمارات حقيقية بما يحقق معدلات التنمية الاقتصادية، وهنا يصبح هذا الجانب شديد الأهمية مع تزايد دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، مما يتطلب توفير الظروف المناسبة للقطاع الخاص، وجرى العادة في الأدبيات الاقتصادية اصطلاح (المنح الاستثماري) والذي يشير الى جانبين:

الاول يتعلق بدور البنية التحتية من موارد وخدمات مادية وبشرية والجانب الاخر يتعلق بالنظم القانونية والتي تعتبر الادارة الكفؤة للاقتصاد ومايتصل بها من مؤسسات (وسبق الإشارة إلى ذلك)

وهناك مؤسسات تربط بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي وبشكل خاص القطاع الخاص، هذه المؤسسات تعمل في نطاق بحثي للموارد الاقتصادية، وهي بذلك تساعد في تحديد الاولويات القطاعية، وتساهم في رسم اتجاهات التطوير التقني وبالتالي رسم استراتيجية التنمية المستقبلية، وهي تساعد على تطوير القطاع المالي، في زيادة الطلب على التمويل، ويزيد من عدد الشركات المتعاملة في الاسواق المالية، وماينتج عنه من زيادة في ادوات ومنتجات استثمارية مالية<sup>(١)</sup>.

ان ترابط وتداخل عمل المؤسسات التشريعية والانظمة القانونية مع القطاع المالي والقطاع الحقيقي، وما يتبعه من ترابط دور المؤسسات الاستثمارية تشكل في الحقيقة (بنية مالية) (*Financial Infrastructuer*) والمقصود بها مجموعة من المؤسسات (*Foundations*) تعمل على توفير المعلومات والبيانات عن الاتجاهات الاستثمارية، وتوفير الموارد المالية لها بأقل وقت وبأقل كلفة ممكنة، وبذلك القاعدة الاساسية التي يستند اليها الاقتصاد الوطني في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبهذا تكون البنية المالية التحتية توفر قاعدة معلوماتية تساعد

---

(١) هندي، منير ابراهيم، ادارة الاسواق والمنشآت المالية، مطبعة المعارف، اسكندرية ٢٠٠٢، ١٨٨ - ١٨٩

المستثمر في القطاعين المالي والحقيقي على التوقع حول الاتجاهات والافاق الاستثمارية على اساس وقواعد السوق بما يخدم التنمية الاقتصادية<sup>(٢)</sup>. وعلى اساس كل ماتقدم فأن الحكم المنطقي (الفلسفي) (*Philosophic*) والجانبين العلمي (*scientific*) والعملية (*Practical*)، يتطلب تواجد بنية مالية تحتية لاستخدامات افضل للموارد المالية، التي من شأنها تحقق استثمار الموارد الاقتصادية المادية والبشرية، التي تساهم في نمو معدلات الدخل القومي، الذي ينعكس وبأثر ايجابي على دخل الفرد.

---

(٢) *Building Inclusive Financial sectors For Development*. united Nation. N. Y., ٢٠٠٦,



## المبحث الثاني

### مكونات البنية المالية التحتية

ان حقيقة مفهوم البنية المالية التحتية اهم ما يميزه هو الطابع الهيكلي الذي يمكن رسم اضلاعه الثلاث المتمثل بالاطار المؤسسي، ومن ثم القطاع المالي (القطاع المصرفي، سوق الاوراق المالية) والضلع الاخير الادوات والمنتجات التي تتداول في السوق المالية واكثر اعضاء الهيكل اهمية واسبقية هو الضلع المؤسسي بجميع جوانبه والمتمثل بالآتي:

#### المؤسسات *Foundations*

ان من أهم تفسيرات ومصطلحات البلدان النامية انها هذه البلدان تفشل في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة، وهو الدور البطيء الحركة للمؤسسات في وضع استراتيجية مناسبة للبلد وفقاً للطبيعة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقدم التكنولوجي.

تعرف المؤسسات في اي بلد (بأنها قواعد اللعبة)، وللإطار المؤسسي دور هام في الحياة الاقتصادية لانه يحدد كيفية سير النظام الاقتصادي ويضع استراتيجية وقواعده وان المؤسسات الموجودة في النظام الاقتصادي المخطط يختلف عن تلك الموجودة في اقتصاد السوق. والمؤسسات الملائمة والصالحة لمجتمع معين قد لاتصلح لتطور مجتمع اخر بسبب اختلاف الثقافات الاجتماعية والاقتصادية لذا

فالمؤسسات هي الجزء الأكبر من تطور وتقدم المجتمع طبقاً لمفهوم حاجات الحياة الاجتماعية<sup>(١)</sup>.

وتحت هذا المفهوم تدرج ثلاثة أنواع من المؤسسات هي:

(أ) المؤسسات المساندة

(ب) المؤسسات المنتجة للاستثمارات

(ج) المؤسسات المالية الوسيطة.

### (أ) المؤسسات المساندة:

تشمل هذه الفئة ثلاثة أقسام

**القسم الاول: المؤسسات القانونية:** وهي التي تصدر الانظمة والقوانين السارية في البلد، حيث تشكل عامل محفزاً للاستثمارات الطويلة الاجل، لما توفره من ضمان وحماية حقوق الملكية، الملكية الفكرية، ضمن اطار المناخ الاستثماري بل تذهب بعض الادبيات الاقتصادية الى أبعد من ذلك، حيث ان هذه المؤسسات تساعد على خلق بيئة اقتصادية تكون العامل القوي لدفع اليد العاملة في استغلال ساعات العمل وبالشكل الذي يحقق الكفاءة الانتاجية<sup>(٢)</sup>.

**القسم الثاني:** الهيئات التنظيمية والرقابية للاسواق المالية، وانظمة المقاصة والمدفوعات لتداول الاوراق المالية في السوق بشكل سليم.

**القسم الثالث:** هي المكاتب القانونية التي تعنى بإنشاء واعداد الاوراق المطلوبة لعمليات السوق المالية، كما في حالات اصدار الاوراق المالية (الاسهم،

---

(١) مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكو (٢٠٠١-٢٠٠٢)، الجزء الثاني، اصلاح المؤسسات الاقتصادية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا - الامم المتحدة - نيويورك -

٢٠٠٣ - ص ٢-٦.

(٢) نفس المصدر، ص ٩-٨.

السندات) وتحويل ملكية هذه الاوراق الى جهة اخرى<sup>(١)</sup>.

### ب) المؤسسات المنتجة للاستثمارات

وتكون هذه المؤسسات على نوعين النوع الاول مؤسسات بحثية تعمل بشكل اكايمي لاغراض تطوير التكنولوجيا، بمايساعد في زيادة الطاقة الانتاجية، فأن التطور التكنولوجي في البلدان الاسيويه وجده التطور الكبير في المؤسسات التعليمية وزيادة المتخصصين في كافة الفروع العلمية والتقنية، وزيادة حلقات الطلاب في الجامعات والمعاهد التي تعنى بالبحوث العلمية المتطورة، وتحت نفس العنوان تقوم بعض المؤسسات بمبادرات لانشاء المشاريع الجديدة، اي انها تقوم بدور صاحب المشروع (*Entrepreneur*) والترويج لهذه المشاريع وطرح اسهمها في الاسواق المالية، مما يساعد توسيع قاعدة المدخرين والدفع بتطوير الاسواق المالية من جهة وزيادة الطلب على تقديم الائتمانات من جهة اخرى<sup>(٢)</sup>.

وأن دور المؤسسات المنتجة للاستثمارات يتخذ مسارين احدهما زيادة عدد المشروعات الصناعية الجديدة ممايشكل اطار جديد ويدفع القاعدة الانتاجية في الاقتصاد وهذا يحل مشكلة البطالة، والمسار الاخر يعطي الدخول الجديدة اعداد اضافية الى قاعدة المدخرين وجذب الاموال من التداول واستثمارها في الاسواق المالية ممايعطي المشروعات والشركات حجة الدخول في الاسواق المالية وهذان المساران يخدمان اغراض التنمية الاقتصادية.

### ج) المؤسسات المالية الوسيطة

وهي مؤسسات مالية تقسم الى قسمين رئيسيين هما:

---

(١) العياش، غسان، أبحاث في الإصلاح المصرفي وتطوير الاسواق المالية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، سنة ١٩٩٣، ص ٤٢، ٤٣.

### الاول: المؤسسات المالية المصرفية (البنوك التجارية)

وتعتبرالبنوك التجارية أقدم المؤسسات المالية الوسيطة وهي تهتم بقبول الودائع بمختلف اشكالها والاقراض والاقتراض او المتاجرة بالاوراق المالية، وتشكل محفظة الاوراق المالية للمصرف نفسه وللعملاء الذين يتعاملون مع المصرف<sup>(١)</sup>.

### الثاني: المؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفية

ويدخل ضمن هذه المؤسسات عدد من الفئات المختلفة بحسب تطور العادات الادخارية والايراضية لكل بلد، ومما لاشك فيه، ان هذه المؤسسات تلعب دوراً محورياً في البنية المالية التحتية، لما تشكل من حلقة وصل بين المدخرين (المقرضين) وطالبي التمويل (المقترضين) عن طريق التمويل غيرالمباشر وتكون هذه المؤسسات كالاتي:

#### ١- بنك الاستثمار (بنكير) *Bank investment (Banker)*

ظهر هذا النوع من المؤسسات المالية لسد النقص الحاصل في نشاط البنوك التجارية الذي يقتصر على تمويل قصير الاجل للمشروعات ويمنح اساساً رأس المال العامل ومع انتشار المشروعات الاقتصادية الضخمة التي تحتاج لتمويل طويل الاجل ولتحديث القائمة منها او انشاء مشروعات حديثة، لذلك تقدم هذه المؤسسات التمويل طويل الاجل، وكذلك اصدار الاوراق المالية وتعرضها الى الجمهور، اما بيعها بالاسلوب المباشر الى كبار المستثمرين، او عن طريق المزاد العلني، ومن امثلة هذه المؤسسات مارلتش (*Mariltynch*) ومؤسسة بوسطن الاولى (*First Boston corporation*) ومؤسسة مورجان ستانلي (*Morgan stanloy*)

---

(١) الدليمي، عوض فاضل اسماعيل، النقود والبنوك، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣، ١٧٢.



واخوان سالومون(Solomon Barthers)<sup>(١)</sup>

## ٢- شركات التأمين:

تعد شركات التأمين واحدة من اهم المؤسسات المالية الوسيطة لما تملكه من سيولة عالية نتيجة التعاملات اليومية، هذه الشركات تعمل في اتجاهين تقديم خدمات التأمين الاتجاه الاول، والاتجاه الثاني انها مؤسسات مالية وسيطة تشكل محفظة للاوراق المالية<sup>(٢)</sup>.

## ٣- نوادي الاستثمار:

وهي مؤسسات مالية تعاونية نشأت في الولايات المتحدة الامريكية وانتشرت في باقي دول العالم، قامت فكرة هذه النوادي على تجميع الاشتراكات من اعضاء النادي واستثمارها في المتاجرة بالاوراق المالية وتوزيع الارباح في نهاية السنة على الاعضاء المشتركين في النادي<sup>(٣)</sup>.

## ٤- شركات الاستثمار المالي:

هي شركات مساهمة مالية تستثمر الاوراق المالية المطروحة في الاسواق المالية، وكذلك تقدم الخدمات المالية للمدخرين وكيفية الاستثمار في الاوراق المالية بهدف الحصول على نسبة هامش ربح من بيع او شراء الاوراق المالية<sup>(٤)</sup>.

## ٥- صناديق الاستثمار:

وهي مؤسسات مالية تكون ذات تنظيم مستقل عن الشركة او المؤسسة المالية

---

(١) هندي، منير ابراهيم، ادارة المنشآت المالية، مطبعة المعارف، اسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٣٩٩، ٣٩٨، ٣٩٧.

(٢) الرزي، عبد النافع، الاسواق المالية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣-٢٥

(٣) هندي، منير ابراهيم، ادارة المنشآت المالية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٠

(٤) هندي، منير ابراهيم، الاوراق المالية والاسواق المالية، مطبعة المعارف، اسكندرية ١٩٩٩، ص ٢٨٢-

التي تنشأها وهي وعاء مالي لتجميع المدخرات واستثمارها في سوق الاوراق المالية من خلال جهة ذات خبرة في ادارة محافظ الاوراق المالية وهي احدى الاساليب الحديثة في ادارة الاموال، وفقاً لرغبات المستثمرين واحتياجاتهم الخدمية ودرجة تقبلهم للمخاطر وتكون اما ذات نهاية مفتوحة اي عدد غير محدد من الاوراق المالية في محفظتها، او مغلقة اي عدد محدد من الاوراق المالية في محفظتها، ويكون عمرها محدود والملاحظ ان اكثر تشريعات الاسواق المالية نصت على تقيد هذه الصناديق في بورصة الاوراق المالية<sup>(١)</sup>.

#### ٦- بنوك الادخار:

هي مؤسسات مالية شعبية، يدخر بها الناس اموالهم لا تهدف الربح بصفة عامة وانما هدفها تجميع المدخرات من المدخرين الصغار وتمتاز هذه البنوك بما يلي:

(أ) الانتشار الكبير بسبب قربها من المدخرين.

(ب) تستثمر اموالها في حدود المنطقة المتواجد فيها.

(ج) تعمل على انماء ثقافة الادخار.

(د) تحافظ على الاستقرار المالي بسبب توجه الاموال نحو الاستثمارات وتمنع حصول التضخم<sup>(٢)</sup>.

#### القطاع المصرفي Sector of Banking

يعد القطاع المصرفي اهم مكونات النظام الاقتصادي اذ يلعب دورين رئيسيين في القطاع المالي، وهو تجميع المدخرات بشكل ودائع زمنية ليعود ويمنحها على

---

(١) قاسم، منى، صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة. ١٩٩٥، ص ٤٥-٥٠

(٢) اللوزي، سليمان احمد واخرون، ادارة البنوك، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، سنة ١٩٩٧، ص ٧٦.

شكل ائتمانات، وكذلك يهيء السوق النقدية بالنسبة للاسواق المالية وهو الذي يصدر الاوراق المالية بمختلف اشكالها فضلا عن توفير السيولة النقدية الكافية لهذه الاوراق المالية. والقطاع المصرفي يتكون من البنك المركزي والمصارف التجارية والمتخصصة بالاضافة الى البنوك الاسلامية في البلدان الاسلامية.

### الجهاز المصرفي (البنوك التجارية)

يعرف الجهاز المصرفي لبلد ما بأنه المؤسسات المصرفية والأنظمة والقوانين التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات، ويعرف كذلك بأنه الجهاز الذي يدير عرض النقد في الاقتصاد المحلي، وانه يعمل على خلق النقود، وادارة مصادر التمويل، واستثمار الموارد المالية التي بحوزته، اما بالاقراض او بالاوراق المالية، وكذلك المساهمة بتمويل خطط التنمية الاقتصادية<sup>(١)</sup>.

ويمكن تقسيم البنوك التجارية الى خمسة انواع:

#### ١- البنوك ذات الفروع:

وتأخذ غالباً شكل شركات مساهمة لها فروع في الانحاء النشطة اقتصادياً من البلاد، وكل فرع يدير شؤونه بدون الرجوع الى الفرع الرئيسي الأ بحالة المسائل المهمة المركزية.

#### ٢- بنوك السلاسل:

نشأ هذا النوع من البنوك بسبب نمو النشاط التجاري وتنظيم الاعمال المصرفية، وفروع هذا البنك منفصلة ادارياً او لكل فرع ادارة خاصة به منفصلة، المركز الرئيسي يتولى رسم السياسات العامة لها وتنسيق الاعمال بين الفروع ومثل

---

(١) رمضان، زيادسليم، ومحفوظ احمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣. عمان، ص ٥١٦.

هذه البنوك موجودة في الولايات المتحدة الامريكية.

### ٣- البنوك القابضة:

هي شركات قابضة تتولى تأسيس عدد من البنوك او الشركات العالمية وتكون مالكة لمعظم راسمالها ومسؤولة عند توجيهها وهي ذات طابع احتكاري<sup>(١)</sup>.

### ٤- البنوك الصغيرة:

هي بنوك يملكها افراد او شركات اشخاص، ويقتصر عملها في منطقتها، وعادة تكون صغيرة الحجم، وتستثمر أموالها في استثمارها شديدة السيولة (سرعة التحول الى النقد)، كالاوراق المالية قصيرة الاجل، والاوراق التجارية وبدون خسائر<sup>(٢)</sup>.

### ٥- البنوك المحلية:

هي بنوك يقتصر عملها في دائرة او منطقة جغرافية اقتصادية محدودة، ومثل هذه البنوك تحذرهما السلطات المحلية من تجاوز الحدود الجغرافية لهذه المنطقة او المحافظة.

وهناك بنوك أخرى وهي:

#### أ) البنوك المتخصصة:.

هي تلك البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تستخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي، مثل الزراعة او الصناعة او العقار او التجارة، تبعاً للقرار الصادر بتأسيسها التي لا يكون قبول ودائع تحت الطلب من واجه نشاطها<sup>(٣)</sup>.

---

(١) اللوزي، سليمان احمد، وآخرون - ادارة البنوك، مصدر سبق ذكره، ص ١٩-٢١.

(٢) سامي خليل، النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر، الكويت، سنة ١٩٨٢، ص ٢٤٦.

(٣) رمضان، زياد سليم ومحفوظ احمد جودة، الاتجاه المعاصر في ادارة البنوك - مصدر سبق ذكره،

## ب) البنوك الاسلامية:

وهي المصارف التي تقوم بالنشاط المصرفي وفقاً للشريعة الاسلامية، وعلى اساس قاعدة ان المال مال الله ويجب ان يستثمر لصالح المجتمع وسعادته. لقد جاءت فكرة إنشاء هذه المصارف في عقد السبعينات من القرن العشرين لكي تساعد المسلمين في استثمار اموالهم طبقاً للشريعة الاسلامية واجتتاب الربا (يعتبر الفائدة من انواع الربا في الدين الاسلامي) وتساهم هذه المصارف بتمويل المشروعات في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مما تساعد في زيادة ثقافة الادخار، كذلك النهوض بالمجتمع ومتطلبات التطور والتقدم الذي ينعكس على دخل الفرد<sup>(١)</sup>.

## الاسواق المالية: *Financial Markets*

يمكن تعريفها بأنها الاطار الذي يجمع بائعي ومشتري الاوراق المالية بغض النظر عن الوسيلة التي يحقق بها هذا الجمع او المكان الذي يتم فيه، ولكن بشرط توفر قنوات اتصال فعالة بين المتعاملين في السوق، بحيث يجعل الاثمان السائدة في اي لحظة زمنية معينة واحدة بالنسبة لاي ورقة مالية متداولة<sup>(٢)</sup>. وتميز الادبيات الاقتصادية الاسواق المالية الى عدة أنواع وفقاً للمعايير التي تتحكم فيها وذلك على النحو التالي<sup>(٣)</sup>:

### أ) من حيث أجال الاوراق المالية.

١- أسواق مالية قصيرة الاجل (سوق نقدية): التي تتعامل بالاوراق المالية قصيرة

---

(١) ادارة اصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والاسلامي، سلسلة بحوث، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٠١-١٠٤.

(٢) ابو موسى، رسمية احمد، الاسواق المالية والنقدية، دار معتر للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ٢٠٠٥، ص ١١.

(٣) نفس المصدر، ص ٢١-٢٣.

الاجل التي تقل فترة استحقاقها عن السنة.

٢- اسواق مالية متوسطة وطويلة الاجل: التي تتعامل بالاوراق المالية متوسطة وطويلة الاجل وفترات استحقاقها اكثر من سنة.

### ب) من حيث التداول

١- اسواق حاضرة: وهي الاسواق المالية التي يتم فيها تداول الاوراق المالية بصورة فورية بين المتعاملين.

٢- اسواق أجله: وهي الاسواق المالية التي يتم فيها صفقات البيع والشراء للاوراق المالية، ثم تنفيذها في وقت لاحق.

### ج) من حيث طبيعة عمل الاسواق

١- اسواق أولية: وهي الاسواق التي تختص بأصدار الاوراق المالية ويطلق عليها ايضاً (سوق الاصدار) وغالباً تكون وظيفة السوق النقدية (البنوك التجارية) كمؤسسات مالية وسيطة.

٢- أسواق ثانوية: وهي الاسواق التي يتم التداول فيها الاوراق المالية عبر المؤسسات المالية الوسيطة، ويطلق عليها سوق التداول (البورصة).

### د) من حيث درجة تنظيم السوق<sup>(١)</sup>

١- السوق الرسمية: ويقصد بها بورصة الاوراق المالية التي يوجد فيها مكان لتداول الاوراق المالية، وكذلك الاجراءات القانونية للتداول وتسجيل حالة البيع والشراء.

٢- السوق غير الرسمية: ويقصد بها السوق التي يتم فيها تداول الاوراق المالية

---

(١) هندي، منير ابراهيم، ادارة المنشأة المالية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٧-١٨٨.

سواء كانت مسجلة او غير مسجلة في بورصات الاوراق المالية، ويكون التداول خارج اوقات العمل الرسمي للبورصة.

**٣- السوق الثالثة:** جزء من السوق غير الرسمية وتتكون من الوسطاء الماليين والسماسرة غير مسجلين في البورصة، لهم حق العمل في الاوراق المالية المسجلة في البورصة، ويكون عملاء هذه السوق من المؤسسات الاستثمارية مثل صناديق الاستثمار وصناديق التقاعد، والاصول المؤقتة التي تدار من قبل البنوك التجارية.

**٤- السوق الرابعة:** ويقصد بها المؤسسات الكبرى والافراد الذين يتعاملون فيما بينهم لبيع وشراء الاوراق المالية في صفقات كبيرة الحجم، لغرض تقليل عمولات السماسرة والوسطاء الماليين، وقد تطورت هذه السوق بفضل التطور التكنولوجي في الحاسوب الالي بسرعة، وتقليل التكلفة وتحتهكر هذه السوق البنك المركزي او الخزانة العامة.

**٥- السوق الحكومية:** وهي السوق التي يتم فيها تداول الاوراق المالية الحكومية فيها، ويكون التعامل مع البنك المركزي او الخزانة العامة حسب التشريع لكل بلد.





## المبحث الثالث

### أدوات البنية المالية التحتية

#### السياسة المالية *Pubic Finance*

تبين فيما سبق ان مؤسسات الدولة هي التي تحدد استراتيجية التنمية الاقتصادية، وتستخدم الدولة السياسة المالية وادواتها بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي، فضلا عن تقليل التباين بين الطبقات الاجتماعية، اي ان السياسة المالية يقع على عاتقها التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وفي الحقيقة تمثل السياسة المالية قدرة مؤسسات الدولة بتحريك صوب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك السرعة والكيفية التي يتحقق بها التوازن من خلال حركة مؤسسات الدولة.

ويقصد بالسياسة المالية، سياسة الحكومة في النفقات والايادات والكيفية، التي تستخدم هذين الجانبين، بحيث تحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للدولة.

ومن هذا التعريف فأن أدوات السياسة المالية هي كل ما يخص الجانبين في النفقات والايادات، فأن النفقات تكون في صورتين أساسيتين، يمثل الأول الأنفاق الجاري ويشمل رواتب وأجور العاملين في القطاع العام، وكذلك الإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات الحكومية، أما الصورة الثانية الأنفاق الاستثماري الذي يتولى تمويل البنية التحتية للدولة (كالطرق والموانئ والماء والكهرباء والمرافق

### الخدمية العامة الأخرى<sup>(١)</sup>

اما بالنسبة للايرادات مصدرها الضرائب (المباشرة وغير المباشرة وبأنواعها الاخرى) وايرادات املاك الدولة العقارية والصناعية والرسوم التي تفرضها الدولة مقابل خدماتها فضلا عن ان هناك ايرادات اخرى مثل القروض الائتمانية العامة سواء كانت داخلية ام خارجية، وكذلك الاصدار النقدي الجديد، وارباح بيع وشراء الاوراق المالية (محفظة الاوراق المالية للحكومة)<sup>(٢)</sup>

### السياسة النقدية *Monetary policy*

يمارس البنك المركزي تأثيره على النشاط الاقتصادي من خلال السياسة النقدية التي يضعها ويشرف على تنفيذها، للتأثير على الكميات الكلية للمتغيرات الاقتصادية، كالدخل والانتاج والاسعار عن طريق سلطاته التنفيذية المباشرة وغير المباشرة في السوق النقدية.

وتعرف السياسة النقدية (هي الاجراءات الرقابية والتنظيمية والمصرفية التي يقوم بها البنك المركزي للتأثير على النقد المتداول والائتمان والاقتراض الحكومي التي من شأنها التحكم بالقاعدة النقدية *Base Money* في الاقتصاد)<sup>(٣)</sup>.

ويوجد نوعان من ادوات السياسة النقدية هي:

#### ١- الادوات المباشرة

أ) ضوابط اسعار الفائدة: تعتبر تلك الضوابط في احتواء اثار التسعير غير

---

(١) العلي، عادل فليح، وطلال محمود كدواي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الاول، جامعة الموصل، ١٩٨٩، صفحات مختلفة من الكتاب.

(٢) العلي، عادل فليح، وطلال محمود كدواي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الثاني، جامعة الموصل، ١٩٨٩، صفحات مختلفة من الكتاب.

(٣) الدليمي، عوض فاضل اسماعيل، النقود والبنوك، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨٤.

التنافسي عندما يكون الدخل محدوداً أو بالتالي الحد من مشاكل الاختيار المعاكسة، اما اهم مساوئها فهي ان تلك الضوابط تؤدي الى سوء تخصيص الموارد المالية والى ترشيد الائتمان التي تفيد في كبح التضخم، ومن الممكن بسهولة التحايل على الحد الاقصى المفروض بتحويل الودائع المصرفية، الى اصول عائداً باسعار السوق (مثل النقد الاجنبي) او الى سلع، وهذه الضوابط تثبت ايضاً الوساطة المالية اذا بقيت اسعار الفائدة عند مستويات اقل كثيراً من مستويات التوازن.

(ب) **الحدود القصوى الائتمانية:** وهذه يمكن ان تمارس رقابة فعالة على الائتمان المصرفي اذا كان خلق النقد الاحتياطي (الذي يحدد عرض النقود من خلال مضاعف الائتمان)، كما يمكنها ان تقلل الى ادنى حد من اثر فقدان الرقابة النقدية اثناء التحول الى استخدام الادوات غير المباشرة عندما تكون آلية التحويل غير مؤكدة، ومع ذلك فان الادارة قد تؤدي الى سوء تخصيص الائتمانات والاستغناء عن الوساطة المالية، فضلاً عن ذلك، من الصعب تنفيذ الحدود القصوى في حالة وجود عدد كبير من البنوك وفي حالات التدفقات الرأسمالية الى البلاد<sup>(١)</sup>.

(ج) **الائتمان الموجه:** توفر تلك الائتمانات الموجهة رقابة مباشرة على الائتمان من البنك المركزي الى الجهاز المصرفي، والمشكلة هي ان عملية تخصيص الائتمان عملية تقديرية، ولذلك ينتظر حدوث سوء تخصيص الموارد المالية<sup>(٢)</sup>.

---

(١) سنحاج، عبد الحق، الادوات النقدية غير المباشرة، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، ١٩٩٨، العدد ٢٢، ص ٨-١١.

(٢) ريتشادبارت، اطار السياسة النقدية، صندوق النقد الدولي، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، ٢٠٠٣، ص ١١-١٣.

## ٢- الادوات غير المباشرة

أ) **عمليات السوق المفتوحة:** وتعرف عموماً بشراء او بيع الاوراق المالية من جانب البنك المركزي في السوق الاولية (سوق الاصدار) او السوق الثانوية، والاوراق المستخدمة لهذا الغرض تشمل عادة اذونات الخزينة او اذونات البنك المركزي، او الاوراق الاسهم المتمازة، وعمليات السوق المفتوحة هي الاداة الرئيسية للسياسة النقدية المستندة الى قوى السوق<sup>(١)</sup>.

ب) **نسبة الاحتياطات القانونية:** وتلزم متطلبات الاحتياطي القانوني بعض أنواع المؤسسات المالية الوسيطة الاحتفاظ بجزء من حوافظها المالية في شكل نقد سائل في الاحتياطات (عملة او ودائع لدى البنك المركزي)، ويمكن استخدامها كوسيلة تخفيض السيولة الزائدة، وتعد الاحتياطات القانونية الى اتساع الهامش بين اسعار الاقراض واسعار الایداع، كما يمكن ان يؤدي الى الوساطة السالبة، اذا كانت الاحتياطات الثانوية اعلى بكثير من مستوى الاحتياطات التي تحتفظ بها البنوك عادة طوعياً (وغير المعوض بأسعار السوق)، وهناك مشكلة اخرى وهي ان تلك الاحتياطات الزائدة، تؤدي الى اضطراب في الجهاز المصرفي عندما تكون الاحتياطات الزائدة غير موزعة بالتساوي بين البنوك، ولا توجد اداة فعالة لدى البنوك لاعادة توزيع تلك الاحتياطات فيما بينها<sup>(٢)</sup>.

ج) **الاقتراض من البنك المركزي:** يقدم البنك المركزي التسهيلات الائتمانية الى الجهاز المصرفي وتكون في العادة اعادة خصم الاوراق التجارية التي بحوزة المصرف، والتسهيلات التي يقدمها البنك المركزي للجهاز المصرفي للاغراض الاتية:

(١) الدليمي، عوض فاضل اسماعيل، النقود والبنوك، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩٥-٥٩٦.

(٢) سنحاج، عبد الحق، الادوات النقدية غير المباشرة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨-٢٩.

معالجة نقص السيولة التي تعاني منها السوق النقدية، والتحكم بالاوضاع النقدية والائتمانية في الجهاز المصرفي والقاعدة النقدية، وتخصيص الائتمان بشكل انتقائي، ويستخدم البنك المركزي هذه الاداة بطرق عديدة، اما ادارياً من خلال تعديل اسعار الفائدة على قروض البنك المركزي، وهنا تسعى البنوك الحصول على الاموال من مصادر اخرى، مثل الودائع والسوق النقدية، وفي الدول المتقدمة النمو تحد ادارياً من استخدام هذه التسهيلات، وتجعل سعر الخصم ادنى قليلاً من مستويات السوق، وتستخدم هذه الاداة لادخال اشارة اعلامية، بحدوث تحول في السياسة النقدية، وان الحصول على الاموال من البنوك الاخرى سوف يصبح اكثر او اقل صعوبة في المستقبل، وتستخدم حصول الاموال من البنوك الاخرى للتأثير على اوضاع السوق النقدية، ويتم ذلك باستخدام ادوات اخرى (مبيعات اذونات الخزينة) لخلق نقص النقد الاحتياطي في الجهاز المصرفي، بحيث تضطر البنوك الاقتراض من البنك المركزي.

وعلى خلاف عمليات السوق المفتوحة التي يسيطر عليها البنك المركزي سيطرة تامة، فان البنوك هي التي تحدد مستوى قروض سعر الخصم، ويزداد ميل البنوك للاقتراض من البنك المركزي ان كان الهامش بين سعر الفائدة بالسوق وسعر الخصم صغيراً<sup>(١)</sup>.

(د) **سوق الصرف الاجنبي**: وهو السوق لتبادل العملات الاجنبية، ويدخل البنك المركزي في سوق الصرف الاجنبي، بهدف تأثير على القاعدة النقدية في حالة عدم توفر سوق مالي متطور، وتعرض توفير سيولة نقدية كافية، وتوفير احتياطات نقدية في العملة الاجنبية، والتأثير على سعر صرف العملة واستخدامها

(١) ريتشادبارت، اطار السياسة النقدية، مصدر سبق ذكره، ص ١٧-١٨.

### كأداة في معالجة بعض الازمات الاقتصادية<sup>(١)</sup>

اما في حالة وجود سوق مالي متطور، فان التدفقات الرأسمالية قصيرة الاجل في الخارج وتبادل العملات في سوق الصرف يمكن ان يحدث اثر توسعي في القاعدة النقدية، ويحدد سعر الصرف بأقل من تلك الموجودة في مبادلات النقد الاجنبي، مما يحدث زيادة مؤقتة في احتياطات النقد الاجنبي<sup>(٢)</sup>.

### عناصر السياسة النقدية:

تتكون عناصر السياسة النقدية من الاهداف التي تسعى الى تحقيقها السلطة النقدية (البنك المركزي)، والادوات المستخدمة لتحقيق تلك الاهداف هي الاغراض (التشغيلية والوسيطية)، والمؤشرات.

فالاهداف تختلف بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو التي تنحصر في تحقيق استقرار الاسعار (*Price Stability*)، وخفض معدلات البطالة (*Minimum unemployment*)، ورفع كفاءة وفاعلية الخدمات المالية في النشاط الاقتصادي، بينما في البلدان النامية لا تنحصر اهتمامات البنك المركزي بين اي هدف من الاهداف المذكورة.

وأدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة، لا يمكن التوقع الوصول الى الاهداف التي يسعى اليها البنك المركزي الا بعد مدة من الزمن، وهذا التباطؤ يضعه مسؤولين البنك المركزي بنظر الاعتبار، لذلك يستخدم البنك المركزي مؤشرات (او اغراض وسطية) طبقاً لطبيعة العلاقة بين الغرض الوسيط والادوات النقدية، ويستخدم البنك اغراض تشغيلية كوسيط بين الاغراض الوسيطة

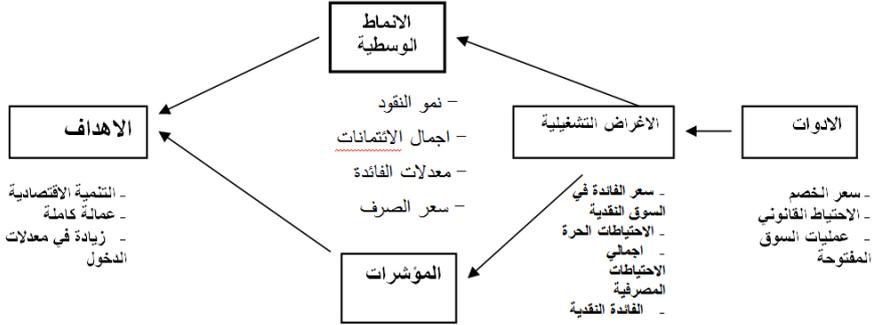
(١) السياسة النقدية في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

(٢) سنحاج، عبد الحق، الادوات النقدية غير المباشرة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨.

وادوات السياسة النقدية التي يمكن مراقبتها والسيطرة عليها، وكذلك يساعد على عدم انحراف السياسة النقدية، ولهذا يجب ان يتصف المؤشر التشغيلي بسمات يسهل فيها قياس العلاقة الواضحة مع السياسة النقدية، ويعكس التغيرات فيه على الاهداف السياسية النقدية.

وان سبب اختيار الاغراض الوسيطه في السياسة النقدية، هو عدم اليقين في النشاط الاقتصادي، مما تسعى السلطة النقدية تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي فانها تستخدم الاغراض الوسيطة وفقاً لطبيعة الصدمات الاقتصادية وتخلق حالة عدم الاستقرار<sup>(١)</sup>، كما موضح في شكل (٣)

شكل (٣) عناصر السياسة النقدية



المصدر : السياسات النقدية في الدول العربية - سلسلة بحوث وحلقات عمل - صندوق النقد العربي - معهد السياسات الاقتصادية ، تحرير ، علي توفيق صادق واخرون ، ايار ، ١٩٩٦ ، ص٣٦

(١) ريتشادبارت، اطار السياسة النقدية، مصدر سبق ذكره، ص٢٤-٢٥.

## أنواع الأوراق المالية المتداولة في السوق النقدية:

هناك العديد من الاوراق المالية المتداولة في السوق النقدية واهمها:

### ١- شهادات الايداع القابلة للتداول *Negotiable certificates of Deposit*

وهي الشهادات غير الشخصية التي تصدرها البنوك التجارية، وهذه الاوراق لا يمكن استردادها قبل تاريخ استحقاقها، لذلك يتم بيعها في السوق الثانوية، وعادة تكون القيمة الاسمية ومعدل الفائدة لتلك الشهادة اكبر من شهادات الشخصية غير قابلة للتداول في السوق، مع ملاحظة ان معدل الفائدة لكلا النوعين يتناسب طردياً مع تاريخ الاستحقاق<sup>(١)</sup>.

### ٢- الكمبيالات المصرفية *Banker's acceptances*

وهي عبارة عن تعهد خطي بأعادة المبلغ المقرض من جهة ما الى مصرف مقابل فائدة محددة لأجل محدد، ويحق للمصرف تداول هذه الكمبيالات عند الضرورة او الحاجة، وفي تاريخ الاستحقاق يحق لحامل التعهد (والذي انشأ من عملية تداول المصرف هذه الكمبيالات) استرداد قيمتها من محررها(المقرض الاصيلي)، واذا ما فشل في ذلك يمكنه حينئذ الرجوع الى البنك الذي قبل التعهد في البداية، ولهذه الكمبيالات سوق ثاني يتمثل في البنوك التجارية وبعض السماسرة<sup>(٢)</sup>.

### ٣- الاوراق التجارية *Commercial papers*

وهذه الاوراق هي كمبيالات تكون مدتها بضعة ايام الى تسعة اشهر، وهي تمثل ورقة دين لشخص او الشركة على شركة اخرى، وانتشرت هذه الاوراق من

(١) ابو موسى، رسمية احمد، الاسواق المالية والنقدية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

(٢) هندي، منير ابراهيم، ادارة المشاة المالية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٣-٢٥٤.



قبل شركات الاعمال الكبيرة والمعروفة، وتتسأ علاقة قوية بين هذه الشركات وبين البنوك التجارية عن طريق منحها أئتمان مفتوح (*Open lines of credit*)، التي تدفع قيمة تلك الاوراق بكاملها في تاريخ استحقاقها، الامر الذي يعطي دفعة قوية لمركز هذه الاوراق من جهة، ويزيد من تعامل الشركات المصدرة لهذه الاوراق مع البنوك التجارية الضامنة لها من جهة اخرى. وقد افرزت هذه الاوراق العديد من السمات هي:

- (آ) لا تحتاج الى ضامن، فسمعة الشركة المصدرة ومكانتها المرموقة هي التي جعلت البنوك التجارية ملزمة بسداد قيمتها في تاريخ استحقاقها.
- (ب) انخفاض المخاطر المالية لهذه الاوراق ينتج عنه انخفاض في معدل الفائدة.
- (ج) تسهم هذه الاوراق في خلق اسواق ثانوية.
- (د) تقوم بعض المؤسسات المالية الوسيطة بنشر دليلاً بأسماء الشركات التي تصدر مثل هذه الاوراق، مما يعكس الشفافية اللازمة لحماية المستثمرين<sup>(١)</sup>.

#### ٤- قرض فائض الاحتياطي الالزامي *Surplus Reserve Requirement Eurodollar*

ويكون هذا القرض بين البنوك التجارية، في حالة حدوث عجز ل احد المصارف في الاحتياطي الالزامي، ويقوم المصرف الاخر لديه فائض في الاحتياطي باقراض المصرف، الذي يعاني من العجز، ولا تعتبر هذه القروض اوراقاً مالية بالمعنى المتعارف عليه، حيث انها وخلاف للاوراق المالية تتمثل في تعهد غير مكتوب لا يكون مضمون من البنك المركزي، ويلزم المصرف المقترض بسداد قيمة القرض مصحوباً بفائدة تتحدد وفقاً لقانون العرض والطلب<sup>(٢)</sup>.

(١) هندي، منير ابراهيم، نفس المصدر، ص ٢٥٨-٢٥٩.

(٢) Welishans. M., and Melcher.R., *Finance: Introduction south - western pub.* ١٩٨٤. p.٣٩٣.

## ٥- قروض الدولار الاوربي Eurodollar

ويتكون هذا القرض من عدد من البنوك الكبيرة في لندن وبعض البلدان الاوربية الاخرى التي يقتصر تعاملها على الدولار، اي انها تقبل الودائع وتمنح القروض بالدولار الامريكي فقط، وتتسم تلك القروض التي تقدمها تلك البنوك بضخامة القيمة وقصر مدة الاستحقاق، والاشارة للدولار الاوربي اي الدولارات الامريكية المحتفظة بالبنوك الاوربية<sup>(١)</sup>.

## ٦- اتفاقيات اعادة الشراء (Repose) (Repurchase Agreements)

تمثل اتفاقات اعادة الشراء احد اساليب الاقتراض التي يلجأ اليها المتعاملون في بيع وشراء الاوراق المالية، لهدف تمويل مخزون اضافي من الاوراق المالية سهلة التسويق، وذلك لليلة واحدة أو لبضعة ايام قليلة، وهذا الاسلوب من التمويل يقتضي وجود محول لديه فائض من السيولة، مستعد لاقتراضها، ثم يعيد المقترض شراء هذه الاوراق المالية ويكون سعر الشراء بمثابة سعر فائدة التي يحصل عليها مقرض مال والمحدد مسبقاً في الاتفاقية.

## ٧- اذونات الخزينة (T-bills) (Treasury bills)

وتمثل اوراقاً مالية حكومية قصيرة الاجل، يكون تاريخ استحقاقها اقل من سنة، وهي تصدر بشكل دوري تقريباً كل اسبوع، من اجل ضمان وجودها في السوق، اي انها نوع من تدخل الحكومة في السوق النقدية والتأثير فيها، كما انها مضمونة لا يتعرض حامل هذه الاوراق الى خسائر مالية<sup>(٢)</sup>.

---

(١) *Van Horne , Finical Management and policy , ( ١٩٨٤ ) N.j:prentice*

*Hall , ١٩٨٤.p. ٤١٦*

(٢) *Van Horen IBID , p. ٤٢٢ .*

## ٨- شهادات المديونية وكمبيالات الخزانة (*T-Note*)

تتمتع هذه الاوراق بمزايا جاذبة للمستثمرين أهمها أنها تحمل تواريخ استحقاق متباينة تتراوح بين سنة، وسبع سنوات، وتصدر هذه الاوراق من قبل الخزانة العامة (وزارة المالية)، ولهذا يطلق عليها كمبيالات الخزانة، ويحصل المستثمر في هذه الاوراق فائدة نصف سنوية، وتصدر هذه الأوراق بهدف تنشيط السوق النقدية والتأثير به، ويمكن تحويلها الى نقد في اي وقت لانخفاض المخاطر فيها<sup>(١)</sup>.

## الاوراق المالية المتداولة في البورصة

### ١- الاسهم العادية *Common stock*

وهو سند ملكية له قيمة اسمية، وهي القيمة المدونة في قيمة السهم، ويكون منصوص عليها عند التأسيس، والقيمة الدفترية، تمثل حقوق ملكية تتضمن الاحتياطيات ومقسوم الأرباح الرأسمالية (مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدر)، والقيمة السوقية هي القيمة التي يباع فيها السهم في بورصة الأوراق المالية، وتكون خاضعة لقوى العرض والطلب في السوق، اي اكبر او اقل من القيمة الاسمية او الدفترية<sup>(٢)</sup>.

وتتوقف قيمة السهم السوقية على توقع العائد تولده نتيجة لامتلاكه، اي تتوقف على الارباح الراسمالية والتوزيعات التي يتوقع ان يجنيها المستثمر.

وفي منتصف الثمانينات من القرن الماضي ظهرت اتجاهات جديدة في الاسهم العادية، خاصة في الولايات المتحدة الامريكية، والتي ولدتها شركة جنرال موتور

---

(١) *Van Horen, IBID p. ٤١٤ .*

(٢) *Van Horen, IBID p. ٣٥٨-٣٥٩*

(*General Motors. G. M*) آذ صدرت أسهما عن قسم انتاج الطائرات من نوع (*G. M. H*)، واسهم قسم انتاج انظمة المعلومات الالكترونية (*G. M. E*) ويمكن بيع هذه الاوراق في البورصة منفصلة عن الاسهم العادية للشركة<sup>(١)</sup>.

## ٢- الاسهم الممتازة *Preferred Stock*

تمثل الاسهم الممتازة سند ملكية، والتي تنشأ عن الاسهم العادية الى قيمة اسمية ودفترية وسوقية، شأنه في ذلك شأن السهم العادي، غير ان القيمة الدفترية تمثل في قيمة الاسهم الممتازة. كما تظهر في سجلات الشركة مقسوم على عدد الاسهم المصدرة، الا ان الاسهم الممتازة ليس لها نصيب في الارباح المتحجرة والاحتياطات في الميزانية العمومية، وفي عام ١٩٨٢ ظهرت الاسهم الممتازة ذات العائد المتغير، ويرتبط هذا العائد بمعدل الفائدة على اذونات الخزينة، على ان يجري تعديل نصيب السهم من الارباح مرة كل ثلاثة شهور بناء على التغير الذي يطرأ على معدل العائد على تلك الاسهم، وللمحافظة على مستوى يلائم من الطلب على تلك الاسهم<sup>(٢)</sup>.

## ٣-سندات الدين التي تصدرها الشركات *Debt bonds to Head of company*

وهي الاتفاقيات بين الشركة (المقترضة) وبين المستثمر (المقرض) وهذه الاوراق يكون لها تاريخ محدد يرد الطرف الاول الى الطرف الثاني اصل المبلغ فضلا عن الفائدة المتفق عليها في سند الدين، وفي الاونة الاخيرة تشهد بعض التشريعات على دخول طرف ثالث يكون حارس او وكيلاً، يتعهد بأسترداد المبلغ

---

(١) العاني، عماد محمد علي، اندماج الاسواق المالية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٠.

(٢) *chen. A., and ken singer, pultable stock: Anew Lnnoration In Equity Einar cing Financial Management, spring, ١٩٨٨, p. ٣٥.*

والفائدة، والطرف الثالث قد يكون بنك تجاري او وسيط مالي، ويكون السند جزء من مجموعة سندات قد صدرتها الشركة لذلك يكون السند كاملة (*Bearer Bonds*) ويطلق على هذا النوع من السندات ايضاً سندات الكربون (*coupon Bonds*) وفي تاريخ الاستحقاق الفائدة يتقدم المصرف المتخصص (الوكيل) بالكوبون المرفق لتحصيل قيمة الفائدة، اما السند المسجل بأسم المستثمر، تدفع الفائدة بشيكات، ويحقق هذا النوع من السندات حماية لصاحبه ضد السرقة<sup>(١)</sup>.

#### ٤-الاوراق المالية القابلة للتحويل *Convertible securities*

وهي تحويل الاوراق من اسهم ممتازة وسندات دين قابلة للتحويل الى اسهم عادية اذا مارغب حاملها بذلك، وغالباً ماتكون تلك الاوراق قابلة للاستدعاء بهدف اخبار حاملها على تحويلها الى اسهم عادية اذا شعرت الشركة بأرتفاع قيمة اسعار الاسهم العادية تدريجياً في بورصة الاوراق المالية، أي بعبارة اخرى ان الاستدعاء يكون مقرونًا بقيمة التحويل عند سعر الاستدعاء<sup>(٢)</sup>.

قيمة التحويل = القيمة السوقية للسهم × معدل التحويل

القيمة الاسمية للسندات والاسهم القابل للتحويل

سعر التحويل =

معدل التحويل

(١) *Redcliff, Investment: concepts, Analysis, and strategy, II.1.*

*scott fores Man ٨ comp ١٩٨٣، p.٣١-٣٢.*

(٢) *Francis, J, IBID, p ٣٩.*

## ٥- الاوراق المالية الحكومية *Government securities*

هي اوراق مالية تصدرها الحكومة (صكوك المديونية) وذلك بهدف الحصول على الموارد المالية لتغطية العجز في موازنتها، او بهدف مواجهة حالة مرضية معينة في الاقتصاد كالتضخم مثلاً.

وفي ظل النظام الفدرالي لا يقتصر حق اصدار تلك الاوراق على الحكومة المركزية، وانما الحكومة المحلية كذلك، وتعتبر الاوراق المالية التي تصدرها الحكومات المركزية تتمتع بجاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث تتميز بالعديد من المزايا اهمها الاعفاء الضريبي وانخفاض نسبة المخاطر الاستثمارية، وبعض البلدان تستخدم التأمين على السندات (*Insured Bonds*) مما يوسع قاعدة المدخرين والمتعاملين في بورصة الاوراق المالية، وعادة تكون هذه الاوراق متوسطة وطويلة الاجل، ومن اجل خلق تنوع في محفظة المدخر وتأمين بعض الاموال المستثمر في البورصة، واكثر الحكومات تستخدم هذه الاوراق هي الولايات المتحدة الامريكية، التي تعد افضل سوق في الاوراق المالية العالمية<sup>(١)</sup>.

---

(١) *Van Horen, IBID* p٤٢٠-٤٢٢.

## المبحث الرابع

### واقع العلاقة التبادلية بين البنية المالية والقطاع الخاص

#### القطاع الخاص

#### تعريف القطاع\* الخاص

أن من غير الممكن إعطاء تعريف محدد أو موحد وشامل يمكن أن يستقر عليه أو يطلق بوصفه مصطلحا لكي يصف القطاع الخاص وصفا وافيا فنرى أن هناك الكثير من التعريفات التي اختلفت بتعبيراتها وهذا الاختلاف ناشئ من طريقة تناولها للوضع الاجتماعي أو الاقتصادي لهذا القطاع فقد تتراوح التسميات حسب طبيعة الملكية، فتسمى الملكية الخاصة (*Property Private*) أو قد تسمى الملكية الفردية (*Personal Property*) أو قد تكون حسب طبيعة النشاط الاقتصادي فيسمى النشاط الخاص (*Prorate Activity*) أو النشاط الفردي (*Personal Activity*) وقد تكون التسمية حسب التقسيمات القطاعية للنظام الاقتصادي المعني فيطلق على القطاع الذي تديره الدولة باسم القطاع العام (*Public Sector*) ويطلق على القطاع الذي يتولى الأفراد أو الجماعات غير

---

\* (القطاع) بكسر القاف، تعني الاموال وهي تقريبا اقرب للحالة الوصفية لطبيعة وجود الملكية الخاصة

مرتبطة بالدولة تسمية القطاع الخاص (*Private Sector*)<sup>(١)</sup>

وأيضاً تختلف التعريفات لهذا القطاع وفقاً للنظرة الأيديولوجية للنظام السياسي والمؤسسي الذي يحكم الوضع الاقتصادي القائم في البلد من حيث المناهج سواء كان رأسمالياً أو اقتصاداً مختلطاً أو اقتصاداً اشتراكياً<sup>(٢)</sup> وعليه يمكن تعريف القطاع الخاص بأنه يمثل أحد الأجزاء المهمة في النظام الاقتصادي المعاصر، وقد يرتبط هذا المفهوم مع مبدأ فصل الملكية عن إدارة الشركات المساهمة<sup>(٣)</sup>

وفي بعض الأدبيات الاقتصادية التي تتسم بالنظرة المؤسسية، فإن تعريف القطاع الخاص، هو القطاع الذي به تدار المؤسسات من قبل الأفراد وبهدف تحقيق إرباح نقدية تستطيع من خلالها زيادة قدرتها الإنتاجية بشراء التكنولوجيا الحديثة وهذا يتطلب توفير الخدمات العامة التي تتبعها مؤسسات الدولة<sup>(٤)</sup> لكي يتمكن القطاع الخاص من القيام بدوره بشكل صحيح في النشاط الاقتصادي، وفي البلدان النامية، ان القطاع الخاص ما هو الا قطاع العائلات ( *House Hold Sector*) وهو القطاع الذي يضم مجموعة من الافراد الذين يهدفون من خلال نشاطهم وتصرفاتهم الى اشباع حاجاتهم المعيشية<sup>(٥)</sup> ويرى بعض الاقتصاديين ان

(١) احمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الاسلامي، طبعة دار الجبل، ر القاهرة ١٩٨١، ص ٣٦٦-٣٦٧

(٢) حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة ١٩٦٧، ص ٢٢٤

(٣) البيلاوي، حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،

الكويت، ٢٠٠٠، ص ١٠٥

(٤) جون بيج، وليندا فان غيلدر، المؤسسات والاستثمار والنمو في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ندوة دور

القطاع الخاص في الاقتصاديات العربية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق

النقد العربي، الكويت ١٩٩٩، ص ٣٢

(٥) العناني، جواد، مستقبل القطاعين العام والخاص في الوطن العربي، ندوة القطاع العام والخاص في

الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة ١٩٩٠ ص ٨٧٣



القطاع الخاص بأنه قطاع الاقتصاد القومي الذي تكون فيه ملكية خاصة وفيه يكون تخصيص الموارد الإنتاجية من خلال قوى السوق وليس من خلال مؤسسات الدولة<sup>(١)</sup> ويرى البعض الآخر بأنه القطاع الذي يجمع النشاط الاقتصادي لمجموعة من الافراد الذين يهدفون من نشاطهم الى تحقيق الربح على ان لا يتلقى هذا المشروع أي تمويل خارجي من الدولة او مؤسساتها وما يحصل عليه الافراد من الارباح تؤول اليهم بعد احتساب الضريبة من الارباح<sup>(٢)</sup>

والبعض يتناول القطاع الخاص من خلال جوانبه التنظيمية وينقسم الى قسمين القسم الاول القطاع الخاص غير المنظم (*Informal sector*) وهو المشروعات الاقتصادية الصغيرة الحجم ولا تحتاج الى تمويل من مصادر التمويل ويكون فيه مسك الحسابات وادارة المشروع وتشغيله الى شخص واحد او اكثر من عائلة صغيرة، اما القسم الثاني القطاع الخاص المنظم (*Formal Sector*) وفي هذا النوع من التنظيم يكون كل عامل من عوامل الانتاج يحصل على ايراداته، فرأس المال يحصل على الفائدة والعامل يحصل على الاجور والارض تحصل على الربح والمنظم يحصل على الربح نتيجة تحمله المخاطر، وهذا النوع يتطلب مسك الحسابات الى المحاسب وادارة المشروع الى المدير وتشغيل المشروع يكون المسؤول عنه المتخصص الفني<sup>(٣)</sup>

## الدولة والقطاع الخاص

أصبح موضوع (حوكمة الاقتصاد) ضمن اهم موضوعات السياسة الاقتصادية

---

(١) الامام، محمد محمود، محددات الاداء الاقتصادي لكل القطاعين العام والخاص في الوطن العربي، ندوة

القطاع العام والخاص، نفس المصدر السابق، ص ١٠٤

(٢) نفس المصدر، ص ١٠٧

(٣) السامرائي، سعيد عبود، القاموس الاقتصادي الحديث، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٧٩ ص ٧٨-٧٩

المعاصرة فأن العالم يجري فيه متغيرات كبيرة ومتسارعة، وفقاً لهذه المعطيات أصبح الادارة الاقتصادية تنصدر اولويات الاصلاحات الاقتصادية والسياسية واحتلت مكانة هامة في الجدل والنقاش حول دور الحكومات في اقتصاد السوق.

وان الاصلاحات الاقتصادية هي الاخرى مرتبطة وبشكل وثيق بالاصلاحات السياسية، ولايمكن اصلاح احدهما دون الاخر، ففي هذه المرحلة من التاريخ البشري المتطور والمتسارع، وانقسام بلدان المعمورة الى قسمين عالم الشمال عالم الرأسمالية والتطور التكنولوجي الهائل، والذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية، التي تسيطر على الثروة المالية والثورة التكنولوجية (ثورة المعلومات) في اطار ليبرالي شامل تسيطر عليه الشركات العملاقة وانتقال الاموال عبر الدوائر الالكترونية وبارقام كبيرة الحجم ومن هنا اصبح العالم اكبر فأصغر، اكبر في اتساع الهوة بين عالم الجنوب وعالم الشمال، واصغر في اذابة الحدود السياسية وعدم وقوفها امام تدفق المعلومات بين البلدان عبر شبكة الاتصالات العالمية (الانترنت)<sup>(١)</sup>

وعلى الصعيد الداخلي فشلت التنمية الاقتصادية في البلدان النامية التي تعتمد على القطاع العام، حتى من خلال الاطر المؤسسية التي يفترض فيها ان يمثل فيها القدر الكبير من الحرية والمرونة، فأن المشكلة ليست في النهج فقط، ولاحتى في الاطر، وانما المشكلة الحقيقية في ادارة الاطر، وفي مستوى الاداء والكفاية الانتاجية، وهذا رافقه انتشار المحسوبية والحوافز غير الموضوعية والفساد، وعند التحول من اطار اقتصاد المخطط، الى اقتصاد اليات السوق، رافقه نفس الاخطاء من التجربة في المرحلة السابقة ممازاد في الطين بلة<sup>(٢)</sup>.

---

(٢) البيلاوي، حازم، الاصلاح السياسي وادارة الحكم، ندوة المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣١-٢٣٣  
 (٢) عبد الرحمن، اسامة، تنمية التخلف وادارة التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان - بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٧، ص ٤٣-٤٥

وفي الحقيقة التي اوردها مؤسس علم الاقتصاد ادم سمث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) (يجب ان يوفر لكل شخص مادام لا يخرق قوانين العدالة امكانية السعي الحر كليا حسب ما يراه مناسباً لتحقيق مصلحته، واستخدام عمله ورأسماله في منافسة عمل ورأسمال اي شخص اخر او طبقة اخرى)<sup>(١)</sup> هذه الحقيقة تمثل في دور الدولة الحارسة التي توفر الامن والنظام القضائي، وهودور محايد لا يمثل اي دور في النشاط الاقتصادي، ترى اذا كان الاول ادم سمث يعيش كأحد افراد البلدان النامية (عالم الجنوب) هل كان يضع هذا الدور في ظل التحديات التي تواجهها البلدان النامية وهي في طريقها للتحويل نحو نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي اخر؟ ان الاجابة على هذا التسأل قد يبدو الكثير من التعقيد وتواجهه اي باحث في هذا الشأن العديد من العقبات، ولاتوجد نماذج مثالية لكي يستدل عليها في تحقيق الاجابة على هذا التسأل، الا ان الاجابة تكون اكثر سهولة وفي غاية البساطة اذا ما علمنا، ان التجارب الاقتصادية والسياسية نضع بيدنا المعادلة التالية (الدولة الرشيدة + السوق الناضجة) والتي تساوي الاقتصاد السليم<sup>(٢)</sup>.

فيما يخص الطرف الاول من المعادلة وهو الدولة الرشيدة، ان الدولة ضمير الامة وليس تاجرها، وهو يقع عليها دورين اساسين في الحياة الاقتصادية، هو الجانب المؤسساتاتي والجانب الاخر فيما يتعلق بتخفيض الكلف الحدية التي تساعد السوق على التطور والنهوض بدورها، وهذا الجانب توفير السلع والخدمات العامة هي الامن والدفاع والعدالة، فضلا عن توفير البنية الاساسية المادية من طرق وموصلات وموانئ ومطارات وموارد الطاقة، وتوفير فرص التعليم المجاني في

(١) البيلاوي، حازم، النظام الاقتصادي المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤

(٢) عبد الفضيل، محمود، من دفتر احوال الاقتصاد المصري، كتاب الهلال، مصر - القاهرة، العدد ٦٢٧،

كافة المراحل وخدمات الصحة العامة، فضلاً عن الدور الجديد الذي يجب ان تقوم به في حماية البيئة، وبما ان المجتمعات في البلدان النامية تعاني التميز الطبقي، تبعاً للفروق في الدخل، اصبح لازم على الدولة محاربة الفقر لكي تساعد السوق على توليد الطلب الكافي لامتناس العرض، والدفع في بناء شبكات البحث والتطوير والابتكار<sup>(١)</sup>. وان معظم اقتصاديات البلدان النامية والتي هي في طور التحول، لم تبلغ بعد مرحلة النضج في هياكلها الاقتصادية، كما هو الحال للبلدان المتقدمة النمو في اوربا وحتى اسيا، لذلك موازنات التخطيط المستقبلي ذات الطابع الاستراتيجي، في مجالات التنمية وتعبئة الموارد وضبط توجهات التراكم، التي يعجز عنها القطاع الخاص عن حلها بمفرده، وهذا يسمى في الادبيات الاقتصادية (فشل السوق) (*Market failure*) على العكس في البلدان المتقدمة النمو، التي يكون فيها الاقتصاد القومي معتمد وبشكل كبير على القطاع الخاص الذي يعمل وبكفاءة عالية نسبياً، وهو وليد مرحلة تاريخية طويلة تعود الى القرن الثامن عشر<sup>(٢)</sup>.

واذا ما أريد للبلدان النامية المتحوّلة من قلب حالة الفشل الى حالة الكفاءة، تعمل على ايجاد بنية مالية تحتية تساعد على تحديد الأولويات القطاعية، وكيفية رسم الاتجاهات التطوير التكنولوجي، ونمط تغير دور المؤسسات المرافقة لعملية التنمية الاقتصادية، وهذه العوامل تساعد على رسم الطريق امام القطاع الخاص، وفي تقدير كلفة الانتاج وفائض القيمة المتحقق من العملية الانتاجية<sup>(٣)</sup>.

(١) دور القطاع الخاص في تمويل المشروعات البنية التحتية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي

والاجتماعي، ندوة القطاع الخاص، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٢-٢٣٤

(٢) عبد الفضيل، محمود، من دفتر احوال الاقتصاد المصري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

(٣) عبد الرحمن، اسامة، تنمية التخلف وادارة التنمية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٥

اما عن تغير نمط دور المؤسسات القانونية في التنمية الاقتصادية، تعكس مدى الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، مما تساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية وهو ما يعرف بـ(المناخ الاستثماري) (*Climate Investment*) ويكون قرار الاستثمار مبني على اساس التكاليف والعوائد، ومما يساعده اختيار افضل التكنولوجيا اللازمة للانتاج التي لديها القدرة في زيادة الانتاج والتوزيع والانتشار، فضلا عن تساعده على تخفيض تكاليف المعاملات التي ترتبط بالأوراق القانونية للمشروع<sup>(١)</sup>.

## البنية المالية التحتية وتمويل الاستثمارات

يعرف الاستثمار ❖، أنه امتلاك أصل من الأصول على أمل أن يتحقق من ورائه عائد في المستقبل، والاستثمار قد يكون في أصل حقيقي، أو في أصل مالي (الأوراق المالية أو في حسابات دائنة)، ويعرف أيضا ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدد طويلة في المستقبل<sup>(٢)</sup>، وعليه يمكن التفرقة بين نوعين من الإنفاق:

### ١- أنفاق استثماري

وهو الإنفاق على شراء أصول حقيقية التي يتوقع منها تحقيق عائد وعلى فترة طويلة الأمد، وهذا النوع من الإنفاق على ثلاثة أنواع:

### أ) المشروعات الجديدة

---

(١) عبد الرحمن، اسامة، نفس المصدر السابق، ص ٢٥٨-٢٥٩.

(٢) هندي، منير ابراهيم، اساسيات الاستثمار في الاوراق المالية، منشأة المعارف بالاسكندرية - مصر،

وهي المشروعات لم تكن موجودة من قبل ويتولد عنها طاقة إنتاجية جديدة، وذلك بالمساهمة المباشرة عن طريق الجهاز المصرفي، في رأس المال، وتغطية الإصدار، ودفع نفقات التأسيس وغيرها من النفقات المباشرة، وبتقديم التمويل لها في صورة أخرى.

#### ب) إضافة طاقة للمشروع:

وهي تمثل أصول مطلوب إضافتها لمشروعات قائمة أصلاً، فهي إضافة طاقة إنتاجية جديدة بغرض تحقيق توازن بين المراحل الإنتاج المتخلفة وتحتاج إلى التمويل متوسط وطويل الأجل.

#### ج) أحلال الأصول (تحديث):.

وهي تمثل شراء أصول جديدة بدلاً من الأصول المتهاككة للاحتفاظ بالطاقة الإنتاجية او لتحسين الكفاءة الانتاجية<sup>(١)</sup>.

وان مجموع الانفاق الاستثماري في بلد معين يعني تكوين رأس المال الثابت، اي خلق طاقات انتاجية بهدف اشباع حاجات المجتمع من السلع والخدمات وان التعبير من (تكوين رأس المال الثابت) من الناحية الاكاديمية يعني تحديد تراكم رأس المال المادي<sup>(٢)</sup>. ولهذا فإن(تكوين رأس المال) يعرف بأنه حيازة الموجودات المادية من الاصول في شكل مكائن والالات ومعدات انتاجية طويلة الاجل، من قبل المستثمرين النهائيين، بالاضافة الى الاعمال الجارية على المعدات الثابتة طويلة الاجل والانشاءات الجديدة ويكون تكوين رأس المال الثابت اجمالي (*General*)، واذا

---

(١) شيحة، مصطفى رشدي، البناء الاقتصادي للمشروع، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، الاسكندرية،

١٩٨٩، ص ٣١

(٢) هاشم، جواد، تكوين رأس المال الثابت في العراق (١٩٥٧ - ١٩٧٠)، المؤسسة العربية للدراسات

والنشر لبنان، بيروت، ١٩٧٥ ص ٢٩

تم طرح الاندثار من اجمالي قيمة تكوين رأس المال الثابت يصبح لدينا صافي (*Net*)<sup>(١)</sup>، ولهذا تعرف منظمة الاونكتاد، اجمالي تكوين رأس المال الثابت، فأن القيمة النهائية المنفقة على الاصول الرأسمالية بالاضافة الى الاصول التي تنتج عن الاصول الرأسمالية بهدف استخدامها في توليد السلع والخدمات<sup>(٢)</sup>.

## ٢- الانفاق الجاري

وهو تقديم التمويل لشراء المستلزمات الانتاجية وغيرها ويعد تمويل قصير الاجل، ولذلك يعد التمويل الاستثماري تمويلًا طويل ومتوسط الاجل يتطلب دراسات وموارد تمويلية مختلفة.

وتعتمد عملية التنمية الاقتصادية وبشكل اساسي على الانفاق الاستثماري، اي على معدل تكوين رأس المال الثابت، فكلما ارتفعت نسبة الاستثمارات في تكوين رأس المال الثابت زادت معها معدلات التنمية الاقتصادية، ويرتبط هذا الاستثمار وبشكل وثيق على مدى توفر المناخ الاستثماري، من جانب المؤسسات القانونية، وعلى مدى توفير التمويل اللازم لتكوين رأس المال الثابت، ويعتمد التمويل على معدلات الادخار المتأتية من الدخول المنتجة صوب الجهاز المصرفي، الذي يمكنه بدوره توجيه هذه الادخارات صوب الاستثمارات في تكوين رأس المال الثابت، وبما ان معدلات الاجور في البلدان النامية منخفضة تخفض معها الادخار، ولهذا لجأت البلدان النامية الى الديون من البنوك العالمية لغرض بناء المنشآت والمشروعات الاقتصادية وزيادة نسبة تكوين رأس المال الثابت، والتي اثبت فشل هذه التجربة في ازمة المديونية في عقد الثمانينات، اما البلدان المنتجة للنفط فقد اعتمدت على الايرادات النفطية لغرض بناء

(١) نفس المصدر، ص ٢٩ - ٣٠

(٢) شيحة، مصطفى رشدي، البناء الاقتصادي للمشروع، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

قدراتها الانتاجية وزيادة معدلات تكوين رأس المال الثابت، وفي ظل التوجهات الحديثة في الاعتماد على القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت، فإن مصادر التمويل تكون وبشكل اساسي من البنية المالية التحتية اما عن طريق التمويل المباشر من خلال اسواق الاوراق المالية وتكون ادواتها كآلاتي:

- ١- **الاسهم العادية**: وتمثل حقوق الملكية، وتكون نسبة من رأس المال المشروع وتعد الاسهم العادية، مصدراً دائماً للتمويل، وتكون هناك اسهم ممتازة لها الاولوية عند تصفية عن الاسهم العادية، وايضاً في الحصول على الارباح<sup>(١)</sup>.
- ٢- **السندات**: هو صك مديونية بصورة المشروع، يدفع عامل السند مبلغ من الفائدة موثق في السند، وهذه السندات من اهم ادوات التمويل طويل الاجل في بورصة الاوراق المالية، واكثرها استخداماً في بورصة وؤل ستريت، في الولايات المتحدة الامريكية<sup>(٢)</sup>.

### او عن طريق التمويل غير مباشر

**قرض الجهاز المصرفي**: وهي قروض تمنح اساساً لرأس المال العامل، وهي قروض قصيرة الاجل في الاعادة.

**قروض الاستثمار الثابت**: وهو تمويل بالمساهمة في جميع الاصول الرأسمالية للمشروع وتكاليف تشغيلها، ماعدا الارض، فضلاً عن تمويل حقوق الملكية الفكرية، وتكاليف اختبارات التشغيل للمشروعات الحديثة، ولهذا السبب دفع بعض المصارف العالمية الى انشاء غرفة ابحاث عن الاستثمارات الجديدة التي تعتمد

---

(١) تحليل الاداء الاقتصادي وتقييم النمو والانتاجية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكو)، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥، ص ٦.

(٢) صالح، مظهر محمد، وبدر غيلان برنامج تمويل جزئي لوحدات الانتاج الصغيرة في النشاط الخاص، البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٣، ص ٥



على التكنولوجيا الحديثة.

**قروض رأس المال العامل:** يتكون رأس المال العامل، من جميع الأصول الرأسمالية الثابتة، والمتداولة، فضلا عن المخزون السلعي، وتأخذ هذه القروض عدة أنواع ومنها:

#### أ) المساهمة المباشرة في رؤوس أموال المشروعات

يقوم الجهاز المصرفي بجمع عدد من البنوك من المساهمة في رأس المال المشروع، ونسبة معينة مما يعطي للمشروع أهمية استثمارية في جذب المساهمين الآخرين من خارج نطاق الجهاز المصرفي عن طريق بورصة الأوراق المالية<sup>(١)</sup>. وفي بعض التشريعات هناك ضوابط لمنع مثل هذه المساهمات في رأس المال بنسبة لا تتجاوز (٤٠٪) من البنوك المشاركة في مساهمة رأس المال، وان لا تتجاوز نسبة (٣٠٪) من رأس المال المصرف الواحد واحتياطياته، واذا تتجاوزت هذه النسبة من المساهمة فهي تحتاج الى موافقات خاصة، وهذه الموافقات تكون مبنية حسب أهمية المشروع وجدواه في تكوين رأس المال الثابت وأهمية القطاع بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

وبما ان الجهاز المصرفي في البلدان النامية تمتلكه مؤسسات الدولة، يرى بعض اصحاب المشاريع من أهمية كسب ثقة الممولين في سوق الأوراق المالية، ويرأها البعض الاخر انه واحد من اوجه تدخل الدولة في المشروع والتحكم به، وهذا النوع من التمويل نشأ في المانيا، وقامت المصارف الالمانية بتمويل الكثير من المشاريع عن طريق المساهمة بنسبه معينة من راس المال.

---

(١) هندي، منير ابراهيم، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف بالاسكندرية، مصر،

## ب) القروض طويلة الاجل

تقوم البنوك المساهمة بتمويل رأس المال، بتقديم القروض طويلة الاجل وبأسعار فائدة متعددة، الهدف منها المحافظة على المشروع ومكانته السوقية، او تمويل احداث توسعات جديدة في المشروع لمواجهة المنافسة، وكذلك شراء معدات والألات حديثة، ذات تقدم تكنولوجيا حديث تساهم وبشكل فعال في زيادة الطاقة الانتاجية واحتلال مواقع اكبر في السوق المحلية والدولية<sup>(١)</sup>.

## ادوات تمويل اخرى

١- رأس المال المساند: وهي القروض التي يقدمها اصحاب المشاريع وتكون ذات اجال طويلة، بسعر فائدة اقل من السوق، ويكون ايضاً من الموردين او من المستفيدين من مخرجات المشروع، او المدخلات بأعتبارهم اصحاب المصلحة الاولى في استمرارية المشروع<sup>(٢)</sup>.

٢- التمويل التأجيري: وهو من ادوات التمويل المستحدثة، وتقدمها شركات متخصصة، وتكون على نوعين الاول، تمويل تشغيلي، والثاني تأجير منتهي، لغرض شراء معدات والاصول الرأسمالية بغرض التأجير وفيه يقوم المؤجر (*Leasor*) بتأجير احدى المشروعات او المنشآت الاقتصادية بعقد طويل الاجل، بحيث تغطي كلفة الايجار فضلا عن هامش من الربح قيمة الاصول والمعدات الرأسمالية، ويتحمل المؤجر كافة المصروفات لاغراض الصيانة لأستمرارية الانتاج<sup>(١)</sup>.

---

(١) هندي، منير ابراهيم، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣-٢٦

(٢) نفس المصدر، ص ٢٨-٢٩

(١) هندي، منير ابراهيم، مصادر الفكر الحديث في مجال التمويل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

ويعتبر هذا النوع من التمويل احد اساليب تحويل المشروعات والمنشآت الى القطاع الخاص في البلدان النامية المتحوّلة نحو اليات السوق. وعلى اساس كل ماتقدم فإن عملية الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت، تحقق اتساع في حجم السوق وتحقيق مردود بمعدلات اعلى بأدنى استثمارات ممكنة، اي زيادة انتاجية رأس المال التي تؤثر وبشكل مباشر على الزيادات الطبيعية للنتاج المحلي الاجمالي من جهة، وزيادة معدلات الادخار من جهة ثانية، على ان اتساع الاسواق وزيادة الادخارات يحسن من معدلات زيادة الاستثمارات في تكوين رأس المال الثابت<sup>(١)</sup>.

اما عن ارتفاع نمو الناتج المحلي الاجمالي والذي ينعكس على زيادة القدرة الشرائية للفرد، من خلال ارتفاع وتحسين وزيادة الدخل للأفراد، مما يمكنهم رفع معدلات الادخار الفردية، وتحسين احتياطات الجهاز المصرفي، وهذا يرافقه تحسين المناخ الاستثماري، هذا من جانب خصائص الطلب، اما من جانب خصائص العرض، فتؤثر حصة البلد من حجم التجارة الخارجية الدولية، التي تساعد على تحقيق فوران في حجم المشاريع الانتاجية وتخفيض الكلف الحدية، وكذلك مدى توفر الموارد (المدخلات) التي تدخل في القطاع الصناعي، وحركة وانسيابية هذه الموارد داخل النظام الاقتصادي، وهي تحتاج الى تخطيط من قبل صانعو السياسة الاقتصادية<sup>(٢)</sup>.

## اثر الاستثمارات الاجنبية على البنية المالية التحتية والقطاع الخاص

الاستثمار الاجنبي ظاهرة حديثة بمصطلحها، الا انها قديمة بمفهومها، وتعود

(١) شيحة، مصطفى رشدي، البناء الاقتصادي للمشروع، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧-٣٨.

(٢) تحليل الاداء الاقتصادي، وتقييم النمو والانتاجية، (الاسكو)، مصدر سبق ذكره، ص ١٢-١٥.

بداياتها الى القرن التاسع عشر، وتحديداً عام (١٨٥٢) عندما قامت شركة كولت (*colt*) بالاتجاه نحو بريطانيا بحثاً عن الموارد والمدخلات ذات التكلفة المنخفضة، وقد تبعتها شركة سنكر (*singer*) وهي أيضاً شركة امريكية، عندما فرضت السلطات البريطانية ضرائب كمركية على واردات الشركة، مما دفع الشركة الى الانتقال مباشرة الى السوق البريطانية التي تعتبر سوق مزدهر في تلك الحقبة، ومع هذه البدايات، بدأت قصة الشركات المتعددة الجنسية والاستثمار الاجنبي، الذي ارتبط بها، بل كانت ظاهرة متزامنة مع بعضها البعض. ويعرف الاستثمار الاجنبي باتجاهين:.

#### الاول: الاستثمار الاجنبي المباشر:

(انه الاستثمار في الموجودات الثابتة الرأسمالية، ويكون ادارة المشروع من قبل المستثمر الاجنبي، وايضاً تمويل المشروع من رأس المال الاجنبي)<sup>(١)</sup>، وقد يكون المستثمر الاجنبي شخص معنوي يمثل منظمة أعمال، او شركة، او مؤسسة، وغالباً ماتكون هذه الشخصية المعنوية احدى الشركات المتعددة الجنسية، سواء كانت من الدولة الام او من اتحاد مجموعة الدول، وغالباً ماتكون الدول الرأسمالية المتقدمة النمو، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، او يكون المستثمر الاجنبي شخصاً طبيعياً، لديه الاموال والقدرات الفنية والتكنولوجية للاستثمار في احد البلدان.

#### الثاني: الاستثمار الاجنبي غير مباشر

(الاستثمار الاجنبي المخفي) ويعرف (بأنه المشاركة في توظيفات رأس المال

---

(١) الجميل، سرمد كوكب، التمويل الدولي، مدخل في الهياكل والعمليات والادوات، جامعة الموصل،

الاستثمارية خارج البلد المستثمر، من دون ان يكون له الحق في ادارة تلك الموجودات الرأسمالية، ومن دون حق الرقابة والسيطرة على ادارة تلك المشروعات المساهم بتمويلها، وهذا الاستثمار يخذ شكل اوراق مالية بصورة اسهم او سندات او قروض لشركات ومؤسسات خارجية<sup>(١)</sup>.

وان التمييز بين الاستثمار الاجنبي المباشر (*FDI*) عن غير المباشر (المحفطي) (*FPI*) من حيث المبدأ، ومن خلال البعد الاداري الذي سيبقي المستثمر على ادارة المشروع وتشغيله والبعد الزمني من حيث طول المدة بالمتوسط وطويل الاجل واختلاف من حيث الدافع، فان المستثمر الذي يرغب بإنشاء مشروع في البلد المضيف والذي يتم عن الشركات المتعددة الجنسية التي تهتم بالسيطرة على منابع الموارد الانتاجية والوصول الى الاسواق الاستهلاكية العالمية مما يدعم قدرتها التنافسية وتكامل خطوط هيكل انتاجها وهذا فان الانفاق الاستثماري فيها يكون طويل الامد، اما دافع المستثمر في الاصول المالية هو الحصول على ارباح المشاريع الانتاجية المحلية ومكاسب رأس المال في سوق الاوراق المالية من ارباح بيع وشراء اسهم البلد المضيف، اي الاستفادة من الاستثمار المحفطي في البورصة وما يهم المستثمر هو درجة الشفافية وسهولة تحويل راس المال، وهو أكثر قابلية للتقلب والتأثر من الاستثمار الاجنبي المباشر<sup>(٢)</sup>

واما غرض البلدان النامية المتحولة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة (*FDI*) فقد ادت عملية الاصلاح الاقتصادي وسياسة تشجيع القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتوفير القوانين والسياسات المالية والنقدية المشجعة للنهوض بدوره،

---

(١) نفس المصدر السابق، ص ٣٠٠.

(٢) السامرائي، هناء عبد الغفار، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية، بيت الحكمة، العراق، بغداد-

أبرزت الحاجة الى توفير البنى الاقتصادية التحتية (رأس المال الاجتماعي) خاصة فيما يتعلق بالطاقة والاتصالات والنقل التي ليس للقطاع الخاص المحلي اي خبرة فيها وهو بحاجة اليها كذلك مما تسهم في تقليل الكلف الحدية للمشاريع الانتاجية، هذا من جانب ومن جانب اخر فقد ادت العولمة الى انفتاح الاسواق والمنافسة على زيادة الصادرات، الذي يتطلب تحسين الانتاجية وخفض تكلفة الانتاج الذي يستلزم استخدام افضل تكنولوجيا حديثة واساليب الانتاج حديثة وتسويق المنتجات بأفضل الطرق، هذه الدوافع الاقتصادية التي وراء جذب الاستثمار الاجنبي التي من شأنها ان تساعد القطاع الخاص على زيادة حصته في الاسواق المحلية ومن ثم الاسواق العالمية، هي الشركات المتعددة الاجنبية، التي تمتلك التكنولوجيا الحديثة ورؤوس الاموال الضخمة التي تمكنها من الاستثمارات في البلدان النامية وامتصاص العمالة الزائدة<sup>(١)</sup>

### اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر

في بداية عقد السبعينات من القرن الماضي شهد نمو متسارعاً للاستثمار الاجنبي المباشر حيث ارتفع معدل التدفق من (٥٩) مليار دولار أمريكي الى (٢٠٣) مليار دولار أمريكي للمدة من (١٩٨٢ - ١٩٩٠) عالمياً<sup>(٢)</sup> اي ثلاث اضعاف خلال هذه الفترة وقد ارتفعت معدل الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) من (٢٠٣) مليار دولار اميركي الى حوالي (١، ٤٠٩، ٦) مليار دولار اميركي<sup>(٣)</sup> وان ترجمة هذه الزيادة في الاحصائيات للاستثمارات الاجنبية المباشرة

(١) الشركات الغير الوطنية في دول الاسكوا مع دراسة مالية مصر والامارات العربية المتحدة، اللجنة الاقتصادية، والاجتماعية لغربي اسيا، الامم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٤ ص ١٢-١٦.

(٢) السامري، هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، مصدر سبق ذكره ص ٣٤-٣٥

(٣) سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والنسي، الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)

الامم المتحدة نيويورك ٢٠٠٣، ص ٧

تعود وبدرجة اساسية لعملية الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسية والتي سميت (دمج الشركات او ضم الشركات) (*Consolidation*) والغرض من ذلك هو سيطرة الشركات الكبرى على الشركات المنافسة الاصغر حجما في النشاط الاقتصادي نفسه وهذا يعود الى التشريعات القانونية التي توفر الحماية القانونية والادارية لهذه الشركات في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي بالاضافة التقدم الكبير في التكنولوجيا وبشكل خاص تكنولوجيا المعلومات مما ادى الى ظهور الشركات المتعددة الجنسية متخصصة في هذا المجال وبسيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة النمو وقد بلغ نصيب البلدان المتقدمة النمو كنسبة من حجم الاستثمار الاجنبي المباشر (٧٤، ٣٪) كمتوسط سنوي خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠)<sup>(١)</sup>.

وخلال المدة (٢٠٠١ - ٢٠٠٤) انخفضت الاستثمارات الاجنبية المباشرة فقد بلغت (٨٣٢، ٢) مليار دولار امريكي عام ٢٠٠١ و(٧١٠، ٨) مليار دولار عام ٢٠٠٤ بنسبة انخفاض مقدارها (١، ٢١ ٪) وهذه الانخفاضات يعود الى احداث (١١) سبتمبر (٢٠٠١) والحرب على الارهاب والاحداث المضطربة التي شهدتها كبرى شركات الولايات المتحدة الاميركية وفي عام ٢٠٠٥ ارتفعت هذه الاستثمارات لتبلغ (٩١٦، ٣) مليار دولار الا ان هذا الرقم اقل من مما بلغه عام (٢٠٠٠) وبلغت نسبة البلدان المتقدمة النمو (٥٩، ٧ ٪) من حجم الاستثمارات الاجنبية لكي تبلغ (٥٤٧، ٣) وهي نسبة مرتفعة ايضا الا انها اقل من باقي السنوات السابقة<sup>(٢)</sup>.

اما عن البلدان النامية فكان نصيبها منخفض في الاستثمار الاجنبي المباشر ولعدة اسباب منها ما يتعلق بالمؤسسات القانونية ودورها الكبير بسبب توجهات

---

(١) الشركات الغير وطنية في منطقة الاسكوا (الاسكوا) مصدر سبق ذكره ص ١٠ - ١٣.

(٢) تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٦، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف

ادارة الحكم في البلدان النامية المركزي ذات الحزب الواحد على غرار تجربة الاتحاد السوفيتي وهو يعكس التوجه الايديولوجي للنظام الاقتصادي ففي عقد السبعينات وما قبلها كان ينظر الى الشركات المتعددة الجنسية انها شركات استعمارية احتكارية تهدف السيطرة على مقدرات الشعوب النامية وفي عقد الثمانينات ظهرت ازمة المديونية للبلدان النامية وعدم قدرتها على سداد ديونها وخدمته للمصارف العالمية مما شكل ازمة اقتصادية خانقة لهذه البلدان<sup>(١)</sup>.

ولكن لا يصح هذا القول عن البلدان الاسيوية التي مرت بمرحلة انتعاش كبير بسبب زيادة حصتها من الاستثمارات الاجنبية المباشرة ويظهر هذا الموضوع وبشكل واضح بالنموذج الكوري الجنوبي حيث توجه اليها الكثير من الشركات اليابانية والاميركية لاستغلال الموارد الطبيعية ورخص اليد العاملة الا ان هذه العوامل ليست الدافع الرئيسي لبناء الاستثمارات الاجنبية المباشرة وانما هو الدافع السياسي ورغبة العالم الرأسمالي في مواجهة المعسكر الاشتراكي انذاك اي ان دورالدولة هو العامل الحاسم في موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر من جانب الدول الرأسمالية<sup>(٢)</sup>.

اما في عقد التسعينات من القرن الماضي الذي شهد انهيار المعسكر الاشتراكي وتغير نمط النظام الاقتصادي وتحول معظم البلدان النامية نحو اليات السوق وقد وفرت حكومات هذه البلدان الامكانيات اللازمة لجذب هذه الشركات اليها والاستثمار في البلدان النامية الا ان الاستثمارات انحصرت بالقطاع النفطي مثل دول جنوب افريقيا ودول الخليج العربي النفطية او في قطاع الخدمات مثل المصارف العالمية التي فتحت لها فروع في منطقة الخليج العربي للاستفادة من

---

(١) البيلاوي، حازم، النظام الاقتصادي المعاصر، مصدر سبق ذكره ص ٨٠-٨٢

(٢) عبد الفضيل، محمود، العرب والتجربة الآسيوية، مصدر سبق ذكره ص ٦٥-٦٨



فائض الإيرادات النفطية وكذلك الاتصالات التي تمثل النسبة الكبرى في هذه الاستثمارات في خدمات شركة (Vodafone) وشركة (General Electric) في خدمة الشركات المتعددة الجنسية والذي يعتبر احد مرتكزات الاساسية للعمولة وبهذا نجد ان الشركات المتعددة الجنسية لا يرتبط استثمارها بتغيير هياكل الاساسية الانتاج والاتفاق على تكوين رأس المال الثابت<sup>(١)</sup>

### اهم مقومات نجاح سياسات واستراتيجيات الاستثمار الاجنبي المباشر:

اذا ما اريد للبلدان النامية ان تحقق افضل النتائج على مستوى البنية المالية التحتية وتدفع بتطوير القطاع الخاص الامر الذي ينعكس على معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة يجب ان توفر لديها المقومات الاساسية لنجاح الاستثمارات الاجنبية وهي:

#### ١ - توفر الارادة السياسية والتشريعية والتنفيذية والرقابية في وضع استراتيجية

#### جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

يعتبر توفير الارادة العامل الاساسي لنجاح استراتيجية جذب الاستثمار الاجنبي بشرط ان يترجم هذه الارادة الى خطوات تشريعية وتنفيذية تمهيدا لزيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، فعلى المستوى التشريعي يجب وضع القوانين الملائمة مثل حماية الملكية الفردية والملكية الفكرية وقوانين دعم المنافسة وقوانين الشركات وقوانين تحرير التجارة ورأس المال وقوانين تحويل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص واسلوب ادارة الشركات وعلى المستوى التنفيذي ان تكفل الحكومات تطبيق التشريعات الصادرة وتوفير الشفافية في التعامل مع المستثمرين الاجانب وان تكون لديها استراتيجية واضحة تهدف الى الاستقرار الاقتصادي في السيطرة على العجز المالي والتضخم واستقرار سعر الصرف للعملة المحلية بحيث

(١) سياسات جذب الاستثمار الأجنبي (الاسكوا) مصدر سبق ذكره ص ٨ - ١٠

تتبعس القدرة الشرائية الحقيقية ومضمون من السلطة النقدية<sup>(١)</sup>

## ٢ - تحديد الاهداف الاقتصادية المراد تحقيقها من الاستثمار الاجنبي المباشر.

تتمثل في الحوافز المشجعة لزيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر عبئاً اقتصاديا وماليا حيث يجب ان يكون المردود الاقتصادي لهذه الاستثمارات اكبر من الاعباء المالية وتعتبر الاعباء في الاعفاء من الضرائب والرسوم وتقديم التسهيلات المالية الاخرى<sup>(٢)</sup> بمثابة خسارة مالية للخزانة العامة وبالتالي فان المكاسب النهائية لهذا التدفق يجب ان يفوق الخسائر والا فلا داعي لدعم تدفق الاستثمار الاجنبي ويجب ان تكون الاهداف الموضوعية واضحة ومحددة سواء اكانت تتمثل في زيادة الصادرات او اشباع السوق المحلي او زيادة الكفاءة الاقتصادية او استثمار واستغلال الموارد الطبيعية<sup>(٣)</sup> والفرص من تحديد هذه الاهداف هو تحديد نوعية الاستثمار الاجنبي الملائم لتحقيق كل من هذه الاهداف فالاستثمار الاجنبي المباشر الذي يطمح الى اشباع حاجات السوق المحلي يختلف عند ذلك يسعى الى زيادة الصادرات وكلاهما يختلف عن ذلك الذي يهدف الى استغلال الايدي العاملة المحلية الرخيصة وغيرها، كما ان تحديد الهدف من الاستثمارات الاجنبية المباشرة يؤدي الى تحديد الحوافز المقدمة بحيث لا يكون هدفا عاما مجردا بل يتجه الى توعية الاستثمار الذي يراد تدفقه طبقا للهدف الاقتصادي المعلن، بينما تكون هذه الحوافز موجهة مما يحقق الهدف بأقل تكلفة ممكنة على الخزينة العامة<sup>(٤)</sup>

(١) مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية العدد الأول للسنة

الرابعة والعشرين، الكويت ٢٠٠٦، ص ٨-١٠ متاح على الموقع [www.iaige.org](http://www.iaige.org)

(٢) الجميل، سرمد كوكب، التمويل الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٠

(٣) مناخ الاستثمار في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص ١٥

(٤) الشركات عبر الوطنية (الاسكوا)، مصدر سبق ذكره، ص ١٣-١٤

### ٣ - تكون سياسة دعم الاستثمار الاجنبي مكملة لسياسة دعم الاستثمار المحلي وخاصة القطاع الخاص.

ويعتبر ذلك نظرة الى تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بأعتبره عملية مؤقتة حتى زيادة الاستثمار المحلي كما ونوعا بحيث يستطيع قيادة عملية التنمية الاقتصادية اذ ان الاعتماد الكلي او الشبه الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر يولد مخاطر على الاقتصاد الوطني وخاصة في حالة الازمات الاقتصادية المحلية او العالمية، فبالرغم من الاستقرار النسبي الذي يتسم به الاستثمار الاجنبي المباشر مقارنة بغيره من التدفقات المالية الخارجية فقد ينخفض لظروف عالمية، كما حدث في احداث (١١ سبتمبر ٢٠٠١) عندما انخفض على المستوى العالمي بنسبة (٥٠٪) ومن ثم يجب ان تكون استراتيجية دعم الاستثمار الاجنبي المباشر متماشية مع استراتيجية دعم الاستثمار المحلي بحيث ينخفض على المدى البعيد لاعتماد على الاستثمار الاجنبي المباشر ويظل في حدود ضيقة ومحددة في مجال نقل التكنولوجيا مثلا او يتطلب هذا عدم التمييز في التعامل بين الاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الاجنبي المباشر سواء من ناحية التخفيضات الكمركية او الضريبية او تقديم التسهيلات المالية وغيرها، اي ان سياسة دعم الاستثمار الاجنبي المباشر لا تؤدي الى هروب الاستثمار المحلي بل ان تعمل الى زيادة هذا الاستثمار حتى تكون المحصلة النهائية هي زيادة في الاستثمار المحلي وليس العكس<sup>(١)</sup>

### ٤ - ايجاد الية عمل بين فروع الشركات الاجنبية وحدات الانتاج المحلي

لا يمكن لتدقيق الاستثمار الاجنبي ان ينجح في تحقيق اهداف التنمية الا اذا كان هناك ارتباط بين وحدات الانتاج المحلي ومثيلاتها التابعة للاستثمار الاجنبي

(١) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير الثلاثون، ٢٠٠٢، ص

المباشر فانفتاح وحدات الانتاج المحلي من التقنية الحديثة ووسائل الانتاج والادارة المتطورة هو العامل الرئيسي في تحقيق الاثر الايجابي لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على الاقتصاد المحلي وتمثل زيادة كفاءة عوامل الانتاج نتيجة تطبيق احداث الوسائل الانتاج والتكنولوجيا المتطورة، اهم اهداف التي يمكن تحقيقها هو تدقيق الاستثمار الاجنبي المباشر ويعد نجاح الحكومة في خلق هذا الترابط والتعاون هو اهم العوامل في تحقيق اهداف ايجابية في تدقيق الاستثمار الاجنبي المباشر<sup>(١)</sup>

#### ٥- ربط تدقيق الاستثمار الاجنبي المباشر بالسياسة العامة للدولة.

يجب ان تكون هذه السياسة رافدا لتحقيق الاهداف الاقتصادية العليا ويعني ذلك الا تكون سياسة دعم الاستثمار الاجنبي المباشر معزولة عن السياسة الاقتصادية الكلية وهذا يتطلب تحديد القطاعات التي ترغب الدولة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر اليها والاهداف المراد تحقيقها في كل قطاع والوسائل المطلوبة واستراتيجية جذب الاستثمار بما في ذلك الية التحول نحو القطاع الخاص<sup>(٢)</sup> كل هذه القطاعات او اجزاء منها وما الى غير ذلك اي انه من الضروري ربط التنمية القطاعية التي تتمتع فيها الدولة بميزة النسب وتساعد على انجاح هذه السياسة باقل تكلفة، خاصة، اذا اقتصر الاستثمار الاجنبي المباشر على هذه القطاعات او الصناعات فقط وهو ما يعني اعتماد سياسة تراعي نوعية الاستثمار الاجنبي المباشر وليس فقط كمية الاستثمار الاجنبي المباشر المراد جذب لتحقيق صغير في الاثر الايجابي على الاقتصاد الوطني، وبأقل تكلفة على الخزنة

(١) سعيد، محمد السيد، الشركات عابر القومية ومستقبل الظاهرة القومية، المجلس الوطني للثقافة والفنون

والآداب - الكويت ١٩٨٦، ص ١٥١ - ١٥٣

(٢) السامرائي، هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر: المسوغات والأخطار، سلسلة المائدة الحرة، بيت

الحكمة، بغداد، ١٩٩٨، ص ٥

العامّة<sup>(١)</sup>

## ٦ - معرفة الدوافع التي يسعى اليها الاستثمار الاجنبي المباشر.

هناك ثلاثة دوافع اساسية تمثل اهم دوافع تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر:  
**اولها:** هو استغلال واستثمار الموارد الطبيعية المتاحة في البلد المضيف وهذه تشمل كل انواع الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والماس والذهب وغيرها.  
**الدافع الثاني:** هو البحث عن الاسواق الجديدة اما من اجل تعزيز الصادرات من الدول التي تعد مقرا لهذا الاستثمار او انشاء فروع للصناعات في الدول المضيفة لاشباع السوق المحلي، ويعتمد تعزيز الصادرات او انشاء وحدات انتاج في البلد المضيف بدرجة الاولى على تكلفة الانتاج من ناحية وعلى كلفة التصدير من دولة المقر الى دولة السوق من ناحية اخرى ففي الدول التي تتبع سياسة احلال الواردات يلجأ الاستثمار الاجنبي المباشر الى انشاء فروع للانتاج في الدول المضيفة بغرض الالتفاف على البنود التي تفرضها الدولة المضيفة على هذه الواردات اما في الدول التي تتبع سياسة تحرير الواردات فقد يتجه الاستثمار الى تصدير من دولة المقر الى الدولة المضيفة، وان التكلفة هي العامل الرئيسي الذي يقرر ايجاد اي من المنهجين<sup>(٢)</sup>

ويتمثل الدافع الثالث للاستثمار الاجنبي في السعي الى تحسين الفرص التنافسية لمنتجاته على المستوى العالمي وذلك بتقليل تكلفة الانتاج عن طريق توزيع وحدات الانتاج او جزء منها في دول ذات تكلفة منخفضة وخاصة فيما يتعلق بتكلفة العمالة في ظل وجود عمالة مدربة ورخيصة نسبيا في الدول المضيفة مقارنة

(١) سياسات جذب الاستثمار الأجنبي، الاسكوا، مصدر سبق ذكره، ص ١٩

(٢) سعيد، محمد السيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦ -

بدول الام التي غالبا ما تكون دولة رأسمالية متقدمة النمو، وهذا نراه واضحا في شركة بوينغ لصناعة الطائرات العملاقة وشركة جنرال موتورز (*G. M*) لصناعة السيارات وشركة سوني (*SONY*) لصناعة الاجهزة الالكترونية<sup>(١)</sup>

## ٧ - تحديد الجغرافية الاقتصادية لاهم المشاريع الاستراتيجية للقطاعات الاقتصادية وطريقة جذب الاستثمار الاجنبي المباشر اليها.

ويعني ذلك تعريف المستثمر الاجنبي بأهم الفرص المتاحة وحجمها والقطاعات الرئيسية المراد تميمتها واماكن تواجدها، فالمعرفة هي اهم عنصر يجب على الحكومة توفيره للاستثمار الاجنبي المباشر من اجل دعم هذا التدفق وتعد الخرائط الجغرافية للاستثمارات عنصرا رئيسيا في جهود الدولة للترويج لزيادة التدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كما تشمل هذه الجهود ابرام اتفاقيات ثنائية واقليمية دولية لتسهيل تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق تقديم التسهيلات ومن اهمها الغاء الازدواج الضريبي وتسهيل اعادة انتقال الاريح وراس المال واقامة المعارض التي تبين الفرص الاستثمارية والحوافز المقدمة والخدمات الحكومية المتوفرة لخدمة هذه الفرص ويمكن القول ان خطة دعم الاستثمار الاجنبي المباشر تشبه الى حد بعيد خطة دعم السياسة ويلعب الجانب الترويجي دورا مهما في انجاح هذه الخطط وهو الامر يتطلب توافر مزيد من الموارد البشرية المدربة والقادرة على افتتاح المستثمرين بأهمية الاستثمار في الدول المصنعة والتركيز على الجوانب الايجابية التي تقدمها هذه الدول وعلى القوانين التي يمكن للمستثمرين الاجانب الاعتماد عليها لضمان نجاح استثماراتهم<sup>(٢)</sup>

(١) تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية والقدرة على المنافسة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

والتنمية، نيويورك، ١٩٩٥، ص ١٥-١٧

(٢) تقرير الاستثمار العالمي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١-٢٤

## ٨ - تعزيز التنمية البشرية.

يلعب العنصر البشري المدرب والرخيص نسبيا مقارنة في الدول المجاورة والمتقدمة دورا اساسيا في زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وتعمل العمالة عنصرا مهما من تكلفة الانتاج وبالتالي من الاستثمار الاجنبي وخاصة ذلك الاستثمار الذي يهدف المنافسة على في الاسواق المحلية حيث يسعى الى خفض هذه التكلفة عن طريق عدة وسائل من اهمها توفير العمالة المدربة والرخيصة نسبيا ولهذا على البلدان الراغبة بالاستثمار الاجنبي المباشر ان تسعى الى زيادة الاهتمام بنظام التعليم والتدريب بما يتناسب مع متطلبات السوق المحلية من جهة والاستثمار الاجنبي المباشر من جهة اخرى<sup>(١)</sup>

## ٩ - ايجاد فرص استثمارية وسمعة مشجعة للمستثمر الاجنبي

ويعني ذلك ان خطة الترويج تتكون من ثلاث مراحل الاولى الدعاية والترويج بما في ذلك المشاركة في المؤتمرات والمعارض الدولية وعقد لقاءات مع المستثمرين وابرار اتفاقيات مع مختلف الدول، وتشمل المرحلة الثانية خلق الاستثمار، بما في ذلك ايجاد الفرص المؤاتية والمشجعة للاستثمار فيها والقطاعات الجاذبة لهذه الاستثمارات وبناء المؤسسات واصدار القوانين المشجعة للاستثمار الاجنبي المباشر، اما المرحلة الثالثة فتتمثل في المحافظة على الاستثمارات القادمة عن طريق توفير الخدمات الحكومية اللازمة والبنى التحتية الحديثة وغيرها من الخدمات التي تشجع على بناء هذه الاستثمارات وعدم هروبها، مما يشجع بالتالي على قدوم استثمارات اضافية فبفضل الجهود القائمة لخدمة هذه الاستثمارات وتجدر الاشارة الى ان هذه الحملة الترويجية يجب ان تشمل جميع القطاعات ذات الصلة بما في ذلك القطاع الخاص ووسائل الاعلام المختلفة والمكاتب التجارية في الخارج

(١) عبد الفضيل، محمود، العرب والتجربة الاسيوية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣ - ٨٥

والسفارات وغيرها من المؤسسات التي يمكن ان تساهم في تشجيع الاستثمار الاجنبي، فضلاً عن ذلك يجب ان تتوفر البيانات والمعلومات والخرائط الاستثمارية المفصلة التي توضح ارقام وبيانات عن الاقتصاد الوطني، والقطاعات الرئيسية وارقام معدلات التنمية الاقتصادية، وحجم الاستثمارات المخصصة وغيرها، على ان تكون هذه الجهود تحت اشراف وتسيق مكتب مختص مثل مكاتب تشجيع الاستثمار او وزارة التخطيط او اي جهة حكومية تتوفر فيها الامكانيات المادية والبشرية والقانونية والتي تسمح لها بالحصول على البيانات والارقام والتسيق مع مختلف الجهات الحكومية كما يمكن لها ان تفتح فروعاً في الخارج وان تسق مع المكاتب التجارية الحكومية بالخارج حسب الامكانيات المتوفرة<sup>(١)</sup> ويمكن للحكومة ان توكل القطاع الخاص مهمة ترويج للاستثمار الاجنبي المباشر وقد قامت عدة حكومات بمثل هذه الخطوة ومنها اندونيسيا وتايلند كما استعانت دول اخرى بالامكانيات المتوفرة للقطاع الخاص وعملت على توظيفها في المؤسسات الحكومية القائمة من اجل الترويج للاستثمار الاجنبي المباشر، ومن بينها كندا والمملكة المتحدة<sup>(٢)</sup>.

#### ١٠- الربط بين مؤسسات القطاع الانتاجي المحلية والشركات الاجنبية المستثمرة.

ويهدف ذلك الى انتفاع مؤسسات القطاع الانتاجي من الامكانيات المالية والحقيقية والتدريبية المتوفرة لدى الشركات الاجنبية المستثمرة لتوسيع نطاق هذه الاستثمارات ويمكن للحكومة ان تقوم بدور مهم عن طريق تشجيع الشركات الاجنبية على اقامة علاقات انتاجية وبرامج تدريبية مع مؤسسات القطاع المحلية، سواء بتقديم اعفاءات ضريبية اضافية او تقديم تسهيلات حكومية اخرى، ومن

(١) سعيد، محمد السيد، الشركات عبر الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩-١١١

(٢) سياسات جذب الاستثمار الاجنبي - الاسكوا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨



شأن سياسة التدخل الايجابية لتعزيز التعاون بين الشركات المحلية والاجنبية ان تؤدي للاسراع بتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وتعظيم الانتفاع به، من يدعم الجهود الخاصة بتعزيز الكفاءة الانتاجية للمؤسسات المحلية، وهو من أهم الأهداف التي يرجى تحقيقها، وهنا تلعب الحكومات دور محوري عن طريق الوسائل المالية للمتوفرة لديها لتشجيع الشركات الاجنبية او فروعها على توسيع التعاون في مجالات الانتاج والتدريب مع الشركات المحلية<sup>(١)</sup>

## ١١ - الاعتماد على سياسة تقديم الحوافز والاعفاءات الموجهة بدل من

### الاعفاءات والحوافز العامة.

لما كانت الحوافز والاعفاءات التي توفرها الدولة تمثل تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني وخاصة الميزانية العامة للدولة الى تحقيق مردود ايجابي، تنمية كثير من الدول الى ربط المزايا والحوافز والاعفاءات وقطاعات معينة تتميز فيها هذه الدول بميزة نسبية، بحيث تعود نتيجة هذه القطاعات باعظم الفائدة على البنية الاقتصادية الشاملة، وقد ثبتت ان اتباع سياسة الحوافز الموجه هو اكثر جدوى من اعتماد سياسة مفتوحة للاعفاءات والحوافز تشمل كل القطاعات والصناعات، بما في ذلك التي لا تتميز فيها الدولة باي ميزة نسبية<sup>(٢)</sup>

ويمكن استنتاج من هذه العوامل انها تساعد على ايجاد المؤسسات المنتجة للاستثمارات سواء كانت في البحث والتطوير والابتكار، او المؤسسات المبادرة في انتاج بعض المشروعات الانتاجية التي تساعد الشركات الاجنبية او ايجاد خطوط انتاجية تكمل السلع النصف مصنعة من الشركات الاجنبية وهذه المشروعات او الشركات لا بد لها ان تقوم على اساس التكنولوجيا الحديثة لكي

(١) السامرائي، هناء عبد الغفار، الاستثمار الاجنبي والتجارة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٦١

(٢) الجميل سرمد كوكب، التمويل الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٩

نستطيع مواكبة الشركات الاجنبية التي تملك احدث التكنولوجيا، مما عدد الشركات في السوق المالي وزيادة التنمية السوقية وان ما ينتج عند زيادة عدد الشركات زيادة عدد العاملين المدربين الماهرين الذي من شأنه ان يزيد الدخل وبالتالي يوسع قاعدة المدخرين التي تمكن المؤسسات المالية في الاقتصاد الوطني، اذن ربط البنية المالية التحتية مع تطوير قابليات القطاع الخاص والاخير بمقدار الانتفاع من الاستثمارات الجنبية المباشرة في رد م الهوة التكنولوجية، مما يرفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

## الفصل الثاني

### البنية المالية التحتية في الاقتصاد العراقي



## تمهيد

أن التنظيمات الحديثة لبناء الدولة تقوم على فكرة إنشاء مؤسسات الدولة وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهو ما أكدته المدرسة المؤسسية أن البنى المؤسساتية هي الإطار الملائم الذي يحقق شرط أساسي للنمو والتنمية الاقتصاديين وتعد هذه المدرسة البنى المؤسساتية دالة التطور الطبيعي للمجتمع، أذن التقت وجهات نظر السياسيين والاقتصاديين، إذ لا يمكن إجراء إصلاحات اقتصادية انتقائية، أي بمعنى لا يتم إصلاح المؤسسات الاقتصادية دون إصلاح المؤسسات السياسية للدولة، وبذلك يجب أن تكون التنمية أطار شامل يجمع كل البنى المؤسساتية، حيث تعني كلمة (البنى) مجموعة كلمة بنية (*Structure*) ومن المدلول اللغوي لكلمة البنى، أن السياسات الاقتصادية هي دالة تعبيرية عن السياسات العامة للدولة وتوجهات بتحديد شكل ونظام اقتصادي معين، وقد أثبتت التجربة بالدليل القاطع، هذه الرؤية، والتي يمكن أن نراها وبشكل واضح في تجربة روسيا التي اتبعت إستراتيجية (علاج الصدمة) الذي كان وفقاً لرؤية صندوق النقد الدولي، التي ركزت على عوامل الإنتاج وحدها دون أحداث تغييرات مماثلة في البنى المؤسساتية في حين تجربة بولونيا اتبعت إستراتيجية بديلة (سياسة التدرج) خطوة بخطوة في التحول نحو آليات السوق، هي مكنتها من توفير البنى المؤسساتية لتكون الأرضية الصلبة التي تعمل على تحسين فعالية اقتصاد السوق.



## المبحث الأول

### دور البنى المؤسساتية من منظور الاقتصاد الحديث

#### الأهداف الرئيسية للبنى المؤسساتية

##### - التشجيع على إنشاء اقتصاد السوق

تمثل البنى المؤسساتية القواعد والأنظمة التي تحكم عمل اقتصاد السوق الناجحة وهي تخفض تكاليف المعاملات وتعزيز الإنتاجية، وتشجيع المنافسة والاستثمار وهو المبدأ الأساسي لاقتصاد السوق رغم أنها تسعى إلى تعزيز الشفافية وتشريع قوانين حماية حقوق الملكية والمنظمات القانونية المكتملة لها، التي من شأنها تشجيع دور القطاع الخاص، وان انعدام هذه المؤسسات يتسبب بإعاقة التنمية في البلدان النامية المتحولة، وعن طريق جملة من الأمور منها منع مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات، ولهذا تحتاج البلدان النامية في استهداف إعادة هيكلة اقتصادياتها وتحولها نحو آليات السوق إلى إجراء إصلاح وتطوير البنى المؤسساتية.

##### - تعزيز القدرة على التوقع في السياسات الاقتصادية

يشكل عدم توفر معلومات عن السياسات الاقتصادية العامة، حيز رئيسي على الاستثمارات الخاصة طويلة الأجل في البلدان النامية، فالمتغيرات السياسية التشريعية لتترك أثرها في التغيرات على الحكومات هو الذي يشوش البيئة

الاقتصادية ونقص حماية حقوق الملكية وبالتالي ينعكس على شكل الاستثمار سواء كانت خاصة أو حكومية وعلى التنمية الاقتصادية إجمالاً.

### تعزير استقرار السياسة العامة

الاستقرار يعني توفر ظروف بعيدة المدى بالنسبة للاستثمارات الخاصة، فسياسات الاقتصاد الكلي المستقرة التي تضعها الحكومة يضمن الاستثمارات طويلة الأجل وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويضاف إلى ذلك إن استقرار سياسات الاقتصاد الكلي تشجع تطوير الصناعات خصوصاً تلك المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة<sup>(١)</sup>.

### تعزير الشفافية

الشفافية هي نشر المعلومات الوافية عن التغييرات السياسة العامة، هي عامل الرئيسي للثقة بسياسات الدولة الاقتصادية، ويرفع درجة ثقة الجمهور ببرامج الدولة الاقتصادية، والتي تظهر بشكل واضح على الإقبال على سندات واذونات الخزينة في سوق الأوراق المالية وتعتبر هذه الوظيفة الأساسية للبنى المؤسساتية خاصةً فيما يتعلق ببرامج الخصخصة، فالمعلومة هي أداة ذات قيمة عالية، ووسائل الإعلام هي التي تؤدي هذا الدور فيما يخلق أجواء ايجابية بالنسبة للاستثمارات الخاصة طويلة الأجل وكذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

### - تخفيض تكاليف المعاملات

البنى المؤسساتية تؤمن هيكل تبادلي يحدد كلفة إجراء المعاملات وكلفة تحقيق التحولات سواء ما يتعلق بتعقييدات التجارة الدولية أو الائتمانات النقدية

---

(١) *(GDP) world Development Report. The world Bank ٢٠٠٢ P, ١٠١-١٠٣.*



المطلوبة، فأصبح دوراً مهماً للجان التجارة والغرف التجارية والجهاز المصرفي بتزويد بالمعلومات اللازمة لتنفيذ المعاملات وتقديم المساعدة لتوفير الوقت وتخفيض الكلفة<sup>(١)</sup>.

## المؤسسات المساندة

### المؤسسات القانونية

يمثل إصلاح المؤسسات القانونية وضمها نظام القضاء الخطوة الأولى في عملية إصلاح البنى المؤسساتية لما ترتبط بها المؤسسات الأخرى ترابطاً وثيقاً مع المؤسسات القانونية والتنظيمية، التي من شأنها حماية الاستثمارات الخاصة طويلة الأجل، لتوفير غطاء قانوني لحماية نظام الملكية الخاصة، وإن معظم قوانين البلدان النامية، هي في الحقيقة تستسخ وتقلد قوانين البلدان المتقدمة النمو، ومن الواضح أن هذه القوانين لم تستطع أن تكون هي الحل فهي مستقاة من واقع غريب على تلك المجتمعات، ولهذا السبب فإن تطوير التشريعات والقوانين يكمن أثره على التنمية الاقتصادية، وفي أدناه خمس مشاكل قانونية هي:

#### ١- حقوق الملكية Proprietorship Rights

ويمكن تعريفها بأنه (استحقاق المال أو منتج أو لفكرة صدرا بها براءة اختراع، أو عمل حفظاً حقوق الطبع والنشر ويستغل وفقاً عقد ينفذه النظام القانوني)<sup>(٢)</sup>.

من التعريف نجد التشخيص الأولي هو للاستثمار المالي والحقيقي وهو جوهر

---

(١) *(GDP) world Development. op. cit. p. ١٠٤.*

(٢) *S. Knack and P. Keefer. Polarization, politics and Property Rights: Links Between Inequality and Growth. The world Bank, August, ٢٠٠٠, P.١٤*

اقتصاد السوق والذي بدوره يستند وبشكل أساسي على حقوق الملكية التي تحمي القطاع الخاص ليمارس دوره في النشاط الاقتصادي ويرتبط مفهوم حقوق الملكية بألية الأسعار التي تحدد أساسها طبيعة وحجم الثروة، أن مفهوم اقتصاد السوق لا يمكن تعريفه بدون حقوق الملكية التي من شأنها تساعد على تحسين فعالية القطاع المالي في النشاط الاقتصادي، فعلى سبيل المثال أن نسبة (٧٠٪) من الائتمانات الممنوحة في الولايات المتحدة الأمريكية تستند على حقوق الملكية العقارية كضمانات لهذه الائتمانات، والتي بدورها تشكل عامل محفز في المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى خاصة في مجال التأمين ضد الحريق والسرقة والكوارث الطبيعية مما يحدث أثرا ايجابياً على النمو المالي.

وان رأس المال يتولد عند التمثيل كتابة سند حقوق الملكية، لكي تصبح ضمن أوراق مالية يمكن استخدامها في تسوية حسابات بين المتاجرين، ولهذه الخصوصية الأشد نفعاً من الناحية الاقتصادية، والتي يبرز أثره في الأسواق المالية وبشكل خاص في القطاع العقاري، ففي أسواق لندن ترتفع أسعار العقارات بحوالي (٤٪) سنوياً، وكذلك في ژول ستريت تلعب هذه الأوراق (سند الملكية) دوراً حاسماً ومؤشراً على مجمل النشاط الاقتصادي<sup>(١)</sup>.

ألا أن هذه الصورة بدأت مختلفة في البلدان النامية، لازال هناك ضيق في فهم حقوق الملكية والتي يعزو سببه الرئيسي إلى دور المؤسسات السياسية التي تحدد نظام الحكم ونوعية العلاقات الاقتصادية، حيث تعرض مفهوم حقوق الملكية إلى صدمات قوية خصوصاً عندما اتبعت الدول النامية إستراتيجية القطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولهذا قامت بحركة واسعة من التأمين ضد القطاع

(١) هرناندو دي سوتو، رأس المال. لماذا تنصر الرأسمالية في الغرب وتفشل في مكان آخر. ترجمة كمال

الخاص والطبقة البرجوازية الوطنية كما هو الحال في مصر على سبيل المثال لا الحصر.

ومن أهم جوانب حقوق الملكية، تملك الأرض وتسجيلها، هذا الأمر يصح في البلدان الفقيرة حيث يعيش معظم السكان في الأرياف وتشكل الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي، وفي هذا الصدد فإن حقوق الملكية العقارية الزراعية تعود بالريع في الاستثمارات في زراعة الحقول الزراعية، ولهذا فإن تسجيل الأراضي يشجع الاستثمارات الزراعية، وفي ظل انخفاض ادخارات الأفراد فأن أصحاب الحقول يقدمون سند الملكية بهدف ضمان القروض المصرفية، مما يساهم في زيادة معدلات الإنتاجية وبالتالي رفع معدلات التنمية الاقتصادية، مثل ما حصل مع بيرو زادت إنتاجية الأرض في المناطق التي اكتملت فيها الملكية بنسبة (٤٠٪) عنها في المناطق التي لم تسجل فيها الأراضي<sup>(١)</sup>، وفي العراق بلغت مساحة الأراضي المزروعة لسنة (٢٠٠١) (٣١٥٤٢) ألف دونم منها (٣٢، ١٪) أي (١٠١٣٦) ألف دونم هو للقطاع الخاص و(٦٧، ٩٪) أي (٢١٤٠٠) ألف دونم هي أراضي تعود ملكيتها للدولة، لذا تراجعت الزراعة كنسبة في المساهمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٨) نسبة (١٤.٣ - ٧.٧٪)<sup>(٢)</sup> ولهذا فأن نظام الملكية الزراعية، هي إحدى أهم معوقات عملية التنمية الاقتصادية في العراق، وعلى البنى المؤسساتية إدراك هذه الأهمية وإمكانية تحويل الأراضي الزراعية من ملكية الدولة، إلى ملكية المزارع التي تعود بالمنفعة على المزارع والاقتصاد عموماً، وعلى هذا الأساس فإن قضية حقوق الملكية وخصوصاً العقارية هي مسألة حساسة في

(١) نفس المصدر، ص ١٠٨.

(٢) زيني، محمد علي، الاقتصاد العراقي، الماضي والحاضر، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد،

البلدان النامية، ونجد بعض البلدان تحدد مساحة من قطعة الأرض وأخرى وضعت المشاريع والأراضي التي تقوم عليها بإطار إيجارات طويلة الأجل بالنسبة للاستثمارات الأجنبية.

ويدخل ضمن هذه الترتيبات القانونية حماية حقوق الملكية الفكرية لما لها من دور في تعزيز البحث والتطوير من خلال السرقة والاعتداء على الحقوق المكروسة ببراءة الاختراع، مما يعزز القدرات الإنتاجية والتنافسية للشركات وزيادة حصة الإرباح والاستثمارات من الابتكارات الصناعية الحديثة، ويحدث هذا الأثر زيادة فعالية الاقتصادية للمنتجات المحلية وزيادة حصة البلد من المنتجات القائمة على التكنولوجيا الحديثة في التجارة الدولية، وتشير التقديرات أن البلدان المتقدمة النمو تتحكم بحوالي (٩٩٪) من براءة الاختراع الموجودة في العالم، ولهذا نجد الشركات المتعددة الجنسية هي تتحكم في الأسواق العالمية، نتيجة احتكارات التكنولوجيا الحديثة في الصناعات التي تعتمد عليها وبدرجة عالية<sup>(١)</sup>.

## ٢- تنفيذ العقود Contracts Enforcement

يعرف العقد بأنه (اتفاق بين أفراد بأشخاصهم أو بأشخاص معنوية محددة الهوية بشأن نقل حقوق التملك السلع أو تكنولوجيا حديثة) ووفقاً لهذا العقد يحدد شروط تبادل السلع والخدمات مقابل مبالغ مالية محددة في صيغة العقد وهنا يعرف الاقتصاد بأنه علم التبادل، ويأتي دور المؤسسات القانونية والنظام القضائي ذات أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية، فمن الضروري إجراء إصلاح التشريعات القانونية التي تمكن النظام القضائي من إجراء تسوية وتنفيذ العقود بين أطراف العقد دون اللجوء إلى التسوية خارج نطاق

---

(١) *G.B.Price, "Protecting in teLLectual Property:How new Democracies stand to gain." CIPE, ١٩٩٥, No٣, P١٣*

هذه المؤسسات مما يرفع تكاليف هذه التسوية، التي تنعكس بدورها على الاستثمارات والتزامات التي تنشأ عنها في المدن البعيد للقطاع الخاص، مما يخلق بيئة طاردة للاستثمارات الأجنبية، ولهذا أكدت الأدبيات الاقتصادية إصلاح انظمه القضاء والتشريع هي الخطوات الأولى للإصلاحات التتموية فبدونها لايمكن إجراء إصلاح اقتصادي دون إصلاح هذه المؤسسات مما يتسبب في إفشال اقتصاد آليات السوق<sup>(١)</sup>.

وفي هذا الجانب نرى الكثير من العقود الحكومية لم تنفذ ما بعد عام ٢٠٠٣ بسبب ضعف النظام القضائي والإجراءات الروتينية داخل مؤسسات الدولة بشكل عام والحكومية بشكل خاص، إضافة إلى تعدد الجهات المستفيدة من تنفيذ العقد، وكذلك بيع العقود من الباطن بين الشركات سؤ كانت أجنبية أو محلية، وحالات الهروب المتكررة من تنفيذ العقود التي أخرت كثيرا عجلت التتموية في البلد

### ٣- الإدارة السليمة للشركات \* Good Governance company

ويمكن تعريفها (هي البيئة المؤسسية التي يتفاعل ضمنها مساهمين وأعضاء مجلس إدارة الشركة والمدراء التنفيذيين فيما بينهم، وتعالج الأساليب يضمن بها المساهمين الشركة للحصول على عائدات من استثماراتهم المالية<sup>(٢)</sup>. ويتوقف نجاح إدارة الشركات على التفاعل السلس بين القوانين التي

---

(١) *A. Grief and E.kandeL, contract Enforcement Institutions: Historical Perspective and current status in Russia. LRIS Center. working Paper No٩٢,١٩٩٣, P٣ -٥*

(٢) *M.Olsen.N.Sama and A.V.Swamy,Governance and Growth:A Simple Hypothesis Explaining Cross-Country,Differeances in Productivity Growth.LRIS Center.Working Paper No٢١٨\١٩٩٨,P٦-٧*

تصدرها المؤسسات القانونية، والهيئات الإدارية للشركات والمساهمين، وهذه العلاقة الثلاثية هي مترابطة بالآلية التي تدير الشركات، ومن الضروري أن تكون فعالية المؤسسات القانونية في معالجة إدارة الشركات، ومن الضروري أن تكون الفعالية تحت سلطة النظام القضائي والقانوني، وليس رهن بالتدخلات السياسية.

وتستند إدارة الشركات (الحوكمة) إلى أربع مبادئ رئيسية هي الإنصاف والشفافية والمسائلة والمسؤولية، وهذه المبادئ من شأنها تعزيز الإنتاجية، مما تحفز الاستثمارات وتوسيع الدخول في أسواق رأس المال وتخفيض حدة الأزمات المالية وبالتالي تحدث اثر ايجابي على التنمية الاقتصادية، ولا يكفي هذا الأثر إلى حد الاستثمارات بل يكون عامل رئيسي في استدامة التطور الاقتصادي، حيث يسيطر حكم القانون وتكون العقود قابلة للتنفيذ وتخفيض الحوافز المعينة لدخول الشركات، وهذا يستوجب استخدام سياسة مالية حكيمة<sup>(١)</sup>.

وضمن السياسات الإصلاحية التي تستهدفها الحكومات في البلدان المتحولة، إيجاد آلية حوكمة الشركات للقطاع العام والخاص على حد سواء، فوجود هذه الآلية توظف سمة أساسية في اليات السوق وهي المنافسة، فتتخذ هذه الشركات بتكنولوجيا وأساليب الإنتاج جديدة، وهي بدورها تزيد من اليد العاملة الماهرة التي تدرّب على أساليب الإنتاج الحديثة، وبنمو القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية ولهذا تنشأ الحاجة إلى وجود مؤسسات قانونية تصنع قوانين الشركات وهيكل تنظيم الشركات.

---

(١) المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية، تحرير سعود بريكات، علي بلبل، إبراهيم الكراسنة، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، ندوة تعقد كانون الأول، ديسمبر

وفي ضوء هذه المعطيات نجد أن دور الدولة من خلالها مؤسساتها القانونية تحول من دور مالك الشركات الحكومية إلى إدارة الاقتصاد الجيدة وتنفيذ سياسات مستقرة في الاقتصاد، وكذلك تقديم الخدمات العامة بنشر المعلومات الوافية عند هذه السياسات مما يسهل المشاركة والمسألة وإمكانية التوقع<sup>(١)</sup>.

وان تعزيز الشفافية والمسألة في الشركات الحكومية تسهم وبشكل جوهري في ثقة الجمهور بقدرة إدارة الشركات مما يسهل تحويل هذه الشركات إلى القطاع الخاص عن طريق سوق الأوراق المالية وتوزيع من أسهم تلك الشركات على العاملين فيها، وهذا يسبقه خلق رأي عام حول أساليب التحول نحو اقتصاد السوق وثقة الجمهور في تنفيذ السياسات الاقتصادية.

وهذا يتطلب تطوير أسواق الأوراق المالية وتفعيل دور الوسطيات المالية والبنوك التجارية والتي تشكل مصدر مهم من مصادر التمويل لهذه الشركات، التي تتكالب بتحسين الأنظمة المحاسبية والتدقيق لتحسين بغرض زيادة الكفاءة في معالجة الأداء المالي للشركة.

وان الهدف الرئيسي للإدارة السليمة (الحوكمة *Governance*) هي حماية المستثمرين من تجاوزات المدراء التنفيذيين للشركة لصالحاتهم في استعمال الموارد المالية للشركة لصالحهم الشخصي، أو بما يسيء للشركة العاملة في الاقتصاد وتوجيهاً لمكافحة الفساد والممارسات الاحتكارية ومواصلة الإشراف من قبل المساهمين تمكّنهم من انتخاب المدراء التنفيذيين والتصويت على القضايا الأساسية التي فيها دمج الشركات وشراء شركات أخرى<sup>(٢)</sup>.

---

(١) المؤسسات النمو الاقتصادي في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٧-٢٢٨

(٢) جوناثان تشاركهام، إرشادات لأعضاء مجلس إدارة البنوك، مركز المشروعات الدولية الخاصة، CEIP، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، البنك الدولي ٢٠٠٣، ص ١٢-١٣.

ولا تتوخى حكومات البلدان النامية من تشريع قوانين حكم الإدارة السليمة للشركات في تحسين فعالية سير النظام الاقتصادي فحسب، وإنما زيادة حصة البلد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، وتحاول بعض البلدان دمج الشركات المحلية مع الشركات المتعددة الجنسية، مما يسهم في تغيير طابع الشركات العائلي إلى شركات مساهمة، وكذلك اجتذاب الدرايات الفنية وأساليب الدفع بالمنتجات السلعية والمنافسة في الأسواق العالمية<sup>(١)</sup>.

وفي هذا الإطار نجد أن البلدان النامية غالباً ما تلاقى صعوبات في تطبيق الإدارة السليمة للشركات، بسبب قلة خبرات هذه البلدان، وتقابلها الخبرات الواسعة للشركات العملاقة في التحايل على أنظمة وقوانين هذه البلدان، بالإضافة إلى ضعف النظام القضائي وعدم وجود ثقافة الشركات لدى هذه المجتمعات.

#### ٤- قوانين المنافسة ومنع الاحتكار

المنافسة هي السمة الأساسية لاقتصاد السوق، وهي تعزز دور القطاع الخاص وتشجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولها اثر ايجابي على التنمية الاقتصادية، أن تعطي حافز للمدراء التنفيذيين إلى تخفيض تكاليف والابتكار وتحسين نوعية المنتج والترتيب المؤسسي للإنتاج.

وان الهدف من وراء تشريع هذه القوانين التشجيع على الأنشطة الابتكارية التي من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج، وتطوير المورد البشري والإدارية تعلماً في مجالات التقنية الحديثة، وهكذا تنشأ قاعدة عملية للبحث والتطوير والابتكار التي تستند عليها عملية التنمية الاقتصادية الحديثة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣١.

(٢) H. Nasser. *Competition Policy and Law in Egypt*. ESCW, ٢٠٠٢, P٢٤-٢٥



وفي ضوء تحول دور الدولة من مالك للشركات الحكومية إلى دور مدير للاقتصادي، فإنها تقع على عاتقها مسؤولية مباشرة في مراقبة إنتاج السلع والخدمات وكيفية ونوعية السلع بما يخدم مصالح المستهلكين، وهذا يتطلب أن توفر الدولة بيئة تنافسية للشركات في الأنشطة الاقتصادية المختلفة<sup>(١)</sup>.

وبينما تتطور المنافسة في البلدان المتقدمة النمو بالتدرج ومع الوقت وهذا أمر يعزز نجاح الإصلاح المؤسسي، تضطر البلدان النامية إلى التكيف مع المعايير الدولية خلال فترة اقصر بكثير فقضية المنافسة هي، أذن، اشد تعقداً وأقوى إشكالية البلدان النامية، وإصلاح المؤسسات القانونية الذي يكون قياساً بغيره فجائياً يستلزم في معالجة قضية المنافسة، عملية انتقائية تمثل في ربط هذا الإصلاح بالمفاوضات التي تعقد في منظمة التجارة العالمية، وفي استنباه وتقوية القطاعات الأكثر تعرضاً للمنافسة الدولية، وفي ربط قضية المنافسة باستراتيجيات التنمية الاقتصادية وبالتالي إعطاء الأولوية للقطاعات الأساسية.

وأن وظيفة المؤسسات القانونية أيجاد القوانين والأنظمة التي تعمل على تفعيل آليات السوق (العرض والطلب)، وتكون هذه القوانين مناهضة للاحتكار بكل أشكالها وعمليات الربح والشراء التي تفرض شكلاً معيناً على الأسواق المحلية التي تؤثر على العرض أوفي أسعار السلع والخدمات، ومنع انتشار الكارتلات التي تؤدي إلى انعدام تخصيص الموارد الاقتصادية النادرة وتحديد الأسعار، والتي تقضي بدورها على نوعية السلع والخدمات وتدني مستوى المنتجات المحلية، ولهذا السبب يجب أن تستهدف قوانين المنافسة ومنع الاحتكار تنظيم الرقابة على الأسواق والمعاملات غير العادلة التي يقوم بها، وتنظيم حملة الدعاية والإعلانات التجارية والتصدي لحملات الدعاية الغير دقيقة التي تبثها الشركات، وإزالة

---

(١) ندوة المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٩-٢٣٠

العوائق والحواجز أمام دخول وخروج الشركات في الأسواق، وان العمل ضمن هذه البيئة الاقتصادية تكون ذات جذب استثماري خارجي مباشر التي تسعى إليه البلدان النامية، لتنمية رأس المال البشري والمادي.

## ٥- الفساد The Corruption

يعرف الفساد بأنه (إساءة استعمال واستغلال الصلاحيات الممنوحة إلى شخص ما بهدف مكاسب شخصية)<sup>(١)</sup>

الفساد واحد من اكبر المشكلات التي تواجهها المجتمعات والحكومات التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك بسبب ضعف البنى المؤسساتية والذي ينتج عن ضعف الأطر التشريعية من قوانين الشفافية والفساد والإجراءات التي تعقد تسيير المعاملات الورقية سواء كان مواطنين العاديين أو شركات القطاع الخاص، بالإضافة إلى سيطرة بعض الشخصيات النافذة سياسياً في المرحلة السابقة على أهم المشاريع والشركات في الاقتصاد الوطني، بما يخدم مصالحهم الشخصية في الميدان السياسي والانتخابي، وينتج عن الفساد هدر الوقت والمال وبالتالي ضياع فرص التنمية الاقتصادية الحقيقية.

ومن الأهمية بمكان فهم وطبيعة وجذور الفساد، على الرغم من وجود فروقات في ثقافة الفساد، إلا أن القاسم المشترك فيما بينها هو ضعف الإطار المؤسسي، التي تفتقر إلى القواعد والقوانين والتعليمات، بالإضافة إلى تفويض الصلاحيات غير محدودة لمسؤولين حكوميين غير كفؤيين خاصة تلك التي هي بتماس مباشر مع شركات القطاع الخاص وتمكن جذور الفساد الإداري والمالي في عدة أمكنة من النظام الاقتصادي وطبيعة سير تلك الأنظمة، فكبر واتساع

---

(١) جون سوليفان، الكسندر شكولنكوف، مكافحة الفساد منظورات و حلول القطاع الخاص، مركز

نطاق القطاع العام في النشاط الاقتصادي والتي غالباً ما توفر مشاريع استثمارية ضخمة من الموازنة العامة، مما يتيح للمسؤولين الحكوميين فرصة الحصول على الرشوة والهدايا وفي كثير من الأحيان يقوم هؤلاء بابتزاز تلك الشركات التي تقوم بتنفيذ المشاريع الاستثمارية، مما يؤدي بالتالي إلى إلحاق الضرر بالسياسة المالية للدولة التي تهدف رفع معدلات التنمية الاقتصادية من خلال تلك المشاريع التي تولد وهي عاجزة عن تحقيق الأهداف والغايات التي وجدت من أجلها، هذا من جانب ومن جانب آخر فأن انخفاض الأجور في القطاع العام هي الأخرى عامل من عوامل منبع الفساد الإداري والمالي، فغالباً لا تكفي هذه الأجور مستويات المعيشة المرتفعة مع بدايات التحول نحو آليات السوق، مما يدفع موظفي الدولة تعاطي الرشوة. وقد وجد مثل هذا الفساد في الدول المتقدمة النمو أيضاً مثل فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وبقطاعات اقتصادية مهمة كصناعة التي يكون فيها شخصيات سياسية على خلفية تمويل حملات الدعائية إلى تلك الشخصيات بشكل غير شرعي (غير قانوني)، وينتج عن مثل هذه الحالات إلى إعاقة تطور الأسواق نتيجة سيطرة هذه الشركات وغياب سمة المنافسة التي تؤدي في نهاية المطاف صنع القرارات الاقتصادية وفقاً لمصالح بعض الشركات النافذة بين السلطات التنفيذية والتشريعية في الدولة<sup>(١)</sup>.

و في حالة العراق الذي يكون اقتصاده أحادي الجانب معتمداً وبشكل أساسي على قطاع النفط، الذي يصدر إلى الخارج نجد أن هذه الواردات تتعرض للنهب المستمر على يد المفسدين، فالعراق يحقق تقدم (٢٧) سنت من كل دولار يحصل عليه والباقي (٧٣) سنت تذهب دون أن تحقق أي تقدم، أو تطور في بنيته التحتية التي من شأنها رفع قدرات البلد الاقتصادية، كذلك نلاحظ تعدد الجهات

---

(١) جون سوليفان، الكسندر شكونكوف، نفس المصدر السابق، ص ١٢-١٥.

الرقابية للحد من ظاهرة الفساد المستشري، فهناك ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة ودائرة المفتش العام، مما عقد من إجراءات المحاسبة والملاحقة القانونية لكثير من حالات الفساد في الدوائر الحكومية<sup>(١)</sup>.

### هيئات المقاصة وأنظمة المدفوعات

هي المؤسسات التي تقوم بعمليات البورصة، وتقوم هذه المؤسسات بوظيفة تسهيل عملية نقل ملكية الأوراق المالية في البورصة، ففي ظل أجيال الحواسيب الإلية المتطورة والمتصلة مع شبكة الاتصالات السريعة الذي اوجد سرعة زمنية وإزالة الفوارق المكانية في بيئة الأعمال المحلية والدولية، وقد اتخذت معظم الأسواق المالية العالمية تحديث أنظمة التداول لديها واستخدام التقنيات الحديثة لتسهيل عملية تداول الأسهم والسندات، من اجل رفع كفاءة وسرعة التعامل بالأوراق المالية وزيادة الشفافية والأمان لدى المتعاملين، وقد نتج عن ذلك الأسواق المالية الوطنية هي عالمية نتيجة إلغاء القيود والتحرير والتعامل الأجنبي في أسواق رأس المال، فمثلاً تأسس الربط التجاري بين البورصات عام (١٩٨٤) بين بورصة سنغافورة (*SIMEx*) وبورصة شيكاغو (*CMF*)، وقد تمكن المستثمرون من التعامل التجاري في البورصتين من خلال شبكات الأنظمة الالكترونية التي مهدت الطريق للتعامل بالأوراق المالية على مدار (٢٤) ساعة، وقد تم ربط البورصتين عن طريق برنامج (*Colobex*) الذي عمل على أكمال المعاملات الالكترونية لأوامر البيع والشراء<sup>(٢)</sup>.

---

(١) تقرير منظمة الشفافية الدولية السنوي ٢٠٠٦، متاح على الموقع [www.ar.wikipedia.org](http://www.ar.wikipedia.org)

(٢) *Dubofsky, David A., Option and Financial Futures: Valuation and Uses.* McGRAW-Hill, N.Y., ١٩٩٢, P١٥

ويتم التداول في سوق العراق للأوراق المالية بين الشركات الوسطة المالية والبائعين والمشتريين من خلال نظام *Cap Formula* الالكتروني لتمكين الهيئة من معرفة الوقف النهائي من تسوية عملية البيع والشراء، وتلقي الموقف المالي النهائي لشركة الوسطة المالية<sup>(١)</sup>.

أما الهيئات التنظيمية والرقابية للأسواق المالية، فقد سجلت هذه المؤسسات تقدماً بازدياد بصورة مشجعة في الأسواق المالية الناشئة، وتأتي في مقدمتها هيئات التدقيق، التي تتعلق بتأمين الشفافية، والدقة في الإفصاح المالي بغية حماية المدخرين، وتشجيعهم على استثمار مدخراتهم المالية عن طريق السوق المالية، أي بمعنى خلق ثقافة السوق المالية لدى المدخر، وتبديد ما من شأنه اصطدام المفاجأة التي تؤدي إلى خسارة المدخر أمواله، وتقضي على ثقته بالسوق المالية لوقت طويل، ولهذا تعمل هيئات التدقيق على إصلاح ما قد يكون تكبيد من ضرر، ومن الطبيعي يبدأ حل المشكلة الشفافية مع الشركات المساهمة نفسها التي تطرح أسهمها للجمهور جزئياً أو بالكامل، بإخضاعها لنشر بيانات دورية، وتكامل العملية بيوت الرقابية المحاسبية دور الشركات بخلق بيئة ذات مصرفية عملها التدقيقي، ويتبعها التحليل المالي الذي تقوم به المؤسسات الوسيطة بخاصة تلك التي تقوم بإدارة المحافظة المالية، ومؤسسات تقييم الإيفاء (*Solvency*) ويحدث كل هذه تحت إشراف ورقابة ومتابعة الهيئة المسؤولة. عن السوق المالية التي يقع عليها تحديد الضوابط والقواعد وتنفيذ العقوبات التي تقع على الشركات المساهمة والمؤسسات المالية الوسيطة التي تخالف القواعد والتعليمات بخصوص نشر البيانات والإفصاح المالي والتلاعب في اتفاقيات البيع والشراء للأوراق المالية<sup>(٢)</sup>.

(١) سوق العراق للأوراق المالية، التقرير السنوي السابع ٢٠١٠، مطبعة دار البلاد، بغداد، ص ٩

(٢) غاري شيناسي، الاستقرار المالي، صندوق النقد الدولي، واشنطن دي سي، قضايا اقتصادية، العدد ٣٦،

## المؤسسات الاستشارية

وهي المكاتب القانونية فأن اغلب الاتجاهات في الأسواق المالية الناشئة، بتشكيل شركات استشارية قانونية هي التي تعد الاستشارية والأوراق القانونية، وهذه الأسواق تعتمد على المكاتب الأجنبية، حيث مثل هذه الاختصاصات يكاد يكون معدوماً، وهذا سببه يعود الى ضعف في الهيكل المؤسسي، وخاصةً في المؤسسات القانونية<sup>(١)</sup>.

## المؤسسات المنتجة للاستثمارات

تشير النظرية المؤسسية الحديثة، أن من أفضل آليات والسبل التي من شأنها تحقيق إستراتيجية التنمية الاقتصادية، هي تلك الآليات التي تستند إلى آليات المؤسسية البحثية التي تعطي فترة نسبية على بقية الترتيبات المؤسسية الأخرى، وتعمل هذه المؤسسات على تأمين الكفاءات والخبرات في الأنشطة المختلفة التي لايمكن للأفراد والمشروعات الاقتصادية بلوغها.

وتؤدي هذه المؤسسات البحثية دوراً جوهرياً في تأمين كتلة حاسمة من الموارد البشرية والمالية، بالإضافة إلى تخفيض تكاليف البحث العلمي والابتكارات عن طريق توزيعها بين الشركاء المعنيين في هذه الأبحاث، وبذلك تسهل الوصول إلى المعلومات والقدرة على التعاون الفعلي بين الخبراء الباحثين ذوي المشروعات الإنتاجية الأخرى شرطين أساسيين لنجاح عمل هذه المؤسسات.

وبذلك تشكل فرع من أفرع علم الاقتصاد سمي اقتصاد المعرفة *Economies Knowledge* والذي تمثل فيه المعرفة المورد الاستراتيجي الأساسي لتحقيق التنمية، وهو من معالم حقبة جديدة في التطور لنموذج القطاعات

---

(١) ندوة المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥١.

الاقتصادية ويمكن تعريف اقتصاد المعرفة وفقاً للخصائص التالية:

أ) الابتكار السريع هو السمة الدائمة يتمتع بها الاقتصاد القائم على المعرفة وهي تجعله مختلفاً عن الإشكال السابقة من التنظيم.

ب) الاقتصاد القائم على المعرفة أساساً اقتصاد قائم على الشبكات، وهو يعمل على مستويات هرمية مختلفة ويحوي إشكالات عديدة من التعاون والتفاعل بين القطاعين العام والخاص.

ج) يؤدي رأس المال البشري دوراً حاسماً في اقتصاد المعرفة، وتفوق القدرة على التعليم مستوى المعرفة الجامدة المكتسبة، وبالتالي تصبح حيازة الشهادات العليا مؤهلات لأغنى عنها لقوى العمل المنخرطة في اقتصاد المعرفة، كما أن القدرة على التعليم والتدريب المستثمرين أساسيان.

د) تنتشر الأنشطة المرتبطة في كل قطاعات اقتصاد المعرفة، ويجري توفير المعرفة الضمنية ونشر على الدوام<sup>(١)</sup>.

ووفقاً لهذه الخصائص نتائج حتمية على سبيل مزاولة الأعمال التجارية، بما أن المعرفة تصبح عاملاً أساسياً في الإنتاج، ولربما أكثر أهمية من الأصول المالية والمادية، مما يستلزم اعتماد الشركات الاستراتيجيات وتقنيات جديدة للإدارة، أي الأداة السليمة للشركات تكون وفقاً للابتكارات التكنولوجية الحديثة.

وفي إطار نفس الخصائص هناك نتائج بارزة الأهمية في إقامة شبكات البحث والتطوير والابتكار للبلدان النامية التي تمر بمرحلة انتقالية.

دعم وتعزيز قدرات الأفراد والمؤسسات من خلال تعليم الأقران (النظراء) وإنشاء كتلة حاسمة من الباحثين ذوي الخبرة في مجالات محددة، وبدوره ينتج

---

(١) *the world Bank. Knowledge economies in the Middle East and North Africa. toward new Development Strategies. washington, ٢٠٠٣, P.٨-١٠*

هذا الأمر للبلدان النامية مواجهة التحديات في مسيرة التنمية، آذ تنقل مستوى البحث الأكاديمي من الإطار النظري إلى الواقع العلمي.

- تعزيز نهج الاختصاصات المشتركة بين القطاعات الاقتصادية، ومن خلال التعاون والتنسيق، مما يسفر عن تطوير (مجتمع البحوث) وفي الواقع، أصبح تكامل البحث والتطوير شرطاً أساسياً للابتكار.

- تحسين كمية البحث ونوعيته من حيث شموليته وملائمته للمستخدمين النهائيين وإفادته لهم.

- تلافي ازدواجية جهود البحث والتطوير، والسماح باستعمال أفضل للموارد المالية والبشرية والموارد من البنى التحتية، المحددة بشكل خاص في البلدان النامية، وعليه تتج استثمارات في العلم والتكنولوجيا عن عائد اكبر.

- تقاسم تكاليف البحث والتطوير ومخاطرها، لاسيما في مجالات التقانة العالية، ويمكن لإقامة الشبكات أن تخفض من المهلة الزمنية المطلوبة لبلوغ نتائج ملموسة على صعيد البحث والتطوير.

- نشر نتائج البحث وتوسيع نطاق استخدامها، ويمكن للشبكات أن تساعد في نقل نتائج البحوث الناجحة إلى مجالات أخرى وفي تحسين هذه البحوث لتحقيق نتائج أفضل.

وقد ظهر مفهوم شبكات البحث والتطوير والابتكار في سبعينات القرن الماضي، وبرغم من وجودها قبل هذا التاريخ، ألا أن لم تكن بهذه الشكل والترتيب والنظام، ويمكن تعريف شبكات البحث والتطوير والابتكار بأنها (ترتيبات مشتركة تعتمد على قوى فاعلة متنوعة بما في ذلك الباحثون والأفراد ومراكز ومجموعات البحث الأكاديمي والشركات، وتسعى كل هذه القوى الفاعلة إلى تحقيق أهداف ومهام مشتركة بصفة عامة، وتستخدم أحيانا موارد



مشتركة وتعمل على جدول أعمال للبحث متفق عليه عموماً ويضم أهدافاً محدداً جيداً<sup>(١)</sup>

وهناك صنفان من الشبكات، الأولى شبكات البحث والتطوير وتقام هذه الشبكة على أساس المؤسسات مساهمة، منجزات البحث الجامعي مراكز البحث التابعة للقطاع العام والثانية شبكات الابتكار ويشمل الابتكار في المنتجات والعلميات وأنشطة ذات نطاق واسع للبحث من شبكات البحث والتطوير، وهذه الشبكات سواء استهدفت منتجات جديدة أو عملية جديدة، تتطلب إبرام اتفاقيات الشراكة بين المؤسسات الفنية والشركات ومزودين وموردين. مختارين للخدمات الفنية، فضلاً عن المؤسسات التي تعالج قضايا الاختيار ووضع المعايير والتصديق، إضافة إلى ذلك يمكن الروابط بين القوى الفاعلة في شبكات الابتكار أشكالاً عدة، وهنا بكل مرحلة من مراحل المنافسة ونوع التعاون بين الشركاء.<sup>(٢)</sup>

ولأغراض استدامة التنمية الاقتصادية المعتمدة على اقتصاديات المعرفة يتوجب الحفاظ على إدامة هذه الشبكات، مما يعطي للاقتصاد الوطني صفة التجدد والابتكار للمشاريع الإنتاجية والشركات المحلية، وحتى وان تكون في بعض الحالات لأتكون فيها الاستدامة هدف، ينبغي أن تظل الشبكات نشطة لانجاز أهدافها، أي بعبارة أخرى تصل الشبكات إلى نقطة الاكتمال، وان تأثير شبكات البحث والتطوير والابتكار لا يقف فقط على التقدم في

---

(١) *T.Hamalainen and G. Schienstock. Innovation network and network Policies. (OECD), ٢٠٠٠, P ١٣-١٨* متاح على الموقع [www.oecd.org](http://www.oecd.org)

(٢) سياسات العلم و التكنولوجيا للقرن الحادي والعشرين، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٩، ص ١٨-١٩

القطاع الحقيقي، وإنما تؤثر تأثير مباشر على البنية المالية التحتية، حيث أن هذه المنتجات التقنية العالية، أصبحت اليوم واحدة من أكثر الرواج سواء في القطاع المصرفي وأسواق الأوراق المالية، فمثلاً نلاحظ أن شركة (Microsoft) وهي شركة تنتج برامج الحاسوب، فإن أسهم هذه الشركة تعتبر من أكثر الأسهم الأمريكية ربحياً سواء كان للمضاربين أو أصحاب المحافظ الاستثمارية في الأوراق المالية، وكذلك شركة نوكيا (Nokia) وهي شركة تنتج أجهزة اتصال المحمول، وتتمتع أسهم هذه الشركة بانتشار واسع في الأسواق الأوربية للأوراق المالية، أذن الشركات التي تعتمد شبكات البحث والتطوير والابتكار هي شركات تكون لديها قوة تنافسية أكبر في الأسواق المالية مما يعطيها صفة الاستثمارية، بالإضافة إلى تمكن هذه الشركات من اختيار طرق التمويل بما يناسبها سواء في القروض في القطاع المصرفي أو طرح أسهم وسندات جديدة في أسواق الأوراق المالية<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة للبلدان النامية ومنها العراق والتي تكون الشركات فيها متوسطة وصغيرة الحجم، حيث تواجه هذه الشركات تحديات في تأمين ترتيبات الحصول على التكنولوجيا والحصول على الاستثمار اللازم في تحسين إنتاجيتها وقدرتها التنافسية، ومن هذه التحديات القانونية والمؤسسية انخفاض الكفاءة الفنية في الموارد البشرية، الإنتاج وفقاً للأساليب التقليدية وكذلك التحديات المالية وانخفاض المدخرات وبالتالي تقليل الاستثمار<sup>(٢)</sup>.

---

(١) *Making Research Networks: A Contribution to A Common Vision for Future of science and Technology for Development. European Centre for Development. Geneva, ١٩٩٩, P ١١*

(٢) ملامح قطرية و اقليمية لمؤشرات التنمية المستدامة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥، ص ٥

تشير نظرية التطور الاقتصادي التي يدعوا إليها شومبيتر إلى أن تخطيط السياسات يظل ضرورياً لتعزيز الابتكار، لأنها تمنح الشركات والمشاريع القوة اللازمة والمحركة للتنمية الاقتصادية، ويقول شومبيتر أيضاً أن تعزيز التفاعل بين مجموعة من الجهات الفاعلة يمكن أن يهيئ بيئة مواتية لابتكار التكنولوجيا واستخدامها، وان توطيد العلاقة بين الشركات والجهات الاقتصادية يمكن أن يؤدي إلى بيئة أكثر ملائمة للابتكار والنمو التكنولوجي، فيمكن في طلب نماذج التطوير الرامية والى تقوية التجمعات والشبكات بين الشركات، وخاصة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد عليها الاقتصاديات النامية في حركة معدلات التنمية الاقتصادية في القطاع الحقيقي<sup>(١)</sup>.

والنوع الآخر من المؤسسات المنتجة هي التي تقوم بدور صاحب المشروع (*Entrepreneur*) وتقوم هذه المؤسسات، أما باستلام نتائج شبكات البحث والتطوير والابتكار وإنشاء شركات جديدة وطرح أسهم هذه الشركات في أسواق الأوراق المالية مما يزيد عدد الشركات المدرجة وتدفع بتطوير الأسواق المالية، وتوسيع حجم التعاملات في هذه الأسواق، ويمكن تحديد الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات وهي<sup>(٢)</sup>:

- ١- اخذ المبادرة بالتعريف إلى فرص محددة للاستثمار، وذلك عن طريق القيام بدراسة قطاعية متخصصة، وتفصييلة تنتهي إلى التعرف إلى المشروع المحدد.
- ٢- مسؤولية دراسة المشروع من جميع جوانبه سواء عن طريق أجهزتها أما بالتعاون مع شبكات البحث والتطوير والابتكار وبحسب المشروع، وأول ماتشمل

(١) نقل التكنولوجيا إلى الشركات المتوسطة والصغيرة و تحديد فرص الاستثمار المحلي والأجنبي، اللجنة

الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٦، ص ٨-١٠

(٢) *IBID. P ١٣-١٦، Making Research Networks*

هذه المسؤولية تحمل نفقات الدراسة من مالها الخاص، وتمثل هذه النفقات ميزانيتان البحث والتطوير والابتكار في الشركات العادية.

٣- تنظيم التمويل وتعبئة الأموال اللازمة لإخراج المشروع من حيز الدراسة إلى حيز الوجود، بما في ذلك رأس المال المشروع على أن يطرح على الأقل جزء من الأسهم للجمهور عن طريق أسواق الأوراق المالية، بحيث تكون هذه المؤسسات إحدى الجسور التي تربط بين المدخر والمستثمر عن طريق التمويل المباشر، مع ميزة توسيع قاعدة المساهمين به، وان شرط الطرح هو الذي سيميز الانتقاء إلى فئة المؤسسات المنتجة، بالمقارنة بشركات الاستثمار، والمساهمة التقليدية.

٤- المساهمة، ولو بشكل بسيط من رأس المال كعربون صداقة للمؤسسة أو المشروع أو الشركة ألمروجه لها، ويتطلب ذلك بصورة طبيعية أن يكون رأسمالها ذا حجم معين للقيام بهذا الدور، قبل أن تعود وتسيير مساهمتها عندما يكون المشروع قد اخذ منحاه الطبيعي.

٥- تأمين الحد الأدنى من السيولة للأسهم المصدرة سواء عن طريق الاتفاق مع احد صانعي السوق، أو مباشرة أو كليهما، ونعتقد أن موضوع السيولة هو احد أهم العقبات أمام الكثير من الأسواق المالية الناشئة بسبب إثرها في أحجام أو تردد المدخر الصغير والمتوسط في توظيف مدخراته من خلال قناة السوق، وطبيعي لاتستطيع جميع الشركات تأمين سيولة أسهمها المطروحة، رغم أن بعض التشريعات ترخص للشركات المساهمة بإعادة شراء أسهمها في السوق ضمن نسبة محدودة من رأسمالها، ولكن من الأفضل أن تركز الشركة على تنفيذ عرضها الأساسي سواء كان انتاجياً أم خدمياً.

أن الدور الذي نقترحه لهذا النوع من المؤسسات ليس جديداً، فهو معمول به في الخارج، كما أن مؤسسات استثمارية ومالية قائمة في بعض البلدان النامية ومنها

العربية بدأت تمارسه إذ تركز على تطوير البنية المالية، فبسبب الحاجة إلى المزيد منه في البلدان النامية، وعملاً مساعداً مع أمل توجيه المشروعات العائلية والفردية نحو سوق الأوراق لإفساح المجال أمام المدخرات الصغيرة والمتوسطة في المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية<sup>(١)</sup>.

كما أن لابد أن يرافق تشجيع هذا النوع من المؤسسات على القيام بالأدوار المتكاملة التي أتينا على ذكرها، من تشريعات تساعدها، وتدعم خطواتها، فمثلاً يخضع أدرج الشركات في معظم أسواق الأوراق المالية لفترة زمنية تفصل بين تأسيسها، وعملها ثم أدرج أسهمها بعد انقضاء هذه الفترة، الأمر الذي يعيق تأمين سيولة أسهمها، ولتذليل هذه العقبة دون التخلي من حماية المدخر، تلجأ بعض البلدان إلى تنظيم أدرج أسهم الشركات الجديدة، وتؤسس بعضها أسواقاً خاصة لها، موازية للسوق العادية، ولقد نجحت مثل هذه التجارب ليس فقط في البلدان المتقدمة النمو، وإنما كذلك في عدد من الأسواق الناشئة<sup>(٢)</sup>.

## المؤسسات الوسيطة

هناك اتفاق شبه تام في الأدبيات الاقتصادية، على أن المؤسسات المالية الوسيطة هي صانعة أسواق الأوراق المالية، لما تقوم به من دور مهم في حشد المدخرات المحلية وتسيير الصفقات وإدارة المخاطر، أو بعبارة أخرى أن المؤسسات المالية الوسيطة ينظر إليها أنها من أهم وسائل الأسواق المالية في تقديم الخدمات المالية، والتي من شأنها تؤثر تأثيراً مباشراً على التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل، من خلال دورها في استخدام الموارد المالية في الاستثمارات الحقيقية

---

(١) *Making Research Networks, Op.cit. P ١٦-١٧*

(٢) العياش، غسان شفيق، أبحاث في الإصلاح المصرفي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣-٤٤.

والتخصيص الأمثل للموارد المالية في الأنشطة الاستثمارية، بالإضافة إلى دور المؤسسات في جذب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، وبالتالي جذب أموال من العالم الخارجي وتوجيهها نحو الاستثمارات الحقيقية في الاقتصاد الوطني، وفي ضوء هذا الدور للمؤسسات المالية الوسيطة هي جسر يربط طرفين المقرضون (وحدات ذات الفائض) والمقترضون (وحدات ذات العجز)، ويكون التعامل بين هذين الطرفين وفقاً لتفضيل الأدوات المالية لكل طرف، وعند عدم وجود المؤسسات المالية الوسيطة تصبح الأسواق المالية ضعيفة في توفير السيولة، مما يدفع الشركات الحديثة العهد الاعتماد على التمويل غير المباشر، أي التمويل المصرفي بدل التمويل السهمي<sup>(١)</sup>، وهو مما يرفع تكاليف إنشاء الشركات وربطها بحركة الجهاز المصرفي في الاقتصاد. ولهذا فإن المؤسسات المالية تضطلع بدور بغاية الأهمية في البنية المالية وخاصةً بأسواق الأوراق المالية ويمكن توضيح هذا الدور من خلال النقاط التالية:

#### ١- توفير السيولة:

أن عملية صناعة السوق تحتاج لأموال ذات أحجام هامة نسبياً، يختلف بحسب قيمة الإصدار الأولية سواء كانت أسهم أو سندات الشركة المعنية، بعبارة أخرى تقوم المؤسسات المالية الوسيطة بتغطية الإصدارات (*activity Hedging*) أي اخذ المبادرة في شراء الأوراق المالية لصالح المؤسسات المالية الوسيطة وغالباً ما تقوم بهذا الدور البنوك الاستثمارية التي نمت وبشكل يبعث على الإعجاب في البلدان المتقدمة النمو، فمثلاً شركة ميريل لنش (*MerriLiLynch*)، والتي تقدم خدمة وساطة في اغلب أسواق المال العالمية، وتدير مبالغ طائلة في مختلف

(١) الرزي، عبد النافع، غازي توفيق فرج، الأسواق المالية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

الأوراق المالية، وتقوم بصنع سوق اليور دولار، وتلعب دور مدير رئيسي للقروض المجمعة، ويوجد بحوزتها ما يرتفع عن (٥٠٠)مليار دولار. وفي التطورات المالية الحديثة في أسواق الأوراق المالية العالمية التركيز على تطوير المستخدمين للخدمات المالية، ألا وهم المستثمرون الأفراد، أو ما يسمى (المستثمرون المؤسسون) (*Intutional Investors*) ويضم هؤلاء شركات التأمين ومحافظ صناديق التقاعد، وصناديق الاستثمار، ومحافظ الاستثمار، ومن الواضح أن دور المؤسسات المستثمرة هام جداً نظراً لتخصيص القائمين عليها في مثل هذه النشاطات<sup>(١)</sup>.

ومن الأخطاء الشائعة في أسواق الأوراق المالية تمركز الأسهم في يد المساهمين يقررون الاحتفاظ بها، ويستبعد مساهموا الأكثرية من الاحتفاظ بها لأغراض الرقابة على الشركة، بحيث تصبح تداول أسهمها بما يسمى (الصفقات الخاصة) والتي لأدور فيها لصانعي السوق، مما يضعف السوق المالية، فيأتي دور الوسيط لتلك الصفقات بتسارع المساهمين بتخلي عن جزء من الأسهم التي بحوزتهم لأغراض تحسين موقع الشركة في السوق المالية، و برفع السعر السوقي للأسهم<sup>(٢)</sup>.

## ٢- المخاطر:

أن دور المؤسسات المالية الوسيطة تتطوي على مخاطر مرتفعة الناجمة من عمليات المتاجرة بالأسهم والسندات، وكذلك الخيارات والعقود الآجلة المحددة الحجم، والتي يمكن التحكم بها وفق منظور التعامل مع السوق المالية وتوقعاته، حتى إذا أخطاء، في رؤيته إذ يفترض أن حدد مسبقاً مخاطره وقبولها، كما هي

---

(١) جفري كارمايل ومايكل بومر لبنانو، تطوير المؤسسات المالية غير المصرفية ومراقبتها، السلسلة المالية،

الأكاديمية العربية لعلوم المالية والمصرفية، من منشورات البنك الدولي، بدون تاريخ، ص ٧٦-٧٧.

(٢) هندي، منير إبراهيم، الأوراق المالية والأسواق المالية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٠ - ١٨١.

لها أسباب تجاوزهها، ويمكن مشابهة عمليات السوق مثل عمليات السوق المفتوحة (*open Market*) التي تخوضها البنوك المركزية لتنظيم هذه السوق، ولكن بمقدار قناعاتها المبنية على قدرتها، وعلى فاعلية تدخلها، بحيث تمنع عنه إذ قدرت خلافة، وذلك لحماية لاحتياطياتها، ويعني ذلك أن صناعة السوق لا يبد وان تخضع لمعايير ولحدود بحيث توفق بين دورها في تأمين سيولة السوق، وعدم الانحراف بتياراته الخطرة، وتهديد وضع المؤسسة المالي، ولكن كما تتجح البنوك المركزية في تنظيم الأسواق النقدية والقطع، فإنه يمكن لصانعي السوق المالية النجاح في مهمتهم في التوفيق بين سيولة السوق، والمعايير التي لأتهدد وضعها المالي<sup>(١)</sup>.

وهناك خطر السيولة هو خطر المرتبط ببيع احد الأصول، ويقلل توفر مجموعة واسعة من أدوات الادخار إلى حد كبير هذا النوع من المخاطر تواجه المدخرين (المستثمرين) وهي المخاطر المرتبطة بالصناعات والشركات التي هي في طريقها من الإفلاس أو صناعة تمر بفترة كساد أو اقتصاد يشهد انكماشاً عميقاً<sup>(٢)</sup>.

وتوفر الأسواق المالية والمؤسسات المالية الوسيطة اليأت لتجميع وتوزيع ومبادلة الأصول المالية التي تتطوي على مخاطر بما فيها الأسهم والسندات والخيارات والعقود الآجلة، للوقاية من مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف وتبادلها، وتسمح أسواق الأسهم المتطورة بشكل جيد بمبادلة تلك الأصول المالية المستثمرة، ونتيجة لمبادلة المخاطر وتجميع الموارد، تتخفف تكاليف الصفقة بالنسبة للادخار والاستثمار معاً<sup>(٣)</sup>.

---

(١) العاني، عماد محمد علي، اندماج الأسواق المالية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨- ٣٩

(٢) نفس المصدر، ص ٧٩

(٣) نفس المصدر، ص ٨٥- ٨٦



### ٣- التكاليف:

من مواطن الضعف التي تعاني منها أسواق الأوراق المالية الناشئة، هو عدم تماثل في المعلومات والاختبار غير المناسب ومجازفة المقترض، وكون هذا الضعف يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الرصد وتحويل المعلومات، وعندما لا يتم إزالة هذه الشوائب في السوق أو تحقيقها، فإن ذلك يعرقل تدفق المدخرات بسلاسة وتخصيص الموارد للاستثمار بكفاءة لأن مثل هذه الضعف يؤثر سلباً على التنمية المالية، لذلك يقوم الوسطاء الماليون في الأسواق المشتركة بين الجهاز المصرفي وأسواق النقد والأسهم والسندات والتأمين، يوفرون تماماً نوع الخدمات التي تتغلب على الآثار السلبية لضعف السوق المتأصل في القطاع المالي أو على الأقل تخفف منها في تخفيض عدم تماثل المعلومات، ويواجه المدخرين (المستثمرين) صعوبات ومخاطر كبيرة عند محاولة إقراض الأموال مباشرة دون وسيط مالي، فهم يتحملون تكاليف عالية في بحثهم عن المقترضين المحتملين، وحتى وان نجحوا في العثور على المقترضين المحتملين، فإنهم يواجهون مشكلة عدم تماثل المعلومات، حيث أن المعلومات التي لدى المستثمرين (المدخرين) غير كافية لضمان تسديد أموالهم من المقترضين المحتملين، في حين المقترضين لديهم معلومات وافية عن المقترضين (المدخرين) ولهذا النتيجة من المصاعب التي تواجه المدخرين صوب أسواق الأوراق المالية، تخلي عن السيولة التي بحوزتهم، وبالتالي لأن يتحقق شرط التوازن في تساوي المدخرات مع الاستثمارات، ولهذا يلجأ الكثيرين من المدخرين وخاصة الصغار منهم صوب الوسيط المالي لحل المشاكل المرتبطة بعدم تماثل المعلومات، وكذلك المؤسسات المالية الوسيطة فالمصارف يوفرون مجموعة متنوعة وكبيرة من الأوراق المالية أو الأدوات الادخارية، والتي تتضمن مخاطر والسيولة مختلفة تتراوح بين الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية الآجلة مع استحقاقات

وعوائد مختلفة، وهي مصممة حسب تفاصيل المدخرين من حيث مخاطر والسيولة، وفي هذه الحالة يمكن تعريف السيولة بكونها درجة السيولة التي يتم بها مبادلة إحدى الأصول بالأخرى<sup>(١)</sup>.

ومن واجب المدخر (المستثمر) النظر أن كلما ارتفعت درجة السيولة وانخفضت المخاطر وانخفضت معها العوائد المتعلقة بشأن الاستثمار المالي، وكلما ارتفعت درجة المخاطر وانخفضت نسبة السيولة ارتفعت معها العوائد المتوقعة من هذا الاستثمار، في حين بعض المدخرين يتجاوز مسألة المتعلقة بالمخاطر ويقترض من البنوك التجارية لأغراض الاستثمار المالي، والسبب وراء ذلك هو الوسيط المالي الذي يحفز المستثمر بدخول إلى السوق المالية والاستثمار فيه، الذي من شأنه يحقق له عوائد مريحة وتوفر له فرص نادرة في الاستثمار في الأسواق المالية، لذلك يتحمل تكاليف الاقتراض من الجهاز المصرفي<sup>(٢)</sup>.

#### ٤- التدقيق والرقابة

وهي تمثل إحدى أهم الأدوات التي تقوم بها المؤسسات المالية الوسيطة بالاقتران مع عملية التدقيق في تخصيص الموارد المالية بالنسبة للاستثمارات، في تحسين إدارة الشركات، فالمؤسسات المالية الوسيطة تصحح الآثار الضارة كشكل من أشكال فشل الأسواق المالية، وهي مشكلة أصحاب الحقوق (المالكين) المدراء (*principal – Agent*) أو تخفيض من تلك الآثار، وتأتي هذه المشكلة في تباين الحوافز بين مدراء الشركات، ومالكو هذه الشركات

(١) برنية، محمد يسر، تطوير أسواق الأوراق الحكومية في الدول العربية ودور السلطات النقدية، صندوق

النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠٤، ص ٧٦-٧٧

(٢) الرزي، عبد النافع، وغازي توفيق فرح، الأسواق المالية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠١.

وغيرهم من أصحاب الحقوق فيها، وتمثل الواجبات الأساسية للمدراء في خدمة المالكين، ألا أن المدراء يقدمون مصالحهم الشخصية على مصالح المساهمين والدائنين ويخصصون موارد الشركة بما يحقق مصالحهم، وهنا يحتاج المساهمين في الشركات والدائنين إلى رصد وتقييم أداء مدراء الشركات، غير أن المساهمين الصغار وهم خارج الشركة كثيراً لديهم معلومات محددة في هذا الصدد ولا يستطيعون القيام بذلك دون مساعدة، وهذا ما يحدث الطلب على المؤسسات المالية الوسيطة التي بحوزتها أفضل المعلومات والمجهزين بشكل أفضل لأداء هذه المهمة، لذلك فإن تلك المؤسسات هم في موقف أفضل لتنفيذ الوظيفة الإشرافية المتمثلة في إجبار مدراء الشركات على العمل وفقاً للمصلحة العليا للشركة التي تعود بالنفع على المساهمين والدائنين وغيرهم من أصحاب الحقوق، حيث تتمكن المؤسسات المالية الوسيطة مثل المصارف، ممارسة الضغط المتمثل في الإدارة السليمة للشركات من خلال وسيلة ضغط مهمة بالنسبة للمدراء الشركات وهي القروض المصرفية، ويمكن للمصارف أيضاً استخدام أسواق الأسهم السائلة التي تكشف تقديرات قيمة السوق لأداء الشركات كوسيلة أخرى لانضباط المدراء، ففي حالة تكون القيمة السوقية للشركة مترتبة أكثر من اللازم، يواجه المدراء الطرد أو أتباع الشركة التدخل المباشر في تحسين إدارة الشركة<sup>(١)</sup>.

## ٥- تخصيص الموارد المالية للاستثمارات

تقوم المؤسسات المالية الوسيطة الكفؤة، بدور هام أيضاً في توجيه تدفقات الموارد المالية الاستثمارية نحو أكثر المشاريع الإنتاجية ربحاً، ومن الملاحظ صعوبة

---

(١) جوناثان تشاركهام، إرشادات لأعضاء مجلس إدارة البنوك، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦-٢٧

الأفراد المدخرين أيجاد أي الأنشطة الاستثمارية الأكثر ربحية وكفاءة في السوق المحلية أو العالمية، وبالتحديد الشركات التي لديها ثقل لدى المستهلكين، وحتى إذا استطاعوا ذلك فإنهم بحاجة إلى الكثير من الوقت والموارد لجمع أو تجهيز وتحليل مجموعة كبيرة من المعلومات حول عوائد الاستثمار، وإدارة المشاريع الإنتاجية، وظروف السوق والظروف الاقتصادية، ويمكن للمؤسسات المالية الوسيطة القدرة في تصحيح هذا القصور لدى المدخرين، وتقوم المؤسسات الوسيطة وبشكل خاص الجهاز المصرفي وبنوك الاستثمار بجمع وتقييم أكبر من المعلومات المتصلة بالشركات التي تتطلب القروض، وغيرها من المقترضين وتشمل هذه المعلومات الأداء التجاري السابق والتكاليف المتوقعة في المستقبل وحجم تدفق الإيرادات الربحية وجودة الإدارة الإستراتيجية لأعمال التجارية وغيرها من المعلومات المناسبة، وعليها بناء هذه التقييمات تختار المؤسسات المالية الوسيطة أكثر المشاريع ربحية، لتوجيه الموارد المالية المجمعة من المدخرين نحوها، وكلما تم تخصيص الموارد المالية بأكثر الطرق كفاءة لأكثر المشاريع الاستثمارية إنتاجية من خلال عملية اختيار دقيقة وصارمة، كلما انعكس ذلك على التنمية المالية بشكل ايجابي وبالتالي على التنمية الاقتصادية كعملية شاملة لاقتصاد الوطني<sup>(١)</sup>.

وان تطوير البنية المالية في أسواقها المختلفة ولؤسساتها تسير إلى سياسات أسعار الصرف ثابتة أجنبية على تحرير العملات من تعدد صرفها وموانع تحويلاتها مع السير المستثمر والثابت نحو استقرارها وواقعيتها تلبية لحاجات السيولة المحلية الأسواق المالية وبدرجة عالية من المرونة، بالإضافة إلى ملائمة هذه السياسة

(١) شني، جمال الدين، دور سوق الأوراق المالية في تمويل التنمية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ١٩٨٤، ص ٤٣-٤٤.

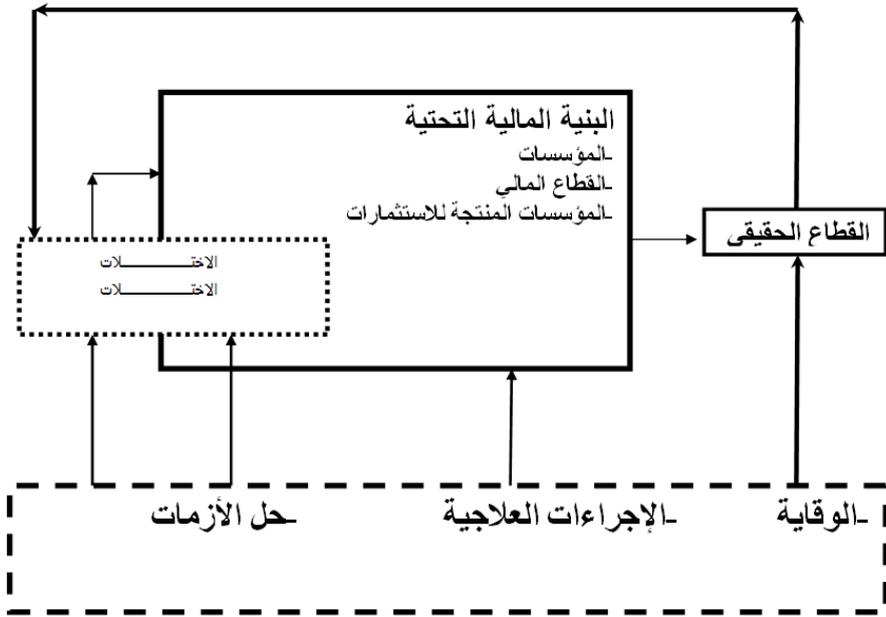
للمستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء، وتشجيع حركة رؤوس الأموال للأسواق المالية.

أن أهم ما تنتجه البنى المؤسساتية هو الاستقرار الاقتصادي بشكل عام والاستقرار المالي بشكل خاص، الذي يتعلق بقدرة الاقتصاد على تمويل التنمية المستدامة في الاقتصاد الحديث، وهذا الاستقرار يعتمد وبشكل أساسي على الموازنة بين الاقتصاد الحقيقي والمالي وأن لأتكون هناك بما يسمى بالفقاعة المالية، حيث أن الأصول المالية اكبر من الأصول الحقيقية الناتجة عن المضاربات في الأسواق المالية، كما هو الحال في الاقتصاديات المتقدمة النمو، والنقطة الأخرى عدم زيادة القاعدة النقدية المعتمدة على الديون من أجل تمويل الاستثمارات بشقيه المالي والحقيقي، ومع هذا تكون خطوات حماية النظام المالي من مخاطر الأزمات المالية العالمية الناتجة عن سوء إدارة اقتصاديات البلدان المتقدمة النمو، وعلى المؤسسات المالية للبلدان النامية والمتحولة أن توازن بين شروط السوق والرقابة الوقائية.

وقد تنشأ مواطن الضعف والمخاطر أما داخل النظام المالي أو في الاقتصاد الحقيقي وتختلف الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات باختلاف هذه المخاطر، فالمؤسسات المالية في المعتاد قادرة على التأثير في حجم الاختلالات داخل النظام المالي وأدارة الأزمة المالية ومعرفة مكان نشوؤها ومدى تأثيرها في المستقبل القريب والبعيد، أما إذا كان خارج النظام المالي يكون من خلال تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي وهذه السياسات يكون منبعها البنى المؤسساتية المراقبة وتصحيح سير النظام الاقتصادي، كما هو موضح بالشكل البياني التالي:

شكل (٤)

العلاقة بين البنية المالية التحتية والاستقرار الاقتصادي



المصدر: غاري شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، سلسلة قضايا

اقتصادية ٣٦، صندوق النقد الدولي، واشنطن دي سي، ٢٠٠٥، ص ٥.

## المبحث الثاني

### القطاع المصرفي العراقي

يقع على عاتق القطاع المصرفي مسؤولية كبيرة في النشاط الاقتصادي حيث يقوم هذا القطاع بتوفير القاعدة النقدية (*Base Money*) لتغطية المعاملات الاقتصادية، وهذه القاعدة تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما: -

أولاً: الاحتياطات النقدية المصرفية الكلية.

ثانياً: العملة في التداول لدى الجمهور.

وهنا يظهر درجة تطور القطاع المصرفي في التسيق والترتيب حيث كلما ارتفعت الاحتياطات المصرفية كلما دل على درجة تطور الوعي المصرفي والقطاع المصرفي عموماً والعكس صحيح أيضاً، وتوفير هذه القاعدة النقدية السيولة اللازمة لكل معاملة من المعاملات الاقتصادية دون أحداث أضرار اقتصادية فمثلاً عندما تضع البلدان النامية استراتيجيه التنمية الاقتصادية يقوم القطاع المصرفي بتوفير الموارد المالية الكافية لهذه الاستراتيجية دون أن يحدث زيادة في القاعدة النقدية التي من شأنها تفوق قدرة الاقتصاد مما يحدث التضخم، وارتفاع في المستوى العام للأسعار، لذا فإن القطاع المصرفي يشكل ركيزة أساسية في البنية المالية التحتية ولهذا السبب تطوير القطاع المصرفي ودفعه بمستوياته إلى الأمام بشكل منظم، يعني تنظيم دقات القلب النابض للجسم الاقتصادي بما يحسن سير السيولة النقدية على أحسن وجه وبشكله الأمثل<sup>(١)</sup>.

---

(١) السياسات النقدية في الدول العربية، مصدراً سبق ذكره، ص ٩١-٩٢

## هيكل الجهاز المصرفي العراقي

يعود نشؤ النظام المصرفي العراقي إلى نهاية القرن التاسع عشر، حيث تأسس البنك العثماني في بغداد عام ١٨٩٢ كأول مؤسسه مصرفية، وتعود رؤوس أمواله إلى دول أجنبية (بريطانيا، فرنسا، الدولة العثمانية)، وأسس مصرف البنك الشرقي في عام ١٩١٣ وفي نفس العام تأسس بنك بريطانيا للشرق الأوسط كفرع للبنك الشاه نشاهي الإيراني، والسبب وراء تأسيس تلك المصارف الثلاث هو تمويل التجارة الخارجية بين البلدان المالكة لتلك المصارف والعراق، وفي عام ١٩٣٥ أسس أول مصرف عراقي متخصص في الزراعة والصناعة، وفي عام ١٩٤١ تأسس أول مصرف عراقي تجاري تحت اسم (مصرف الرافدين) برأسمال قدره (٥٠٠) ألف دينار، وفي عام ١٩٤٧ صدر قانون (٤٣) بموجبة تم تأسيس (المصرف الوطني العراقي) برأسمال قدره (٥) ملايين دينار، ثم صدر قانون (٧٢) لسنة ١٩٥٦ بموجبة سمي (البنك المركزي العراقي)، وفي عام ١٩٥٤ تأسس أول مصرف أهلي وهو مصرف الاعتماد ثم تلاه البنك التجاري، وبنك بغداد، وبنك الرشيد، والبنك اللبناني المتحد، وبعد عام ١٩٥١ تحسنت الموارد المالية نتيجة تحسين اتفاقيات النفط وتدعيم القطاعات الاقتصادية للدولة (الإنتاجية، الاستهلاكية) أزداد عدد المصارف المتخصصة مثل العقاري، التعاوني، الرهون<sup>(١)</sup>.

صدر قانون (١٠٠) لسنة ١٩٦٤ والذي تم بموجبه تأميم القطاع المصرفي وتحويل ملكيته إلى الدولة، وفي عام ١٩٧٤ صدر قانون (٦٧) والذي دمج كل المصارف التي تم تأميمها بمصرف الرافدين والذي بدوره شطر إلى مصرفين في عام ١٩٨٨ بتأسيس مصرف الرشيد بسبب تحمل مصرف الرافدين أعباء المديونية

(١) يحيى، وداد يونس، النظرية النقدية، دار الكتب للطباعة و النشر، جامعة الموصل، بغداد، ٢٠٠١، ص



الخارجية نتيجة تمويل الحرب العراقية الإيرانية، وبهذا ابتعد القطاع الخاص عن المشاركة في النشاط المصرفي حتى عام ١٩٩١، حيث صدر قرار (١٤٢) وتم به تعديل قانون البنك المركزي العراقي والذي أتاح تأسيس المصارف الأهلية، وهو في الحقيقة إيدان بتوسع في نشاط القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، وتحول من النهج الاشتراكي إلى النهج التعاوني بين القطاع العام والقطاع الخاص، إلا أن هذا الدور لم يستطيع اخذ زمام المبادرة بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض على البلد لنفس السنة، فقد انحصر دور هذه المصارف في قبول الودائع ومنح الائتمان والقيام بعمليات المقاصة فيما بينها وفرض شراء سندات الحكومة وعمليات شراء وبيع الأسهم المحلية، بالإضافة إلى التضخم الجامح الذي يعاني منه الاقتصاد مما الكثير من قدرة المصارف في جذب المدخرات المحلية نحوها وبالتالي قدرتها على توجيه الاستثمارات نحو أكثر القطاعات مساهمتا في الناتج المحلي الإجمالي<sup>(١)</sup>.

وفي ظل ظهور الفلسفة الاقتصادية والسياسية الجديدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتحسين المناخ الاستثماري في إطار آليات السوق، فقد اخذ النشاط المصرفي بالتطور المتسارع ضمن بيئة سوق مزدهر وواعد بالنمو والاستمرارية، حيث ارتفع عدد المصارف العاملة في البلد من (٦) مصارف حكومية و(١٧) مصرفا أهليا إلى (٧) حكومي حيث تم تأسيس مصرف البنك العراقي للتجارة عام ٢٠٠٤ لتغطية اعتماد الاستيراد لصالح الدولة، و(٣٦) مصرف أهليا حتى عام ٢٠٠٩ ومن ضمنها مصارف أجنبية وقد بلغ رؤوس الأموال المدفوعة (٢، ٤٣٧، ٠٦٦) مليون دينار عراقي<sup>(٢)</sup>.

---

(١) حويش، عصام رشيد، تطور الجهاز المصرفي العراقي و آفاق المستقبل، مؤتمر مصارف الغد، اتحاد

المصارف العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٤٥٥-٤٦١

(٢) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، ٢٠٠٩، ص ٨١

جدول (١)

هيكل الجهاز المصرفي العراقي المصارف الحكومية

التسلسل	اسم المصرف	رأس المال المدفوع (مليون دينار)	مجموع الموجودات أو المطلوبات (مليون دينار)	تاريخ التأسيس	عدد الفروع
١	مصرف الرافدين	٠٠٠،٢٥	٧٢٣،٢٨٥ ١٤٨	١٩٤١	١٦٥
٢	مصرف الرشيد	٠٠٠،٤٢	٣٠٨،٨٠٠،١٩	١٩٨٨	١٣٧
٣	المصرف العراقي للتجارة	٠٠٠،٥٠٠	٠٥٦،٨٣٣،١٦	٢٠٠٤	٨
٤	مصرف الزراعي التعاوني	٦٠٠	٥١٤،٥٩١،٤١	١٩٣٥	٥٢
٥	مصرف العقاري	٠٠٠،٥٠	٩٩٣،٠٥٥،٤١	١٩٤٨	١٧
٦	مصرف الصناعي	٠٠٠،٢٥	٩٩٠،٥١٧	١٩٤٦	٧
٧	مصرف العراق (الاشتراكي سابقا)	٠٠٠،٤١	٠٥٩،٤٠	١٩٩١	٥
	مجموع المصارف الحكومية	٦٠٠،٦٠٣	٥٦٢،٣٢٥ ٠٦٨		٣٩١

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة

السنوية، ٢٠٠٩

جدول (٢) هيكل الجهاز المصرفي العراقي المصارف الأهلية

عدد الفرع	تاريخ التأسيس	مجموع الموجودات أو المطلوبات (مليون دينار)	رأس المال المدفوع (مليون دينار)	اسم المصرف	التسلسل
٦١	٢٠٠٠	٩٩٤.٦٧١	٧٥٠٠٠	مصرف الوركاء للاستثمار	١
٣١	١٩٩٢	٨٠٤.٧٢٩	٨٥.٢٠٠	مصرف بغداد	٢
١٧	١٩٩٣	٦٥٢.٠٥٨	٥٥.٠٠٠	مصرف البصرة الدولي	٣
١٢	٢٠٠٦	٦٣٠.٦٣٣	١٠٠.٠٠٠	مصرف البلاد الإسلامي	٤
١٩	١٩٩٣	٥٥٩.٠٩٣	٥٥.٠٠٠	الشرق الأوسط العراقي	٥
٨	٢٠٠٤	٥١٥.٤٤٩	١٠٠.٠٠٠	الشمال للتمويل والاستثمار	٦
٦	١٩٩٤	٤٤٠.٧٧٨	١٠٠.٠٠٠	المتحد للاستثمار	٧
١٨	١٩٩٩	٤٢١.٣٥١	٦٧.٠٠٠	دار السلام للاستثمار	٨
١٥	١٩٩٨	٣٦٦.٧٥٨	٨٥.٠٠٠	الائتمان العراقي	٩
٦	٢٠٠٥	٣٦١.٩٠٤	٥٠.٠٠٠	كوردستان الدولي للاستثمار	١٠
٣	٢٠٠٨	٣٢٣.٩٢٠	٢٥.٠٠٠	مصرف الهدى	١١
١٣	٢٠٠١	٢٦٢.٣٧٥	٥٠.٠٠٠	الموصل للتنمية والاستثمار	١٢
٣٢	٢٠٠٠	٢٦١.٤٩٣	٥٠.٠٠٠	الخليج التجاري	١٣
١٨	١٩٩٣	٢٤.٢١٦	٥٠.٤٠٠	الاستثمار العراقي	١٤
١٠	١٩٩٢	٢٣٠.٩٢٨	٦٠.٠٠٠	المصرف التجاري العراقي	١٥
٣٢	١٩٩٩	٢١١.٩٣٩	٧٠.٠٠٠	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	١٦
١٠	١٩٩٩	١٦٩.٤٧٩	٥٠.٠٠٠	مصرف بابل	١٧
٤	٢٠٠٥	٢٣٣.١٦٠	٥٧.٥٠٠	آشور الدولي للاستثمار	١٨
٦	٢٠٠٥	١٥٧.٤٧٥	٥٠.٠٠٠	دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	١٩
٤	٢٠٠٦	١٤٢.٠٠٩	٧٥.٠٠٠	مصرف المنصور للاستثمار	٢٠
٦	٢٠٠٧	١٣٣.٦٥٦	٥٠.٠٠٠	التعاون الإقليمي الإسلامي	٢١
٢	٢٠٠٤	١٢١.١٠٨	٥٠.٠٠٠	مصرف الاتحاد العراقي	٢٢
٥	١٩٩٥	٩٧.٥٨١	٥٠.٠٠٠	المصرف الأهلي العراقي	٢٣

٦	١٩٩٩	٩٦.٠٣٩	٥٠.٠٠٠	مصرف سومر التجاري	٢٤
٩	١٩٩٣	٨٧.٧٥٤	١٩٢.٥١	العراقي الإسلامي للاستثمار	٢٥
٨	٢٠٠١	٧٤.٣٣١	٢٠.٠٠٠	مصرف إيلاف الإسلامي	٢٦
٢	٢٠٠٦	٧١.٢٤٠	٥٦.٥٠٠	مصرف عبر العراق	٢٧
١	٢٠٠٥	٣٥.٣٥٦	٢٨.٦٦٣	مصرف ميلي إيران	٢٨
١	٢٠٠٥	٢٤.٢١٥	٢٥.٠٠٠	مصرف الوطني الإسلامي	٢٩
١	٢٠٠٦	١٤.٤٢١	٨.٢٠٤	المؤسسة العربية المصرفية	٣٠
١	٢٠٠٦	٧.٦٤٢	٨.١٩٠	مصرف الزراعي التركي	٣١
٢	٢٠٠٦	١٦٤.٩٦٢	٠٥٥.٩	❖❖مصرف بيبيلوس اللبناني	٣٢
٨	٢٠٠٧	١٠١.٣٣٥	٥٠.٠٠٠	❖❖مصرف أميرا لد	٣٣
٤	٢٠٠٨	١٥٧.٢٤٩	٥٠.٠٠٠	❖❖جيهان للاستثمار الإسلامي	٣٤
١	٢٠٠٩	٣١.٠٦١	٨.١٨٣	❖❖بيروت والبلاد العربية	٣٥
١	٢٠٠٨	٥١.٠٠٧	٨.٣٧٩	❖❖مصرف انتركونتنتال	٣٦
١	٢٠١٠		٨.١٩٠	مصرف أبو ظبي الإسلامي	٣٧
٢	٢٠١٠	١١٦.٧٣٢	١٠٠.٠٠٠	مصرف أربيل	٣٨
٤٨٢		٨.٦٧٤.٨٣٤	١.٨٣٣.٤٦٦	مجموع المصارف الأهلية	
٨٧١		٣٦٣.٤٩٢.٥٩٥	٢.٣١١.٨٦٦	المجموع العام	

## البنك المركزي العراقي

يمثل البنك المركزي العقل المدبر لكثير من الحلول الاقتصادية أو المشاكل الاقتصادية ففي النظرية الكلاسيكية جعلت البنك المركزي مؤسسة مستقلة أيما أنها بأن النقود لا تؤثر على النشاط الاقتصادي (عربة نقل القيم) بينما جعلته النظرية الكينزية تابعا للسياسة المالية التي بمقدورها تحديد السيولة النقدية الكافية للنشاط الاقتصادي في حين يرى (ملتون فريدمان) زعيم المدرسة النقدية الحديثة (مدرسة شيكاغو)، أن البنك المركزي هو المسئول عن كل تقلبات النشاط الاقتصادي، ولهذا طالب (ملتون فريدمان) بإلغاء البنك المركزي

وتحديد نسبه من النمو في القاعدة النقدية بما يتلاءم مع معدلات النمو الاقتصادي، ويستشهد على ذلك بسلسلة من البيانات عن الاقتصاد الأمريكي، بينما يرى جون كينت كالبرايت في كتابه (اثر النقود على المؤسسات الاقتصادية)، أن البنك المركزي مؤسسة لها ثقلها الاقتصادي في الحفاظ على التوازن الداخلي والخارجي، مما ينعكس على مسير الإنتاج والتبادل الذي يحقق النمو الاقتصادي للبلد<sup>(١)</sup>، ولهذا الجدل بين النظريات الاقتصادية اتجهت معظم دول العالم والنامي منها، على إعطاء الاستقلالية للبنوك المركزية، وقد ورد في الدستور العراقي الجديد البنك المركزي العراقي ضمن الهيئات المستقلة، ففي المادة (١٠٣) ثانياً (البنك المركزي مسؤولاً أمام مجلس النواب)<sup>(٢)</sup>.

ويقصد بمصطلح الاستقلالية (*Independence*)، إعطاء البنك المركزي الحرية في وضع السياسة النقدية بما يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية العامة للدولة، وتوفير السيولة النقدية الكافية لجميع المعاملات الاقتصادية التي تنشأ داخل الاقتصاد الوطني، ولا تقل ولا تكبر عن طاقات البلد الاستيعابية في جانب العرض أو جانب الطلب، وهذا يتطلب مراقبة الأوضاع الاقتصادية خاصة النقدية والمالية بما يخدم استقرار النقد وحمايته<sup>(٣)</sup>.

ألا أن صورة الاستقلالية لا تعني انفصالها عن المشهد العام للاقتصاد في

---

(١) عوض، فاضل إسماعيل، الموقف الراهن للجدل بين الكثرين والنقديين حول كيفية انتقال التغيرات النقدية إلى مستوى النشاط الاقتصادي ومدى ملامته للاقتصاديات النامية، جامعة النهرين - مجلة كلية

الحقوق العدد (٣)، بغداد، ١٩٩٠ ص ٤١

(٢) الأنباري، صباح صادق جعفر، الدستور و مجموعة قوانين الأقاليم و المحافظات، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٢٩

(٣) نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعرضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٩٤،

الدولة، وفي الوقت نفسه عدم تدخل المصالح السياسية ورجالها لأغراض الدعاية الانتخابية والتي تؤثر فيما بعد على وضع النشاط الاقتصادي، وهذا يكون من خلال تشريع قانوني في المؤسسات القانونية التشريعية في البلد إلى أشخاص ذوي كفاءة عالية في المجالات النقدية والاقتصادية (تكنوقراط) بهدف إعطاء البنك المركزي ومحافظة الحماية والصلاحيات لتحقيق أهداف السياسة النقدية والتي تكون منسجمة مع الأهداف الاقتصادية العامة لرفع معدلات التنمية الاقتصادية الشاملة<sup>(١)</sup>، فأن إعطاء استقلالية البنك المركزي هي الخطوة الأولى في ظل السياسات الاقتصادية، التي غالبا ما تفرضها المؤسسات الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، على البلدان النامية التي تمر بمرحلة انتقالية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وقد فرضت هذه السياسات على العراق نتيجة المديونية التي تكبدها الاقتصاد العراقي بسبب حالة الحروب المستمرة منذ عام (١٩٨٠) والحصار الاقتصادي الذي تلاه عام (١٩٩٠) ودخول العراق تحت طائلة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مما جعلته غير قادر على إدارة شؤونه، بالإضافة إلى ذلك حجم التعويضات المترتبة على الاقتصاد نتيجة لتلك الحروب وأثارها المدمر على قدرات البلد الاقتصادية، ويصل الرقم إلى حوالي (٤٢٠) مليار دولار<sup>(٢)</sup>، وعلى هذا الأساس فقد وقع العراق مع صندوق النقد الدولي برنامج معونة بقيمة (٤٣٦.٣) مليون دولار في أيلول من عام ٢٠٠٤ لدعم جهود العراق في بناء قدراته الاقتصادية، وليكون بوابة في الدخول لنادي باريس، فقد وافقت (١٨) دولة دائنة على إلغاء (٨٠٪) من مديونية العراق وعلى ثلاث مراحل، الأولى (٣٠٪) والثانية

(١) غسان العياش، المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي، اتحاد المصارف العربية، بيروت،

لبنان، ١٩٩٨، ص ٣١

(٢) همام الشجاع، المشروعية السياسية والقانونية لديون و تعويضات العراق، ندوة (رؤية في مستقبل الاقتصاد

العراقي)، مركز العراق للدراسات، بدون تاريخ، ص ٣٢

(٣٠٪) والثالثة (٢٠٪)<sup>(١)</sup>، ومن هنا دخل العراق ضمن وصفات صندوق النقد الدولي والتي تكون صنفان من السياسات الاقتصادية، الأولى سياسة التثبيت الاقتصادي (*Economic Stabilization*) وهي معنية لأحداث التوازنات الأساسية في الاقتصاد الكلي، توازن ميزان المدفوعات وتوازن الميزانية العمومية، وتعتبر أهدافا قصيرة الأجل وهي تؤثر بشكل أساسي على جانب الطلب الكلي لذا تسمى سياسة إدارة الطلب، ويكون تركيز السياسة النقدية الوصول بالسيولة النقدية الكافية لتقاطع العرض والطلب على السيولة عند سعر فائدة توازني، وهذا يتطلب ضبط الائتمانات الممنوحة للقطاع الحقيقي سواء كان القطاع العام أو القطاع الخاص على حد سواء.

ولهذا فإن البنك المركزي استخدم أداة سعر الفائدة أداريا باعتبارها إحدى الأدوات المهمة في كبح التضخم الموجود بالاقتصاد العراقي منذ عام (١٩٩٥) الذي بلغ أشده عند مستوى (٣٨٦٪)، وما بين عام (٢٠٠٣ - ٢٠٠٥) تراوح معدل التضخم قرابة (٣٢٪) وكما مبين في الجدول التالي:

### جدول (٣)

العلاقة بين سعر الفائدة ومعدل التضخم للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠)

السنة	أسعار الفائدة (%)	معدل التضخم (%)
٢٠٠٣	متعددة	٦.٣٣
٢٠٠٤	٦	٢٧
٢٠٠٥	٧	٣٧
٢٠٠٦	١٦	٢.٥٣

(١) مرزوق، عواطف لأنثي، إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق، مركز العراق للدراسات، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، بغداد، العراق، ص ٢٤-٢٦

٨.٣٠	٢٠	٢٠٠٧
٧.٢	٧٥.١٦	٢٠٠٨
٦.٢	٨٣.٨	٢٠٠٩
٤.٢	٢٥.٦	٢٠١٠

المصدر، البنك المركزي، النشرة السنوية (سنوات مختلفة)

### الجدول من عمل الباحث

وأن السبب وراء ارتفاع معدل التضخم يعود لارتفاع الوزن النسبي في الرقم القياس للمستوى العام في الأسعار إلى فقرتين مهمتين هما المواد الغذائية والوقود والإضاءة، ولذلك ارتفعت أسعار الفائدة للحد من المضاعف النقدي (مضاعف الائتمان) الذي تخلقه المصارف وهي في الحقيقة سياسة نقدية انكماشية، تبعا للحالة الاقتصادية التي يمر البلد الناتج عن عدم قدرة الإنتاج المحلي وضعف مرونة العرض والطلب وانخفاض معيار الائتمان المؤثر في الاستثمارات المحلية القادرة على إنتاج السلع المحلية محل الواردات.<sup>(١)</sup>

وكما تقتضي هذه الإجراءات اعتماد أسعار صرف العملة للحد من الاختلالات الخارجية وتحريرها، مما يحقق للبلد سياسة ائتمانية داخلية وخارجية تحدد وفقا لطاقت البلد الاستيعابية، وإزالة كافة الآثار التي من شأنها تحدث هذه الاختلالات وهو ما يعزز التنمية الاقتصادية على المدى البعيد، وفقا لذلك فقد شرع البنك المركزي إلى استخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال مزاد العملة بهدف التأثير على سعر الصرف من جهة، وتزويد الموازنة العامة للدولة بالدينار العراقي، من جهة أخرى مما مكته من السيطرة على مجملته الكتلة النقدية

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠٠٨ -



المصدرة من قبله، وأن المحافظة على استقرار سعر الصرف ومحاربة التضخم وتوفير فرص الاستقرار الاقتصادي وثقة الجمهور بالدينار يسهم برفع قدرات البلد لزيادة الأنفاق الاستثماري الخاص، وفي الجدول (٤) بين ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي<sup>(١)</sup>.

#### جدول (٤)

معدل سعر الصرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي (٢٠٠٣- ٢٠١٠)

السنة	سعر المزاد (دينار عراقي)	سعر السوق (دينار عراقي)
٢٠٠٣❖	١٨٩٦	١٩٣٦
٢٠٠٤	١٤٥٣	١٤٥٣
٢٠٠٥	١٤٦٩	١٤٧٢
٢٠٠٦	١٤٦٧	١٤٧٥
٢٠٠٧	١٢٥٥	١٢٦٧
٢٠٠٨	١١٩٣	١٢٠٣
٢٠٠٩	١١٧٠	١١٨٢
٢٠١٠	١١٧٠	١١٨٦

المصدر، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأصحاء والأبحاث، النشرة السنوية، (سنوات مختلفة)

❖ يمثل سعر معدل الأشهر الثلاثة الأخيرة

الجدول من عمل الباحث

وفي إطار سياسات التصحيح الهيكلي (*Structural Adjustment*) اهتم

(١) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، جمهورية العراق، بغداد،

البنك المركزي بالقواعد القائمة على المعلوماتية والاشارتية لتحليل الأسواق المالية مما يمكنها من زيادة الوساطة وإدارة السيولة النقدية بما يحقق التوازن بين التدفقات النقدية والسلعية، أي تحقيق أعلى معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي، وبأدنى مستوى من التضخم الذي لايزيد عن (٣٪) سنويا، وهو ما نجحت بتحقيقه السلطة النقدية، مما يعطي مؤشرا للعالم الخارجي قدرة البنك المركزي بخلق بيئة مالية مستقرة ومتجانسة<sup>(١)</sup>، وبالرغم من ذلك لازال تأثير سعر الفائدة على توزيع السيولة النقدية التي بحوزة الجهاز المصرفي بين القطاعات الإنتاجية في أدنى مستوياتها بالنسبة لاحتياجات الاقتصاد الوطني والمستثمرين، والسبب أن أسعار الفائدة تكون سالبة مع نمو معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي، ألا أن في عام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ انخفض التضخم وانخفضت أسعار الفائدة، وخلال المدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) بلغ متوسط نسبة القروض المصرفية للقطاع الخاص كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (٩.٢٪) وهي تمثل (١٠.٥٪) من القروض المصرفية للقطاع الخاص كنسبة لودائع المصارف التجارية وهي أدنى نسبة لمنطقة الاسكوا<sup>(٢)</sup>.

### وضع السياسة النقدية

توضع السياسة النقدية من قبل الحكومة في ظل الاقتصاد الموجه مركزيا، باعتبارها إحدى السياسات الحكومية لتنفيذ خطط التنمية، ويستخدم البنك المركزي الأدوات النقدية المباشرة عند وضع السياسة النقدية، فيستخدم ضوابط

(١) التقرير الوطني لخال التنمية البشرية، نفس المصير السابق، ص ١٠٠-١٠١  
 (٢) جمال الدين زروق، الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١١، ص ٣٥-٣٦

إدارية في التحكم بأسعار الفائدة التي تفرض على القروض الائتمانات النقدية، وتستخدم أسعار الفائدة والتوزيعات الائتمانية تفضيلية لصالح مؤسسات صناعية أو زراعية تابعة للقطاع العام، هذا أدى إلى عدم الربط بين أسعار الفائدة ومخاطر السيولة والأدوات المالية، فقد ظل الجهاز المصرفي يقوم بدور الوسيط للسياسة شبه المالية أي استحواذ الحكومة على المدخرات التي يجمعها الجهاز المصرفي، عن طريق التزام الجهاز المصرفي بشراء أدوات الدين العام، وفي ظل ارتفاع معدلات التضخم تصبح أسعار الفائدة سالبة لمعدلات الفائدة الحقيقية، مما يفقد الجهاز المصرفي القدرة على التحكم بأدوات الدين العام وويتكبد الجهاز المصرفي خسائر كبيرة، هذا يرافقه ارتفاع نسبة الاحتياطي الإلزامي، ويشار إلى هذه العوامل مجتمعة بعبارة (الكبح المالي) (*Financial Repression*)<sup>(١)</sup>.

أن عوامل الكبح المالي انعكس وبشكل سلبي على سمات الجهاز المصرفي، فقد شهد الاقتصاد العراقي حركة تأمينات واسعة وضخمة شملت كذلك الجهاز المصرفي وأصبحت إحدى شركات القطاع العام، التي جزأت نشاط هذا الجهاز بين مصارف تجارية ومصارف متخصصة ويفتقر إلى القدرة على التنافس والابتكار، وانعكست قلة الضغوط التنافسية بالطبع في شكل نفقات تشغيل مرتفعة لدى الجهاز المصرفي، في أسعار عالية للخدمات المصرفية والائتمان، وتمثلت نتيجة ذلك في عدم جدوى العديد من المشروعات العامة والخاصة على حد سواء وبالتالي أصبحت القروض المتعثرة من أبرز سمات الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى ذلك ضعف نظام المقاصة المعمول به وهو نظام يستند على النقل الفعلي لأدوات الدين والائتمان على الأسلوب اليدوي في التخصيص والتأكد

(١) علي بلبل ومحمد مصطفى عمران وأيتن فتح الدين، التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي ١٩٧٤ -

٢٠٠٢، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، ٢٠٠٤، ص ١٦ - ١٨

منها ، ولهذا فأن غرفة المقاصة الشيكات تتم بشكل مقبول ، ولكن المقاصة بين غرف المقاصة المختلفة وفي مناطق جغرافية متباعدة تعاني من العديد من الصعوبات حيث تبقى الشيكات دون تقاص لفترة تتجاوز الشهر الواحد ، وهذا يرافقه صعوبات ضياع الوثائق وارتفاع نسبة الشيكات المرتجعة ، وأصبح هذا الأمر غير مقبول في الوضع الراهن للتطورات المالية في شبكات الاتصال الدولية<sup>(١)</sup> .

لكن وضع السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي يشهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ والتحول من الاقتصاد الموجه مركزيا إلى اقتصاد آليات السوق ، أجريت عليها إصلاحات كثيرة ومهمة ، وفي مقدمتها استقلالية البنك المركزي والتحول في استخدام الأدوات النقدية من الأدوات المباشرة إلى أدوات غير مباشرة التي تعتمد على آليات السوق ، ألا أن إجراء هذا التحول اصطدم بعوامل الكبح المالي وانعدام كفاءة الجهاز المصرفي<sup>(٢)</sup>

ولهذا فان تطور القطاع المصرفي في البلد أثناء تطوره الاقتصادي عموما في اتجاه المزيد من الاتساع والتعقد ، ولكن الشكل المؤسسي المحدد يتوقف على الظروف التاريخية وعلى سياسة حكومة البلد ، ومع اتساع القطاع المصرفي فأن الشروط الأساسية السوقية المسبقة لاستخدام الأدوات النقدية غير المباشرة لتحقق تدريجيا ، وقد أوضحت التجربة أن معدل ونمط تطور القطاع المصرفي يحتاج إلى تطور توجهات السلطات النقدية(البنك المركزي)و البنى المؤسساتية للدولة ، لتسهيل التحول من الأدوات النقدية المباشرة إلى الأدوات النقدية غير المباشرة في الوقت الملائم. وعادة ما يتم التحول من الأدوات الغير مباشرة على مرحلتين:

---

(١)القطاع المصرفي العربي ومتطلبات التكيف والتطور للمرحلة المقبلة، النشرة المصرفية العربية، اتحاد

المصارف العربية، الفصل الثاني، حزيران ٢٠٠٥، ص ١١ - ١٢ .

(٢)التطور و الهيكل المالي و النمو الاقتصادي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١

**الأولى**، الابتعاد عن الأدوات مباشرة وزيادة الاعتماد على عمليات السوق المفتوحة في السوق الأساسية، وهذا يتطلب وجود سوق مالي للأوراق المالية يكون على قدر من العمق والنشاط المالي ليتمكن البنك المركزي من استخدام هذه الأدوات النقدية في التأثير على النشاط المالي في الاقتصاد والثانية التحرك نحو التوسع في القيام بعمليات بالغة المرونة ذات اتجاهين في السوق الثانوي عندما ينضج هذا السوق، ولا توجد نماذج مثالية لكيفية الانتقال من الأدوات النقدية المباشرة إلى الأدوات الغير مباشرة وذلك لاختلاف الأوضاع الاقتصادية الأولية بين البلدان واختلاف أطار البنى المؤسساتية أيضا أو يجب أن يتابع هذا التحول من الأدوات الغير مباشرة معدل التطورات الاقتصادية الأخرى، مثل تقوية البنى المؤسساتية، وانشاء جهاز مصرفي متطور، ووضع آلية فعالة للمقاصة والمدفوعات وجمع ونشر بيانات السوق وهذه المهام منقسمة بين الحكومة والبنك المركزي<sup>(١)</sup>.

### اعادة هيكلية الجهاز المصرفي العراقي

يتطلب الانتقال إلى الأدوات النقدية غير المباشرة إلى وجود هيكل سوقي ليشمل على سوق نقدية بالغة النشاط والعمق ولكن هذا الوضع المثالي نادرا ما يتحقق في البلدان النامية التي تمر بمرحلة التحول نحو اقتصاد آليات السوق وإذا كان الجهاز المصرفي يفتقر إلى العمق والاستمرارية، فإن عملية التحول للأدوات غير المباشرة تكون محدودة تجري دون خطى ثابتة، ولهذا فإن إصلاح الجهاز المصرفي مطلب أساسي بالنسبة للاقتصاد العراقي وتشمل عملية الإصلاح، إصدار

---

(١) ندوة تطوير القطاع المالي والنمو الاقتصادي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، تحرير سعود البريكان، وعلي بليل، وإبراهيم الكراسته. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، كانون الأول، ديسمبر ٢٠٠٣ ص ١٠٦ - ١٩٠.

قانون تتحول بموجبه مصارف القطاع العام (شركات عامة) إلى شركات مالية مصرفية، تكون أما شركات مساهمة أو شركات مختلطة بين القطاع العام والقطاع الخاص وهذه نقطة بداية الإصلاح إما الخطوة الأخرى هي إعادة هيكلة الجهاز المصرفي من أجل تحسينه وتقليل كلفة الوساطة المالية وإعادة رسملة الجهاز المصرفي من خلال معالجة القروض المتعثرة وخاصة ديون الحكومة والتي تحملها مصرف الرافدين سواء كانت في الخارج أو في الداخل، وهذا الأجراء يساعد الجهاز المصرفي على تقديم أفضل الخدمات المصرفية المالية، حيث أن الجهاز المصرفي هو الذي يستطيع اختيار سوق الأوراق المالية في تكوين السوق الثانوية، وتزويد سوق الأوراق المالية بالأدوات المالية من خلال السوق النقدية التي من شأنها توسيع وتطوير سوق الأوراق المالية (البورصة)<sup>(١)</sup>.

أن عملية الإصلاح المنشودة تساهم في تحويل الجهاز المصرفي من مجالات الأعمال المتخصصة إلى الصيرفة الشاملة والتي دخلت حيز التنفيذ فعلا بتعديل قانون البنك المركزي لسنة ١٩٩٧ ألا أنها لم تمارس الأنشطة المصرفية كما هو الحال في البلدان المتقدمة النمو حيث دخل الجهاز المصرفي بقوة إلى ميادين عمل جديدة، كالتمول التآجيري (*Financial Leasing*) وصيرفة الأعمال (*Merchant Banking*) وأنشطة أسواق رأس المال (*Capital Market*) والتأمين المصرفي (*Bancassurance*) والخدمات المصرفية الخاصة (*Private Banking*) وذلك عن طريق تأسيس شركات ثابتة أو متفرعة أو خلق دوائر جديدة في المصرف لممارسة هذه الأعمال والأنشطة<sup>(٢)</sup>.

وان أحداث هذه التحولات في الجهاز المصرفي العراقي لايمكن أن يمر دون

(١) القطاع المالي والنمو الاقتصادي، مصدر سبق ذكره ص ١٢١

(٢) القطاع المصرفي العربي، النشرة المصرفية العربية، مصدر سبق ذكره ص ٢٠

عمليات الدمج والتملك باعتبارها وسيلة أساسية للتوسع في حجم الأعمال المصرفية وتحقيقي الأرباح من خلال وفورات الحجم (*Economics of Scale*) وفورات النطاق (*Economics of Scope*) التي يمكن أن تتخفف تكاليف وإنشاء مصارف عملاقة ذات طاقات استيعابية كبيرة وفي الحقيقة أن البلدان العربية وخاصة النفطية منها أدركت أهمية هذا النوع من المصارف بعد الطفرات النفطية وارتفاع أسعاره عالميا، حيث لم تكن لدى هذه البلدان أي جهاز مصرفي يمكنه استيعاب الموارد المالية الضخمة المتأتية من الإيرادات النفطية، مما حرّمها من تحقيق طفرات كبيرة في ميادين التنمية الاقتصادية وبالتالي ذهبت هذه الموارد المالية إلى المصارف العالمية العملاقة واستفادة منها في تحقيق أرباح هائلة من الإيرادات النفطية العربية<sup>(١)</sup>.

مارس الجهاز المصرفي دور حاسم في تطوير البنية التحتية في البلدان المتقدمة فمنذ بداية القرن التاسع عشر إلى بداية الثورة الصناعية واستخدام القوة البخارية في الصناعة وما يتطلب من إنشاء سكك حديد والتوسع في إنشاء مرافق الخدمات العامة التي كانت محدودة في كثير من هذه البلدان لذلك وجد نظام (*B. OT*) ونظام (*B. O. O. T*) الذي يأخذ مشاركة النظام في تقديم الخدمات العامة فنظام (*B. OT*) يعني البناء والتشغيل والإدارة ونقل الملكية فكلمة (*Build*) تعني إنشاء أو بناء وكلمة (*Opiate*) تشغيل والإدارة وكلمة (*Transfer*) نقل ملكية المشروع إلى الدولة في نهاية المدة وقد عرفت منظمة (*UNIDO*) هذا النظام (هو نظام تعاقدى بمقتضاه يقوم القطاع الخاص بتنفيذ وإنشاء مشروع بنية أساسية وأدارته والاحتفاظ به خلال فترة محددة من الزمن ويقوم صاحب الإدارة خلال تلك المدة بجمع العوائد والرسوم المتفق عليها في العقد) ليتمكن القطاع

(١) نفس المصدر، ص ٥٨

الخاص من استرداد استثماراته وكلفة صيانة المشروع  
 أما نظام (B. O. T) فإنه هذه الحالة تعتبر (OWN) حق الملكية وفي  
 هذه الحالة لا يدفع صاحب الامتياز المشروع أي مقابل مادي باعتباره مالكا  
 للمشروع وهناك أنواع عديدة من هذه الأنظمة التي انحسرت أبان المد الأحمر  
 (الشيوعي) وقد عاودت بظهور مرة أخرى بعودة الاتجاهات الليبرالية الجديدة عبر  
 المدرسة النقدية وتحول معظم البلدان النامية إلى اقتصاديات السوق وزيادة مساهمة  
 القطاع الخاص بالنشاط الاقتصادي وبروز حاجة البلد إلى مشروعات كبيرة في  
 قطاع الخدمات العامة، بناء الموانئ العملاقة مثل مشروع ميناء الفاو الكبير  
 لاتساع زيادة حجم التجارة الدولية وكذلك مشروعات الأنفاق في مدينة بغداد  
 وسكك الحديد والطاقة الكهربائية الذي يعتبر واحد من اكبر الموقفات التتمية  
 في العراق، حيث يحتاج هذا القطاع حوالي (٣٠)<sup>(١)</sup> مليار دولار حسب تقديرات  
 البنك الدولي كما هو الحال في مصر وبريطانيا في أنشاء نفق (القنال) بين لندن  
 وباريس<sup>(٢)</sup>.

أن هذه المشروعات وأهميتها يشجع الجهاز المصرفي العراقي على تمويلها  
 لتوفير الاعتبارات الأساسية للتمويل المصرفي، حيث هذه المشروعات تساهم  
 مساهمة كبيرة في توفير الخدمات العامة التي من شأنها ترفع معدلات التتمية  
 الاقتصادية وتحقق عائداً كبيرة من الاستثمار فيها وأيضاً توفير السيولة النقدية  
 الكافية خلال فترة التعاقد وعليها تحدد آجال التمويل المصرفي وأهم جوانب

(١) *The World Bank. REBUILDING IRAQ: ECOBOMIC REFORM AND TRANSITION., Middle East Department, ٢٠٠٦, p١٦*

(٢) عبد الفتاح، رشدي صالح، التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)، اتحاد المصارف العربية، بيروت - لبنان ٢٠٠٦ ص ٥٧ - ٥٩



التمويل المصرفي هو الأمان (*safety*) لقلّة المخاطر في مثل هذه المشروعات الاستثمارية وأهميتها بالنسبة للنظام الاقتصادي<sup>(١)</sup>

ومن صورة تمويل الجهاز المصرفي لهذه المشروعات يكون على أساس الاستثمار الثابت (*Flexed Investment*) في الأصول الثابتة كالأراضي والمباني والمنشأة والمعدات المستخدمة أو يكون عن طريق تمويل رأس المال العامل في المشروع والذي يستخدم لتمويل النفقات الاستهلاكية للمشروع ومن بين الصور تقديم قروض مجموعة من عدة بنوك ليتولى أحداها إدارة هذا القرض والتمويل عن طريق خطابات الضمان لفتح اعتمادات لدى مصارف محلية أو أجنبية والمؤسسات المالية الدولية لأغراض التمويل بالإضافة إلى ترويج الأوراق المالية خاصة السندات لتمويل عن طريق بورصة الأوراق المالية أو توزيعها على المصارف الأخرى<sup>(٢)</sup>

وان هذه التحولات الكبيرة في نشاط الجهاز المصرفي اشتمل على الوظائف التقليدية والوظائف الحديثة فبالنسبة للوظائف التقليدية هي منح قروض لأغراض استهلاكية وتقديم الخدمات الشخصية لعملاء المصرف في إدارة محفظة الأوراق المالية والاستشارات المالية الفنية وتمويل شبكات البحث والتطوير والابتكار التي من شأنها تقديم سلع جديدة أو إنتاجها بتقنية عالية وبكلفة اقل والتوسع في مجالات المصرف الآلي وخدمة تحويل الأموال الكترونيا وإصدار بطاقات الائتمانية المصرفية مثل (فيزا كارد - *Visa Card*) و(ماستر كارد - *Master Card*)<sup>(٣)</sup>.

(١) نفس المصدر ص ١٢٣ - ١٢٦

(٢) عبد الفتاح، رشدي صالح، نفس المصدر ص ٣٠٣ - ٣٠٥

(٣) القطاع المصرفي العربي النشرة المصرفية العربية، مصدر سبق ذكره ص ٥٦

وضمن إطار الصيرفة الشاملة دخلت وظيفة الصيرفة الاستثمارية (*Investment Banking*) بتغطية الإصدار الجديدة (*Under Writing*) وتوفير السيولة النقدية الكافية لشراء الأوراق المالية ثم بيعها للجمهور والمستثمرين لحساب الشركات المصدرة وتقديم النصح المالي حول كيفية الإصدارات الجديدة (للأسهم والسندات) عند تأسيس الشركات أو المنشآت الجديدة أو عند زيادة رأسمال للشركة<sup>(١)</sup>.

وان أداء هذه الوظائف لا يمكن ألا من خلال الجهاز المصرفي والذي يكون بمقدوره على اختراق الأسواق المالية وإيصال المفعول الفوري إلى مختلف زوايا الاقتصاد الوطني وخلاياه ولكي يتمكن الجهاز المصرفي واهم الهياكل في البنية المالية التحتية من الوصول إلى تحقيق أهدافه التأثيرية يجب أن يتمتع بالصفات التالية:

#### آ) الإدارة السليمة للمصارف

تعتبر الإدارة السليمة للمصارف الخطوط الأولى في دفاعات الاستقرار المالي حيث أن الجهاز المصرفي يتخلف عن الشركات لان انهيار إحدى المصارف يؤثر على دائرة أكثر اتساعا ويحدث أثارا سيئة على الاقتصاد الوطني بأسره فعندما تنهار شركة أو منشأة معينة في إحدى القطاعات الاقتصادية لا تؤثر على القطاع نفسه دون غيره لان هناك شركات ومنشآت تعوض عن الشركة التي تنهار بينما إذا انهار احد المصارف يؤثر على أطراف أخرى داخل النشاط الاقتصادي وهذه الأطراف هم المؤسسين والعملاء والمتعاملين في سوق الأوراق المالية مما يخلق حالة

---

(١) محمد، عبد اللطيف يوسف، في قضايا التنمية العربية (١٩٨٥ - ١٩٩٥)، الصندوق العربي للإنماء

من عدم الثقة ليس بالمصرف الذي انهار وإنما على عموم الجهاز المصرفي<sup>(١)</sup>.  
أذن استقرار القطاع المالي يستند على الإدارة السليمة للمصارف والإدارة الكفاء هي التي لا تسمح للمصرف بحياسة أصول ذات نوعية متدنية المخاطر وغير ملائمة ولهذا تقوم الإدارة الكفاء في المصرف بتنوع أصول المخاطر واتخاذ قرارات سليمة بشأن إدارة أصول المصرف ونوعية الائتمانات الممنوحة إلى جهات ذات مصداقية على الإيفاء بالتزاماتها، وهذا يشترط ويشكل وثيقة على درجة عالية من النزاهة، فبالرغم من الضوابط الكمية المباشرة في المراقبة على إدارة المصارف فيجب أن تكون إدارة المصرف حاصلة على تدريب كاف وخبرة تمكنها من القيام بمهمتها الملقاة على عاتقها على أحسن وجه، وتؤمن الإدارة السليمة بإنشاء نظم ومعلومات والمراقبة الداخلية الجيدة وذلك لضمان ألا تكون سلطة اتخاذ القرارات التي تؤثر على حقوق وواجبات المصرف مركزة في يد شخص واحد فقط مطلقاً، وهذا يسمى مبدأ (العيون الأربع) وان المصرف الذي يتمتع بالإدارة السليمة يجب أن يكون لديه إجراءات تحوطيه للموافقة على الائتمانات والحد من عنصر المخاطر، وتكون هذه الإجراءات موثقة بشكل سليم، وان تقوم إدارة المصرف بتفويض المسؤولية نحو ملائم لمختلف مستويات الإدارة<sup>(٢)</sup>

وثمة ضرورة للضوابط الداخلية الفعالة للتأكد من سلامة الإجراءات الموضوعية وعدم السماح للمصالح الخاصة بأن تؤثر على القرارات، ويحتاج مجلس إدارة المصرف إلى ممارسة الرقابة الفعالة على الإدارة باستخدام التدقيق والمراجعة

---

(١) الحكم المؤسسي السليم في المصارف العربية والمؤسسات المالية، اتحاد المصارف العربية، بيروت - لبنان ٢٠٠٢، ص ٦٨ - ٧١

(٢) نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل ج ٢، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥، ص ٢٤ - ٢٥

(٣) الحكم المؤسسي السليم في المصارف العربية، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨ - ١٤٩

الداخلية والخارجية، حتى يتأكد بنفسه وكذلك حاملي الأسهم والبنك المركزي من أن إدارة المصرف تضطلع بدورها ووظائفها بكفاءة بما يحقق مصالح المصرف ككل وينبغي لمجلس الإدارة أيضا أن يتأكد من وجود علاقة سليمة بين المصرف وأصحابه وبين البنك المركزي وتقادي حدوث تضارب بين هذه الجهات.

### ب) العمق المالي والمصرفي Financial Depth and Banking

تستدعي السياسة النقدية الناجحة والسياسة المالية المؤثرة وجود هيكلية مصرفية متطورة وراسخة ولا يكفي أن نقول أن بلد ما يتوفر لديه جهاز مصرفي يتألف من بنك أو عدة بنوك، فالسوق المصرفية الذي يتلقى عادة أشارات السياسة النقدية من البنك المركزي ينبغي أن يتمتع بالعمق والاختراق للاقتصاد الوطني، ونعني بكلمة العمق المالي، بهذا الإطار الحجم النسبي للسيولة العامة (عرض النقد بالمفهوم الواسع  $M2$ ) بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

جدول(٥)

#### العمق المالي للجهاز المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٠)

السنة	عرض النقد $M2$ (مليون دينار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	العمق المالي (%)
٢٠٠٣	٥٧٧٣٦٠١	٢٨٥٨٦٠٠٠	٢٠.٠
٢٠٠٤	١٠١٤٨٦٢٦	٥٣٢٣٥٠٠٠	١٩.٠
٢٠٠٥	١١٣٩٩١٢٥	٧٣٥٣٣٠٠٠	١٥.٠
٢٠٠٦	١٥٤٦٠٠٦٠	٩٥٥٨٨٠٠٠	١٦.٠
٢٠٠٧	٢١٧٢١١٦٧	١١١٤٥٥٨١٣	١٩.٠
٢٠٠٨	٢٨١٨٩٩٣٤	١٥٧٠٢٦٠٦٢	١٨.٠
٢٠٠٩	٣٧٣٠٠٠٣٠	١٣٩٣٣٠٢١١	٢٦.٠
٢٠١٠	٥١٧٤٣٤٨٩	١٧١٩٥٦٩٧٥	٣٠.٠

المصدر: بيانات البنك المركزي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة

### الجدول من عمل الباحث

نلاحظ من الجدول أن العمق المالي للجهاز المصرفي في أحسن الأحوال لم يتجاوز (٣٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن الجهاز المصرفي غير قادر على اختراق الاقتصاد الوطني، ومن الصعوبة بمكان أن نقول الجهاز المصرفي يؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغت هذه النسبة على سبيل المثال لا الحصر في البحرين (١٢٣٪)<sup>(١)</sup>.

أما العمق المصرفي فنعني به الحجم الإجمالي للأصول المصرفية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت هذه النسبة (٧٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تقديرات البنك الدولي، والذي أشار إلى صعوبة استخراج النسبة بسبب أن موازنة مصرفي الرافيدين والرشيدي تخضع لعملية هيكله لتعثر ديون الحكومة والقطاع الخاص على حدٍ سواء، وأن موجودات هذين المصرفين يمثلان حوالي (٧٠٪) من موجودات الجهاز المصرفي العراقي، بينما تصل هذه النسبة في دول الجوار ما بين (٩٥٪-١٢٠٪)، أما نسبة انتشار الخدمات المصرفية بالنسبة إلى الكثافة السكانية (الكثافة المصرفية) والتي تقاس كل (١٠ آلاف نسمة) تحتاج إلى مصرف واحد، ولم يصل الجهاز المصرفي العراقي إلى هذه النسبة حيث بلغت الكثافة المصرفية (٣٦٧٣٩)<sup>(٢)</sup>، وأن درجة استجابة الجهاز المصرفي للإشارات التي أطلقها البنك المركزي تعتمد بصورة كبيرة على سعة الهيكلية المالية بالنسبة للاقتصاد ككل وعلى درجة شمولية، هذه الهيكلية للسوقين النقدي

(١) الاتجاهات الاقتصادية سلوكية القطاع المصرفي، الاسكو، مصدر سبق ذكره ص ٣٠-٣٢

(٢) جمهورية العراق، نظرة عامة على القطاع المالي/ تنمية وتمويل القطاع الخاص، مجموعة التنمية الاجتماعية

والمالي، وقد أفرزت أدبيات الاقتصاد المالي إلى أهمية وجود درجة عالية من السيولة النقدية بالنسبة إلى حجم الاقتصاد لترسيخ معدلات التنمية الاقتصادية الشاملة<sup>(١)</sup>

أن العمق المالي والمصرفي من شأنه أن ينقل القرار النقدي من منبعه (البنك المركزي) إلى مختلف الخلايا الاقتصادية بانتشار واسع ويتحقق هذا الانتشار عن طريق التأثير على احتياطات البنوك، بعكس الندرة النسبية للسيولة وللأموال القابلة للاقتراض (*Loan able Funds*)

وقد يبدو لوهلة ما أن العمق المالي والعمق المصرفي في الاقتصاد لبلد ما، من شأنه أن يزيد من صعوبة رسم السياسات النقدية، وذلك بسبب صعوبة السيطرة على حجم اكبر من كلفة الدين العام وحجم الائتمان، ألا أن الواقع غير ذلك تماما، إذ أن فعالية السياسة النقدية تتناسب طرديا مع تكامل البنية المالية التحتية ونضجها وكفاءتها، أكثر من تأثرها بحجم كلفة الدين العام أو الائتمان العام، إلا أن من الضروري من جهة أخرى الانتباه إلى خاصية المصارف المعروفة بالقدرة على خلق الودائع، وهي خاصية معروفة لدى الدارسين السياسة النقدية ويجب الانتباه إليها أثناء وضع أسس السياسة النقدية والطريقة العملية للتغلب على قدرات الجهاز المصرفي على خلق الودائع وبالتالي الائتمان، وهي رفع نسبة الاحتياطات القانونية على الودائع، التي تضعف معها قدرة الجهاز المصرفي على خلق الودائع، أي استخدام الأدوات غير المباشرة<sup>(٢)</sup>.

وبمثل ما تستدعي السياسة النقدية وجود جهاز مصرفي متكامل لتحقيق

---

(١) خليفة علي ضو، أداء السوق المالي وقطاع البنوك والنمو الاقتصادي في البلاد العربية، ندوة القطاع المالي

في البلدان العربية، مصدر سبق ذكره ص ١٨٣

(٢) نفس المصدر ص، ١٩٠-١٩١

الغايات النقدية، وهي مكافحة التضخم عن طريق ضبط الائتمان الكلي فإن السياسة المالية المؤثرة تستدعي أيضا توفيرها حال الاتفاق التي لا تتجاوز التحصيل أو الجباية العامة عن طريق استغلال وفورات السوق النقدي وسوق رأس المال بأشكال الدين العام المختلفة، ويلبي الجهاز المصرفي حاجات الدولة الافتراضية لحيازة الأوراق المالية الحكومية قصيرة ومتوسطة الأجل وبذلك يلعب الجهاز المصرفي دورا أساسيا إلى جانب سوق رأس المال في توجيه سياسة الاقتراض العام، ويتعذر بطبيعة الحال، تصميم سياسة مالية ذات كفاءة من حيث كلفة الاستقراض وتوزيع أجاله من دون جهاز مصرفي يتمتع بالصفات التكاملية في توزيع أعماله ونشاطاته<sup>(١)</sup>

### ج) التحرر من القيود وسهولة انسياب الأموال

تفترض السياسة النقدية وجود جهاز مصرفي غير مكبل بأشكال القيود المختلفة، الأمر الذي يتيح حرية للوحدات المصرفية بالتحرك السريع تجاوب مع مختلف المؤشرات التي تعكس الاستغلال الأمثل للموارد المالية وقد تختلف وجهات النظر حول درجة الرقابة على أعمال البنوك وضرورات تغير العمل المصرفي أو إعفائه من القيود ولا سيما حينما يتعلق الأمر بالقيود الخاصة المعروفة بالقيود الحصافية (*Prudential*) ففي هذه الحالة نلاحظ وجود تيارين فكريين متناقضين، أولهما يدعو إلى التوسع بالقيود التي تكفل سلامة الأعمال المصرفية ويشمل ضمن هذا التصور الميل نحو التشرذم دوليا بما في ذلك قيود بازل الدولية (*Basel II*) وقواعد السيولة الجديدة للرقابة المصرفية عبر الحدود وثانيهما: التوجه الذي يفضل توسيع هامش الحريات البنكية والتوسع في إلغاء القيود بما في

(١) سوزان لرين، وآخرون، العمل المصرفي في سبيل التنمية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي،

ذلك الاتجاه القائم في الولايات المتحدة الأمريكية نحو إلغاء القانون الذي يقيم الحواجز بين السوق النقدي وسوق رأس المال<sup>(١)</sup>.

وتستند دعوى التوسع في إلغاء القيود ليس فقط أهمية تأكيد الرقابة المصرفية الذاتية وتأكيد رقابة البنك المركزي الإشرافية البعيدة (عن طريق تقديم البيانات المالية وتحليل الميزانيات) وإنما أيضا إلى التأكيد المزايا الكبيرة لوجود قدرة انسياب للأموال تكفل الاستغلال الأمثل للموارد المالية وتمنع وجود تشوهات (*Distortions*) في الجهاز المصرفي وتأتي أهمية أسعار الفائدة المصرفية وتجنب تقيدها في مقدمة هذه القيود<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان تحرر الجهاز المصرفي من القيود التي تكبل حركته وتشل حركة انسياب الأموال والاحتياطات الضرورية للسياسة النقدية والمالية الناجحة ولاسيما القيود الشائعة والخاصة بتحديد أسعار الفائدة من البنك المركزي بعيدا عن محركات السوق المصرفي<sup>(٣)</sup>، فإن الأكثر ضرورة في أحكام السياسة النقدية ألا تكون القيود موجهة تمييزيا إلى فئة من المصارف أو بضعة منها ولهذا فمن الضروري تجنب أحداث تشوهات في الجهاز المصرفي وكفائته عن طريق توجيه نوع من أنواع القيود نحو مصرف معين بسبب ضعف في سلامته أو منح تراخيص لمصارف جديدة مع تغيير عملياته أو أنواع من نشاطاته بالنسبة لبقية المصارف وقد أقدمت بعض البلدان النامية على التصرف على هذا النحو كأسلوب لتغيير التراخيص واثبت هذا الأسلوب مع الزمن، عدم جدواه وضرورة مساواة المصارف الجديدة والقديمة في شروط التراخيص والفاصل بينهما المنافسة

---

(١) نيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، اتحاد المصارف العربية، ج ١، بيروت، ٢٠٠٥ ص ٨٧.  
 (٢) التوقعات والتنبؤات النقدية والمالية، العدد رقم ١ / اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكو) الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٥ ص ١٩.  
 (٣) نفس المصدر السابق، ص ٢٢.



لمن هو الأقدر والكفاء<sup>(١)</sup>

#### د) السلامة التنافسية وتنوع المنتجات

تتوقف قدرة الجهاز المصرفي على التجاوب مع السياسة النقدية والسياسة المالية على سلامة الوحدات المصرفية أساسا وذلك لأن الوحدات المصرفية التي لا تتمتع بأوضاع مالية صحيحة وبسيولة للملائمة تبقى خارج التجاوب والتحرك وفق أشارات أسعار الفائدة إذا كانت السلطة النقدية تستعمل قناة السوق المفتوحة أو قناة إعادة الخصم، كما تبقى خارج هذه الدائرة إذا كانت السلطة النقدية تستعمل قنوات النسب المالية للملاءة والسيولة وقناة السيطرة على الائتمان بالأدوات المباشرة<sup>(٢)</sup> وينطبق ما تقدم، ولكن بصورة أهم بالنسبة للأهداف البعيدة للسياسة النقدية والمالية، أي أهداف التنمية ومكافحة البطالة على وجود وحدات مصرفية قادرة على التنافس والمزاومة وعلى تنويع المنتجات النقدية والاستثمارية، ذلك لأن المنافسة هي بمثابة صمام الأمان بالنسبة لكفاءة الجهاز المصرفي وعدم استغلال السياسات التي تدفع هيكل الفوائد إلى أعلى وفي غياب المزاومة يمكن للجهاز المصرفي تعظيما لربحيته، رفع هوامش الربح وتعطيل إلية السوق وتشويه أمكانية استغلال الموارد، لا سيما إذا كان الأمر في سوق يخلو من القيود ويسمح للجهاز المصرفي من الناحية النظرية بإمكان التواطؤ وإملاء أسعار الفائدة على السوق أما تنوع المنتجات فمن شأنه أيضا تعزيز كفاءة السوق ومنح العملاء خيارات أوسع تعظيمهم أفضل المردود<sup>(٣)</sup>

---

(١) الشاهد، سمير محمد، الضوابط العامة للرقابة المصرفية أهميتها وأثرها، مؤتمر مصارف الغد، اتحاد

المصارف العربية، بيروت، ٢٠٠١ ص ٢٧٤

(٢) التوقعات والتنبؤات النقدية والمالية، الاسكو، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧

(٣) كارل هابر ماير، مقترحات بشأن الهيكل المالي الدولي الجديد وانعكاسات ذلك على النظم المالية العربية،

ندوة القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، عزيز، محمد الفينيش، صندوق النقد

العربي، أبو ظبي، نيسان ٢٠٠٠ ص ٦٠

## هـ) الشفافية

يعني تعبير الشفافية في معرض الحديث عن تطور البنية المالية والوضوح الكامل في مدلولات السياسة النقدية من جهة وفي انعكاسات هذه المدلولات على التعامل بين السلطة النقدية والبنية المالية التحتية من جهة أخرى وبين عناصر البنية المالية التحتية فيما بينها من جهة ثانية وفيما بين عناصر البنية المالية التحتية وجمهور المتعاملين من جهة ثالثة.

في ما يتعلق بشفافية مدلولات السياسة النقدية فأن فعالية السياسة النقدية تتطلب أن لا تتعارض السياسة النقدية غير المباشرة وإشارات تغير أسعار الفائدة مع إشارات القواعد الحمائية والحصافية (*Prudential*) التي تطلقها أيضا السلطة النقدية باتجاه سلامة أوضاع البنوك وسيولتها فليس من المفروض مثلا أن تتعارض سياسة رفع أسعار الفوائد مع سياسة تنزيل نسب احتياطي أو رفع نسبة الائتمان الودائع<sup>(١)</sup>.

وفي ما يتعلق بشفافية العلاقة بين مكونات البنية المالية ذاتها والتعامل فيما بينها فإنه من الضروري الانتباه إلى أن الجهاز المصرفي مطالب أن يحافظ على علاقة متزنة فيما بينه وبين المؤسسات المساندة وأسواق رأسمال ولا سيما سوق الأوراق المالية (البورصة) وشفافية العلاقة بين مكونات البنية المالية في الواقع هي شفافية مفقودة في معظم الأحيان بسبب تعدد الجهات الإشرافية على أسواق رأسمال وفقدان أدوات التنسيق، فباستثناء عدد محدود من بلدان التي حصرت على وجود نوع من العلاقة التنسيقية بين السلطات النقدية وسلطة الرقابة والأشراف على السوق المالي فأننا نلاحظ أن السلطات النقدية لا تتابع في مجريات الأمور في سوق الأوراق المالية ألا عند تجاوز أسعار الأسهم في هذه السوق الخطوط

---

(١) كارل هابر ماير، مصدر سبق ذكره ص ٧٦

الحمراء ارتفاعاً أو هبوطاً على أساس الحكمة التقليدية أن السلطات النقدية يجب ألا تتدخل في أوضاع الأسواق المالية وهذه الحكمة لا تصح في الكثير من المواقف عندما تكون السلطة النقدية مراقبة للأوضاع الاقتصادية بشكل عام<sup>(١)</sup>، والمقصود بعبارة شفافية العلاقة بين مكونات البنية المالية هو أن تعكس بيانات الجهاز المصرفي بجلاء مدى اعتماد السوق المالي في تحركاته على الائتمان المصرفي لتكون هذه المعلومات موضع الدراسة لدى السلطة النقدية في أثناء اتخاذها القرارات، ضغطاً أو توسيع الائتمان وتغيير كلفته<sup>(٢)</sup>

إما شفافية مكونات البنية المالية تجاه الجمهور والمتعاملين فإنها الأكثر أهمية وخطورة فمن الأهمية بمكان أن تعكس البيانات المصرفية التكاليف الحقيقية للائتمان والخدمات المصرفية الأخرى لا لغرض تدخل السلطة النقدية لتحديدها وإنما للاستعانة بها في تقديرها تدخل من السلطة النقدية وكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات المالية مثل بنوك الاستثمار وأسواق الأوراق المالية<sup>(٣)</sup>

### المراقبة على الجهاز المصرفي

كان اثر الائتمان المصرفي على عرض النقود السبب المباشر في المراقبة على نشاطها وتحديد هذا الأثر دون أحداث اثار سلبية على عرض النقد بما يفوق قدرة النشاط الاقتصادي وظواهر العوامل التضخمية مما يتطلب وجود بنك مركزي هذا كان منتصف القرن السابع عشر أما في القرن العشرين في عقدي السبعينات والثمانينات فقد طرأت تغيرات كبيرة على النشاط المصرفي يأتي في فيها

(١) نفس المصدر ص ٥٩

(٢) هرناندو دي سوتو، سر رأس المال، مصدر سبق ذكره ص ٤٣

(٣) الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي / الإمارات ٢٠٠٤،

التحولات الاقتصادية والأزمة العالمية التي شهدتها العالم آنذاك بظاهرة التضخم أركودي والتحول نحو الأدوات النقدية غير المباشرة وتحرير أسعار صرف العملات وإلغاء نظام بترينون وودز، الذي حدد صرف العملات مقابل الدولار الأميركي والتحويلات الكبيرة التي طرأت أيضا على النشاط المصرفي وتحويلها نحو الصيرفة الشاملة، والذي استندوا بدرجة أساسية على التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى عوامة النشاط المصرفي جعلت البنوك المحلية تتنافس مع البنوك الأجنبية التي فتحت نقاشا عالميا عند المقارنة كفاءة الأطر التنظيمية<sup>(١)</sup>.

وان أزمة المديونية للبلدان النامية مع البنوك الدولية في عقد الثمانينات سببا دفع المجتمع الدولي إلى البحث عن إدخال الممارسات العالمية وتحديد معايير النشاط المصرفي، كانت تلك ابرز العوامل التي دفعت السلطات النقدية البحث عن سبل تكفل سلامة الجهاز المصرفي من الانهيارات قد تحدث نتيجة لنشاط الجهاز المصرفي والمخاطر التي يتحملها نتيجة لذلك، ولم يعد الحديث ممكن عن الضوابط الإدارية في مراقبة الجهاز المصرفي (الأدوات المباشرة) في ظل تحول السياسة النقدية للأدوات الغير مباشرة تعتمد على آليات السوق، والتي يمكن الجمع بينهما في المراحل الأولى من التحول بحيث تكون نسبة الطلب للسيولة على الناتج المحلي الأجمالي يساوي واحد عدد صحيح<sup>(٢)</sup>، ألا أن في بعض الأحيان تكون الأدوات غير المباشرة هي أيضا غير مناسبة لبعض الحالات، لذلك تستخدم السلطات النقدية أساليب أخرى للرقابة على الجهاز المصرفي وهذه الأساليب تشمل

(١) السياسات النقدية في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨ - ٥٩.

(٢) وليم الكسندر وآخرون، استخدام أدوات غير مباشرة في السياسة النقدية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد ١٩٩٦٣، ص ١٤.

في التعليمات التي توجهها السلطات النقدية إلى الجهاز المصرفي واستخدام الإقناع الأدبي أو المعنوي في أتباع سياسة ائتمانية لا تتعارض مع توجهات السلطة النقدية، والتي تهدف إلى إيجاد آلية تتوازن فيها عرض الائتمان مع الطلب عليه، مع تقليل مخاطر الائتمان المصرفي<sup>(١)</sup>.

تتعرض البنوك إلى حالة العسر المالي عندما لا يوجد توازن بين الاعتبارات التي يتطلبها العمل المصرفي الثلاثة، وهي (الربحية، وتوفير السيولة، والأمان)، بينما تحاول البنوك الحصول على أعلى ربحية ممكنة فيكون ذلك على حساب تقليل السيولة وارتفاع درجة المخاطر وعندما تكون مطلوبات المصرف (الالتزامات للغير) اكبر من موجودات وأصول المصرف، فان تعرض المصارف إلى حالة إفسار (*Insolvency*) وما تبعه إلى الإفلاس (*Bankruptcy*) ولهذا تحاول السلطات النقدية من خلال ممارسة الرقابة الوقائية والتي تمثل السيطرة على الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية غير مصرفية دون تقيدها، وأن إخضاعها لعوامل الاستقرار والتطور والنمو دون مخالفات تضر بالنشاط المالي وتقليل المخاطر ووضع الحدود الدنيا لكفاية رأس المال والمحافظة على نسبة ملائمة في السيولة، وكذلك يمارس رقابة الأداء من خلال الرقابة على أداء الجهاز المصرفي من خلال متابعة البيانات التي تضعها المصارف عند نشاطها، وتؤدي أيضا الرقابة الحمائية على الجهاز المصرفي في تقديم الدعم لها باعتبارها الغرض الأخير للجهاز المصرفي تعد تعرضها للمخاطر كبيرة تفوق قدرة المصرف، أن استخدام كل هذه الأدوات النقدية والأساليب تعتبر عن طبيعة وظيفة السلطة النقدية في تمويل النشاط الاقتصادي من خلال الجهاز المصرفي والمحافظة على الجهاز المصرفي من أي انهيارات قد تحدث لمحافظة على استقرار أسعار الفائدة وتدفق السيولة التي

(١) الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية، مصدر سبق ذكره ص ٦-٧

تؤثر على استقرار الأسعار في النشاط الاقتصادي وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي شامل يحافظ على سير النظام الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة<sup>(١)</sup>.

بعد أزمة المديونية في عقب الثمانينات من القرن الماضي دفع الدول المتقدمة النمو كمجتمع مصري في دولي إلى البحث عن أفضل الممارسات العالمية وتحديد معايير النشاط المصرفي، حيث تخوفت تلك البلدان في غياب التنسيق قد تستجيب لأغراء أرخاء معايير رأس المال أو قد تنغمس في التساهل التنظيمي من أجل حماية بنوكها المحلية وربما تعزيز قدرتها التنافسية، ولاستبعاد هذه الإجراءات وتقليل المخاطر على نظام المدفوعات العالمية إلى أدنى حد ممكن لذلك قامت لجنة بازل\* التابعة لبنك التسويات بصياغة الاتفاقية الأولى، والتي سميت لجنة بازل الأولى<sup>(٢)</sup> (*Basel I*) وفي عام ١٩٨٨ تم التوقيع على هذه الاتفاقية التي انصب اهتمامها على كفاية رأس المال وقد صنفته إلى قسمين، القسم الأول رأس المال الأولي أو الأساسي والتي عرفته الاتفاقية بأنه مجموعة الأسهم العادية والإرباح المحتجزة وفائض رأسمال والاحتياطيات الرأسمالية أما القسم الثاني من رأس المال والذي تعرفه برأس المال المساند وهو يتألف من مخصصات خسائر القروض والأسهم الممتازة التي يزيد استحقاقها على (٢٠) سنة والدين الثانوي الذي يزيد أجل

(١) عمر، محمود عبد السلام، التطورات الأخيرة في نشاط لجنة بازل، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان / الأردن العدد / ١، ١٩٩٦، ص ١٦ - ١

\* بازل: مدينة سويسرية وهي مقر بنك التسويات النقدية (*Bank of International settlement*) وهذه اللجنة تدرس الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية على الجهاز المصرفي، وتضم هذه اللجنة عشرة دول هي (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، اسبانيا، السويد، سويسرا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية)

(٢) نيبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، ج ١، مصدر سبق ذكره ص ٣٦ - ٣٩

استحقاقه الأصلي على (٦) سنوات والاحتياطيات الرأسمالية غير المفصح عنها والأدوات الرأسمالية المختلطة، وتشتترط هذه الاتفاقية أن رأس المال الأساسي لا يقل عن (٤٪) من مجموع رأس المال (القسمين الأول والثاني) وإلا يقل مجموع رأس المال عن (٨٪) من مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر بالإضافة إلى أن هذه الاتفاقية أكثر شمولاً في تقييم المخاطر بتوسيع مفهوم رأسمال الإلزامي الذي يشمل خارج الميزانية العمومية وذلك عن طريق تفسير أحجام الانكشاف تلك إلى ما يعادلها من المراكز المدرجة في الميزانية العمومية والهدف من وراء ذلك هو حمل البنك على تسجيل أحجام الانكشاف التي كانت من قبل لا تلاحظ أو التي تميل البنوك إلى إغفالها عن تقدير رأس المال الإلزامي في عام ١٩٩٩ وضعت اللجنة صياغة رسمية لاتفاقية بازل الثانية (*Basel II*) التي عالجت مواطن الضعف في الاتفاقية الأولى<sup>(١)</sup>.

### الجهاز المصرفي العراقي وتطبيق مقررات لجنة بازل

أن البلدان المتقدمة النمو تواجه صعوبات كبيرة في تطبيق معايير لجنة بازل في فرض شروط كفاية رأس المال (الركيزة الأولى) صوب زيادة الرقابة وتطويرها (الركيزة الثانية) والاضباط وفق شروط السوق (الركيزة الثالثة) وهذا يستلزم التكنولوجيا والابتكار على مشكلات أكثر من ذلك بكثير في الجهاز المصرفي العراقي.

فان مسألة الرقابة في كيفية إدارة البنوك تتوقف على كفاءة إدارة المصرف الذي لديهم الدراية الكافية في استخدام الأدوات الجديدة في السوق المصرفية والكيفية التي يتم فيها وضع نماذج رياضية وهذه واحدة من اكبر العقبات التي يواجهها الجهاز المصرفي إضافة إلى أن تدريب الموظفين والمسؤولين ذوي القدرات

(١) الملامح الأساسية لاتفاق لجنة بازل II والدول النامية، مصدر سبق ذكره ص ١٩

المتقدمة في الجهاز المصرفي تواجه الكثير من المشكلات في إيجاد البيئة الملائمة التي توفر لهذه العناصر الاستفادة من التدريب والتقدم في التنظيم المصرفي<sup>(١)</sup> ومن خصائص النظام المالي في الاقتصاد العراقي النسب المرتفعة في المخاطر والمتأتية من جوانب الضعف في النظامين القانوني والمحاسبي التي تؤدي إلى عدم تطابق المعلومات بين المقرضين والمقترضين وبين الوسطاء الماليين ويتحمل البنك المركزي والجهة المشرفة على تطبيق المعايير المحاسبية ولهذا فأن تطوير أداء البنك المركزي على أيدي ذوي اختصاص السياسة النقدية والتي بدورها يعتمد على كفاءة أداء الإدارة الاقتصادية وأيضا في القوانين بحل إشكاليات النظم القانونية واطر المعايير المحاسبية لضمان توفير معلومات متجانسة ومتطابقة بين المقرضين والمقترضين والوسطاء الماليين بالإضافة إلى التحديد الواضح لحقوق الملكية لضمان محدد للعقبات القانونية الذي من شأنه تقليل المخاطر في النظام المالي ويمكن أن يسرع تقلبات أسعار السوق بشكل واضح الذي ينعكس على شكل مخاطر الائتمان<sup>(٢)</sup>

ووفقا للركيزة الثالثة العمل وفق شروط السوق فأن هذه الركيزة تواجه الكثير من الصعوبات، حيث أن اكبر حصة في السوق المصرفية تعود إلى الدولة ولهذا تقدم هذه البنوك قروض كبيرة الحجم إلى المشروعات والمنشآت إلى القطاع العام والتي بدورها تعتمد على الموازنة العامة للدولة وبالتالي تفقد هذه القروض المتعثرة جدواها الاقتصادية وهذه آلية لا تعتمد على آليات السوق وحيث أن إعادة هيكلة المشروعات والمنشآت القطاع العام المملوكة للدولة تعتمد وبشكل كبير

(١) سمير محمد الشاهد، مصدر سبق ذكره ص ٢٦٤ - ٢٦٥

(٢) نبيل حشاد، بازل II والمصارف العربي، قضايا واعتبارات التطبيق العملي، النشرة المصرفية العربية،

اتحاد المصارف العربية، حزيران ٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره ص ٨٩ - ٩٠



على إصلاح سوق العمالة والتي هي بدورها تعتمد على توفير الضمان الاجتماعي الذي لا زال متعثراً في الاقتصاد العراقي مما يعني ربط تعامل الجهاز المصرفي وفقاً لآليات السوق مع وجود ضمان اجتماعي وقد بدأ فعلاً بهذا الاتجاه من خلال الرواتب التقاعدية ومنح الرعاية الاجتماعية<sup>(١)</sup>.

وهناك صعوبات تواجه البلدان النامية في إخضاع المصارف العملاقة للانضباط وفق شروط السوق بسبب تحصين هذه المصارف من قبل المؤسسة السياسية وهذا ناتج عن زيادة حصة الدولة في القطاع المصرفي لذلك قامت العديد من البلدان النامية إلى إعادة هيكلة مصارفها وتحويلها من القطاع العام إلى القطاع المصرفي التي تعمل وفق شروط السوق<sup>(٢)</sup>. والانصياع لتعليمات وتوجيهات السلطة النقدية، وضمن هذه الآلية قامت البلدان النامية بدمج البنوك المحلية لمواجهة المنافسة المتزايدة من البنوك الأجنبية والاعتماد على أفضل رسملة، وبسبب عدم الاستقرار في البيئة الاستثمارية التي تكون طاردة للاستثمارات المالية الأجنبية، فإن عمليات الدمج تؤدي بالتالي إلى تقليل المنافسة في السوق المصرفية، ولهذا يعتمد الإصلاح في القطاع المصرفي على حد بعيد على توفير بيئة استثمارية (مناخ استثماري) لكي تتمكن من تطبيق الركيزة الثالثة<sup>(٣)</sup>.

ومن اكبر المعوقات التي تواجه الركيزة الثالثة في الاقتصاد العراقي هو سوق مالي ضحل، وهو بدوره يحد من منافسة الجهاز المصرفي في الوساطة المالية، وعندما تكون أسواق للأسهم والسندات أو تكون قائمة ولكنها متردية السيولة بدرجة كبيرة، الذي يعود إلى تمركز الملكيات في السوق وهي الصفة الدائمة

(١) هرناندو دي سوتو، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩

(٢) الهندي، عدنان، القطاعات المصرفية العربية في مواجهة متطلبات اتفاقية بازل الجديدة لكفاية الأموال

الخاصة، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد ٢٥٩ تموز ٢٠٠٢ ص ٦٨ - ٦٩

(٣) الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية، مصدر سبق ذكره ص ٢٩ - ٣١

تقريباً في سوق الأوراق المالية، حيث تعود ملكية الشركات إلى العائلات المالكة أو تمركز الأسهم للشركات في أيدي محدودة، مما يضعف إنتاج المعلومات وعدم الاستفادة منها في السوق المالية، ويصبح من الغير ممكن تطبيق العديد من مقررات اللجنة التي تعتمد على شفافية الأسواق التي تعمل بكفاءة عالية في إخفاء الانضباط على الإدارة السليمة للشركات (الحوكمة)<sup>(١)</sup>.

### البنى المؤسساتية ومقررات لجنة بازل للقطاع المصرفي العراقي

يعتبر التنظيم المصرفي ضروريا لتحدي للزامات المالية الخارجية، والجهاز المصرفي يعمل بصورة وثيقة في نظام الدفع الذي يتوقف على موضوعية كفاءة سير اليات اقتصاد السوق، فان اثر العدوى المالية قادم من اتجاهين الأول فشل أي بنك (مصرف) قائم على الدوام ومن الضروري حماية المودعين والحد من الظروف الاستثنائية من الخسائر التي يتحملوها، والثاني المتأتي عبر الحدود (الخارجي) وخير مثال على ذلك أزمة المكسيك عام ١٩٩٤ وأزمة دول جنوب شرق آسيا ١٩٩٧ وأزمة المالية في صيف عام ٢٠٠٧، وبالرغم من أن الركائز الثلاث تقطع شوطا كبيرا في تطوير القطاع المصرفي إلا أنها تضع القطاع المصرفي في البلدان النامية في أسفل ترتيب المصارف العالمية، وهذا غير عادل بالنسبة لها فان أي منافسة لبنوك البلدان النامية مع المصارف العالمية العملاقة ترجح كفة هذه المصارف الأخيرة على حساب بنوك هذه البلدان لما تضع شروط لقياس الجدار الائتمانية والنماذج الرياضية المعقدة لقياس المخاطر الائتمانية وما يتطلب من كفاءة النظم القانونية والمعايير المحاسبية وكفاءة الإدارة للقطاع المصرفي هذه جميعها يتطلب توافر بنى مؤسساتية سليمة قادرة على المعالجات القانونية، ووجود هيئات تنظيمية

(١) نفس المصدر، ص ٣٢-٣٣

ورقابية تكون قادرة على تطبيق الأطر التنظيمية والمعايير المحاسبية المناسبة. وعلى أساس ما تقدم فإن الاقتصاد العراقي يحتاج إلى أربعة ركائز، الأولى البنى المؤسساتية التي يقع على عاتقها إنشاء هيئات التنظيم المصرفي، وعلى المشرعين باتخاذ إجراءات ذات مدلول ايجابي بسرعة عندما تواجهها مشكلة أو أزمة، ويفترض إن تؤدي القواعد والتنظيمات إلى إيجاد الحوافز الصحيحة في بيئة مالية تشهد تغير مستمرا سريعا. ومن المتوقع إن تستجيب هذه القواعد لاحتياجات السوق والمؤسسات بما تتسم به من التغير المستمر وليس العكس، ألا أن اغلب تجارب البلدان النامية لم تتمكن بعد من إيجاد هذه الركيزة (البنى المؤسساتية) وان وجدت فهي مهتزة وغير قادرة على ضبط المشكلات التي تواجه القطاع المصرفي السيطرة على الدمار الذي يمكن أن تسببه تلك المشكلات عندما يكون هناك قصور شديد في الأطر التنظيمية التي تحاول دائما اللحاق بالتغيرات في الأسواق والتغيرات المؤسسية<sup>(١)</sup>.

### نظام المقاصة والمدفوعات

لا يمكن للقطاع المالي بشقيه أن يؤدي عمله دون أن تكون هناك ضمانات كبيرة بأن الأوراق المالية سوف تسلم ويسدد ثمنها حسب ما هو متفق عليه، وفي المراحل الأولى من التطور قد تغلب على السوق العملات الثنائية، التي يتفق فيها الطرفان على موعد التسليم، ومع مرور الوقت يتحسن عمل السوق إذا كان هناك عموماً اتفاق فترات التأخير الزمني، التي ربما اختلفت حسب أنواع الأوراق المالية<sup>(٢)</sup>.

---

(١) البيلاوي، حازم، الإصلاح السياسي وإدارة الحكم، ندوة المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية، مصدر سبق ذكره ص ٢٥١-٢٥٢

(٢) سوزان كرين، ريشي غويل، التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٣، ص ٦-٨.

ونظراً لاهتمام البنك المركزي (السلطة النقدية) العام بتشجيع تنمية السوق الثانوية واهتمامه الخاص بقدرته على التأكد من اثر معاملات على الاحتياطات جاء توقيته الصحيح فيما يتعلق باحتياطات السوق السياسية يجب أن يقوم البنك المركزي بالدور القيادي في وقت مبكر في تشجيع السوق على وضع معايير التسليم والدفع، وتكون الشروط التي وضعها البنك المركزي لمعاملاته مع السوق في الأوراق الحكومية أو في سوق النقد احد العوامل الأساسية في تحديد المعايير العامة للسوق في تلك المجالات، واهم المعوقات التي تؤثر على سرعة ودقة نظام المقاصة والمدفوعات هو البنى المؤسساتية، التي تستطيع أن تشجع التطورات الملائمة للقطاع المالي، من خلال التعاون المشترك بين البنك المركزي والحرانة العامة في إيجاد نظام التداول تكنولوجياً حديثاً في بورصة الأوراق الحكومية، نظاماً للقيود الدفترية لتسجيل ملكية الأوراق وإجراءات في نفس الوقت للتسليم مع الدفع من خلال حسابات الإيداع بالبنك المركزي<sup>(١)</sup>.

ولهذا يلعب البنك المركزي ايضاً دوراً قوياً في دعم آليات سوقيه فعالة وأمنه للمقاصة والمدفوعات بسبب نفوذه المستمد من كونه أعلى سلطة نقدية، وهو كذلك المقرض الأخير للجهاز المصرفي، وهذه الأنظمة واليات تساعد على تحسين عمل المؤسسات المالية الوسيطة، من خلال تصفية إجراءات متعددة الأطراف عن طريق ضمانها للتسليم والدفع في الوقت الملائم، ويكون دور البنك المركزي في التأكد من أن الترتيبات والممارسات المتبعة آمنة قدر الإمكان، وبصورة خاصة، يجب أن تكون السلطة النقدية متأكدة من حصول المقاصة على خطوط ائتمان ملائمة من البنوك لمواجهة التزاماتها الممكنة الناشئة عن الإخفاق في التسليم والدفع<sup>(٢)</sup>.

(١) رالف شامل، وآخرون، القضايا الجديدة في مجال التنظيم المصرفي، مصدر سبق ذكره، ص ٦-٧

(٢) نفس المصدر، ص ١٠-١١

## اثر التكنولوجيا على نظام المقاصة والمدفوعات في نشاط الجهاز المصرفي العراقي

كانت ولا تزال التكنولوجيا بمثابة أداة تغير بالغة الأهمية في الجهاز المصرفي، وأصبحت واحدة من أهم حقائق الحياة اليومية المعاصرة، فكانت التطورات التكنولوجية تستخدم أهداف تغيرات أساسية في تقديم الخدمات المصرفية واستحداثها، وبدأ الناس ينظرون إلى أجهزة الصرف الآلي ليس باعتبارها مجرد أداة إضافية، ولكن باعتبارها وسائل لأحداث تخفيض حاد في تكاليف الخدمات المصرفية، وأدى إنشاء شبكات أجهزة الصرف الآلي في مختلف أنحاء البلدان وعلى المستوى الدولي إلى تبسيط الوظائف المصرفية، بما في ذلك العملات الأجنبية، بل وجعلها أكثر سهولة، وقد أحدثت قنوات التوصيل الجديدة المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة تغيرات عميقة في نشاط خدمات التجزئة في المجال المالي، حيث أدت التكنولوجيا تجزئة الخدمات المصرفية وتحول النشاط المصرفي في مجال الجملة إلى أكثر شفافية وأصبح يوفر أسعار مجموعة متنوعة جداً من الخدمات المصرفية في وقت واحد للمشاركين في الأسواق<sup>(١)</sup>.

وقد أدى استخدام النظم الدفع الالكترونية إلى ظهور الائتمان وبطاقة الائتمان وأجهزة الصرف الآلي، والنظم الالكترونية لتحويل الأموال عند نقطة البيع، إلى زيادة سرعة المدفوعات وكفاءتها مع الحد في الوقت نفسه من الحاجة إلى الاحتفاظ لودائع لدى البنوك.

وأدت التحسينات في تكنولوجيا المعلومات، بما انطوت عليه من تخفيض

---

(١) الصميدعي، محمود جاسم، رندية عثمان، التسويق المصرفي، دارا لمناهج للنشر و التوزيع، عمان -

تكاليف فحص المخاطر ومراقبتها، إلى تخفيض حواجز المعلومات أمام تطوير أسواق الأوراق المالية، وتنتج عن هذا زيادة في إصدار السندات والأسهم من جانب المشروعات الكبيرة والصغيرة في إن واحد، ومع التحسن في التكنولوجيا التقييم، فإن القروض والأصول التي كانت يحتفظ بها من قبل في الميزانية العمومية للوسطاء الماليين أصبحت سائلة وقابلة للتداول، كما أن الأصول التي كانت من قبل غير شفافة أصبحت الآن أوراقا مالية شفافة متداولة في الأسواق المالية<sup>(١)</sup>.

ويعود تسير قدر كبير مما سبق إلى قدرة الجهاز المصرفي والوسطاء الماليين الآخرين على تجزئة المخاطر وإعادة توليفها وتسعييرها بالشكل الملائم، فقد شهدت أسواق الأوراق التجارية والسندات نمواً قياساً إلى أسواق القروض المصرفية التي تحصل عليها المشروعات الكبيرة، وتحولت تمويل المشروعات التي لديها جدارة ائتمانية إلى التمويل المباشر من أسواق رأس المال، مع قيام البنوك التي تتعامل معها لتقديم الضمانات في شكل خطوط ائتمانية احتياطية.

وقد استفادت عمليات إعادة توليف المخاطر (*Repackaging of Risks*) استفادة هائلة من استحداث أدوات مالية جديد المتمثلة بالهندسية المالية والتي تعتبر جزءاً مهماً من أسواق الأوراق المالية الدولية، وبدأت تظهر في العديد من البلدان النامية مثل مصر، الأردن، وأدت الزيادة الهائلة في حجم الأسواق الهندسية المالية إلى تيسير تداول الائتمان وأسعار الفائدة وأسعار الصرف إلى خلق طلب على هذه المنتجات المالية، حيث يقوم الأفراد والمشروعات بالتغطية أو تحمل المخاطر، وأدت المرونة التي إتاحتها المبادلات والمشتقات المتداولة في البورصات وخارجها إلى

(١) البرزنجي، برهان عثمان حسين، الابتكارات الحديثة في أنظمة المدفوعات وتأثيرها في السياسة النقدية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، غير منشوره، ٢٠٠٧، ص ٣٦-٣٧

تخفيض تكاليف إدارة الميزانيات العمومية لدى المؤسسات المالية وغير المالية على حد سواء، وفي جانب العرض، أدى التقدم في الهندسة المالية إلى تمكين المؤسسات المالية من عرض مجموعة أكثر تنوعاً من المشتقات بتكاليف أقل، ولا تزال سيولة هذه الأسواق في ازدياد مستمر نتيجة التسعير في الوقت الحقيقي وزيادة المعرفة بالمشتقات<sup>(١)</sup>.

اتضح مما سبق اثر التكنولوجيا في تطوير القطاع المالي، فأن التقدم بتكنولوجيا الكمبيوتر ومعها طرق قياس الجدارة الائتمانية، فإنه يؤدي إلى تقليص جوانب عدم تماثل المعلومات بين المقرضين والمقترضين وتخفيض قيمة امتلاك المعلومات المحلية، فقد أدى ظهور شبكة الانترنت والنشاط المصرفي الالكتروني إلى تخفيض قنوات التسويق والإعلان والتوصيل وزيادة سهولتها، وذلك إلى جانب إتاحة قدر كبير من المرونة في تصميم المنتجات، وقد أدت هذه الابتكارات التكنولوجية إلى ضبط أوضاع النشاط المالي إجمالاً، وعن طريق زيادة وفورات الحجم الكبير التي تحققت في مجالات اقتناء المعلومات والبيانات، فالوسطاء الماليين يحققون الدخل أساساً من امتلاك المعلومات والخبرة، وتتطلب التكنولوجيا الجديدة القوية تكاليف ثابتة ضخمة لإقامة البنية التحتية للمعلومات والتسويق وخدمات العملاء وتشغيل نظم الدفع الالكترونية، ومن إرساء هذه البنية التحتية، فأنها تسمح للإطراف المساهمة فيها بتنفيذ مجموعة متنوعة من المهام المصرفية والمالية، ومن أشهر هذه الأنظمة وأكثرها استخداماً في الوقت الحاضر هو نظام (RTGS) (نظام التسوية الإجمالية الآنية على أساس الوقت الفعلي) وهذه المهام ملقاة على عاتق البنك المركزي الذي يؤسس الإطار التنظيمي والتشغيلي لهذا النظام، وقد استحدث هذا النظام في عام ١٩٩٩ في دول الاتحاد الأوروبي،

(١) نيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٩-٤١٠

للقيام بعمليات فوراً والذي يستوجب الاحتفاظ بهيكلها في التغطية التحويلات المصرفية والمالية مثل السندات الحكومية، بصفة أكثر الأنظمة الالكترونية منخفض التكاليف التسديدات عبر الحدود الدولية<sup>(١)</sup>.

اتضح مما تقدم أن المصارف العالمية والبلدان المتقدمة النمو أصبحت لا تعترف بالحدود السياسية للدولة، وعليه أصبحت المنافسة المصرفية عن طريق شبكة الانترنت، أي أن هناك عمل المصرف الالكتروني (*e-Banking*) وهذا ما يدعو إلى مواكبة هذه التطورات في هذا الاتجاه لكي تتمكن من تقوية أهم مقومات المنافسة في أسواقها الداخلية أو حتى الخارجية إذا تمكنت من ذلك، التي تمكن المصارف المحلية من أحداث طفرة فعلية في استخداماتها للتكنولوجية الحديثة، التي تعتبر أكثر أماناً وحماية للمتعاملين، وهذا يتطلب إعداد الكوادر الجيدة لهذه التكنولوجيا الجديدة والدفع بالجهاز المصرفي المحلي باختراق الأسواق المالية وزيادة كفاءة الوسطاء الماليين<sup>(٢)</sup>.

وان أكثر المشكلات التي تشيها هذه الأنظمة الالكترونية هي نقل الأزمات المالية من بلد إلى آخر في المساهمين بهذه الأنظمة والتي تهدد الاستقرار المالي على الصعيد المحلي والدولي، ولذلك يعد عنصرى الأمان والكفاءة (*Safety and Efficiency*) لذلك تشكل فريق عمل لوضع المبادئ الأساسية لتصميم وتشغيل والإشراف على أنظمة الدفع والتسوية، وتسمى حيلة الدفع والتسوية الدولية (*cpss*) التي وضعت هذه المبادئ عام ٢٠٠١ وقد سميت معايير (لام فولسي) (*Lam FaLussy*).

---

(١) البرزنجي، الابتكارات الحديثة في أنظمة المدفوعات، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨-٥٩

(٢) بول مرقص، التشريعات العربية اللازمة للتجارة الالكترونية، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، الفصل الثاني، ٢٠٠٦، ص ٣٩



ومن الواضح أن أنظمة الدفع والتسوية ترتبط وبشكل وثيق بأهم وظائف البنك المركزي هي، تحقيق الاستقرار النقدي عن طريق السياسة النقدية وبالتالي فإن سلامة وكفاءة هذه الأنظمة، يكون بدور البنك المركزي في تشغيل والإشراف على هذه الأنظمة، إضافة إلى دور البنك المركزي كمستخدم لهذه الأنظمة لقيام بعمليات السوق المفتوحة بهدف التأثير على مستويات السيولة أو الاحتياطيات في الجهاز المصرفي وكذلك التأثير على أسعار الفائدة، بما يتلاءم مع السياسة النقدية الموضوعية والمتلائمة مع السياسة الاقتصادية العامة<sup>(١)</sup>.

---

(١) المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً ومسؤوليات المصارف المركزية، اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٦، صفحات مختلفة.



## المبحث الثالث

### السياسة المالية وسوق الأوراق المالية في العراق

#### السياسة المالية العراقية

تعد السياسة المالية واحدة من أهم مفردات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، فهي تقوم بخلق بيئة ومناخ ملائمين لترسيخ الاستقرار الاقتصادي التي تهدف إلى زيادة كفاءة تخصيص الموارد المالية في الموازنة العامة وتذهب بعض الأدبيات الاقتصادية الحديثة، أن الموازنة العامة تعد الواجهة الحقيقية لسياسة الدولة الاقتصادية، ومدى تأثيرها في الحياة الاقتصادية وتوازن توزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات الإنتاجية ومن الأهم ثم المهم، وكذلك تعبر عن قدرة السياسة الاقتصادية في تقليل الفوارق الطباقية بين فئات المجتمع.

إما في العراق البلد المعني بالبحث كان النفط والمال النفطي العاملين الرئيسيين في الاقتصاد العراقي وهما يحددان مستوى النشاط الاقتصادي في البلد، من خلال التأثير على الأوضاع النقدية المالية وحال ميزان المدفوعات لذلك أصبح النفط والمال النفطي محورياً ارتكازياً بالنسبة لتطوير الموازنة العامة، فمع تأسيس الدولة العراقية الحديثة في بدايات القرن العشرين نشأ معها ديمقراطية السوق، حيث كانت تساهم أزراعه بنسبة (١٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٦٥، انخفضت هذه النسبة إلى (٩٪) عام ١٩٧٥ وقلد بلغ معدل النمو القطاع الزراعي للفترة (١٩٨٥ - ١٩٧٥) بنسبة (٨.٢٪) في حين بلغ معدل نمو القطاع النفطي لنفس

الفترة (٧٪)، بلغ معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي ولنفس الفترة (٧.٢٨٪)<sup>(١)</sup>، أن تحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد متنوع إلى اقتصاد ريعي يعتمد على النفط والمال النفطي المتأتي عبر الحدود، ليصبح الركيزة الأساسية في التخطيط المركزي للاقتصاد، وقد بلغ معدل نمو الإيرادات النفطية للفترة (١٩٧٥ - ١٩٧٥) بنسبة (٣٤٪) مما أدى إلى ارتفاع مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٦٢٪)، وهو اكبر المنتجين في الموازنة العامة للدولة<sup>(٢)</sup> فقد بلغت نسبة مساهمته في الموازنة العامة للفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٠) (٦٨٪) وفي القطاعات السلعية بنسبة مشاركته (٨٢٪) وان هذه النسبة تبين مدى الخلل الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي، ومدى تأثير الإيرادات النفطية على التخطيط المركزي بالنسبة للاستثمارات في الموازنة العامة للدولة، أما على صعيد ميزان المدفوعات العالي، فان بنسبة الصادرات النفطية (١٩٨٥ - ١٩٧٥) بلغت (٩٣٪) وللفترة (١٩٧٥ - ١٩٧١) بلغت (٩٩٪) وهي نفس النسبة للفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٠) وهذا يعني أن البلد أصبح اقتصاده أحادي الجانب أي يصدر النفط ويستورد تقريباً كل شيء، بعد تراجع القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة<sup>(٣)</sup>.

### ١- السياسة المالية خلال الحرب العراقية الإيرانية

مع بداية عقد الثمانيات بدأت الحرب العراقية - الإيرانية، وكانت السياسة المالية شبه عاجزة عن تحقيق غاياتها في التنمية الاقتصادية، وذلك لخضوعها

---

(١) سيد علي، عبد المنعم، مدخل علم الاقتصاد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، ١٩٨٤، ص ٤٠٣ - ٤٠٤  
 (٢) سالم، عماد عبد اللطيف، الدولة و القطاع الخاص في العراق، بيت الحكمة، بغداد، سنة ٢٠٠١، ص ١٨٠ - ١٨٣  
 (٣) محمد علي زيني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٣ - ١٨٥

المتطلبات التوجيه السياسي والعسكري في الدفاع، فالحرب التي دامت ثماني سنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٨) انفق العراق خلال تلك الحرب حوالي (١٥٣) مليار دولار وبمعدل (٣٨.٥٪)<sup>(١)</sup> كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت التخصيصات التتموية للقطاعين الزراعي والصناعي للفترة (١٩٥١ - ١٩٨٠) حوالي (٥٠) مليار دولار وبسبب ظروف الحرب وحالة الاقتصاد العالمي تراجعت الصادرات النفطية كما مبين في الجدول أدناه

جدول (٦)

العلاقة بين القطاع النفطي وتكوين رأس المال الثابت مليون دينار للفترة

(١٩٨٠ - ١٩٨٨) (بالأسعار الجارية)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	القطاع النفطي	نسبة مساهمة القطاع النفطي	تكوين رأس المال الثابت
١٩٨٠	١٦٢٩٨٩	٩٦٤٧٥	٥٩٪	٣٤٧١٥
١٩٨١	١١٠١٢٢	٣٢٩٥٥	٣٠٪	٥٠٩٩٥
١٩٨٢	١١٨٩١٦	٢٤٤٥٥	٢٥٪	٥٦٤٦٧
١٩٨٣	١٢٥٠٦٥	٢٨٦٣٨	٢٣٪	٤٧١٢٦
١٩٨٤	١٤٣٢١١	٣٥٦٥٥	٢٤٪	٤٤٣٣٤
١٩٨٥	١٤٦٥٧٥	٣٤٨٤٥	٢٣٪	٤٣٠١١
١٩٨٦	١٤١٧٧٧	٢١٨١٢	١٥٪	٣٨٥٩٢
١٩٨٧	١٧١٩٥٩	٣٥٩٤٨	٢٠٪	٣٦٥٧٨
١٩٨٨	١٩٣٣٢١	٣٦٣٤٠	١٩٪	٤٣٩٦٦

الجدول من أعداد الباحث

المصدر: المجموعات الإحصائية، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، باب الحسابات القومية حسب السنوات المذكورة أعلاه

نلاحظ في الجدول بلغت نسبة متوسط القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٨٠-١٩٨٤) (٣٢.٢٪) تراجعت هذه النسبة إلى (١٩.٢٪) للفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) لهذا تراجعت قدرات البلد الاقتصادية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية فقد بلغ متوسط تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٨٠-١٩٨٤) (٣٣٪) تراجعت هذه النسبة إلى (٥٪) للفترة (١٩٨٩-١٩٨٥) في حين زادت نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي من (٥٢٪) عام ١٩٨٠ إلى (٧٨٪) ١٩٩٠ ، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات المذكورة وفقاً لهذه المعطيات زادت الضغوط التضخمية نتيجة تراجع القاعدة الإنتاجية وزيادة الطلب الكلي للقطاعات السلعية، ونتيجة الحرب تراكم الديون إلى حوالي (٤٧.١) مليار دولار نهاية عام ١٩٩٠ ، ناهيك عن تبذير القدرات البشرية الهائلة التي وظفت من أجل تسليح الجيش وهي نتائج عقود كثيرة انفق البلد على هذه القدرات البشرية في التعليم والبعثات خارج العراق لكي تساهم في رفع معدلات التنمية الاقتصادية المنشودة<sup>(١)</sup>

## ٢- السياسة المالية خلال فترة الحصار

أن طبيعة الاقتصاد العراقي الريعية المعتمد على النفط والمال النفطي وفقدان هذه الميزة تراجعت بقية القطاعات الاقتصادية نتيجة لفرض الحصار الاقتصادي الشامل وقد أشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٢ أن مجموع خسائر العراق بلغت (٢٣٢) مليار دولار بالإضافة إلى مبالغ التعويضات والمطالبات من قبل المنظمات والحكومات الأشخاص والملاحقات القانونية على الأموال العراقية المجمدة أصلاً وفقاً للقرارات والعقوبات المفروضة من الأمم المتحدة<sup>(٢)</sup>

(١) نفس المصدر السابق ص ١٨٨-١٩٥

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٢، ابوظبي الإمارات العربية المتحدة، ص ١٨

فأن انخفاض مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (١٤٪) ومن إجمالي القطاعات السلعية بنسبة (٢٨٪) وانخفضت هذه النسبة لمتوسط للفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٣) إلى ما يقارب (٦) بالإنف، ومن الطبيعي أن تبذل الحكومة العراقية آنذاك جهوداً مميزة في سبيل أعمار العراق بعد الحرب فأعلنت الحكومة أن (٧٠٪) من البنية التحتية التي دمرتها الحرب تم إعادة (٩٠٪)<sup>(١)</sup> منها وان كلفة الأعمار هذه لم تكن ناتجة عن أعمال اقتصادية حقيقية، فقد عمدت الحكومة إلى تمويل الموازنة بالإصدار النقدي الجديدة، فاداءة التمويل هذه عملت عليها الحكومة على الرحب والسعه دون أن تكلف نفسها عناء تغطية هذه الإصدارات مما رافق معه مشكلة السيولة المفرطة وما يرافقها من تضخم وصعوبات في ميزان المدفوعات من عدم قدرة البلد تغطية الاستيراد الخاصة بالاحتياجات الإنسانية لذلك عملت الحكومة على تأمين السلة الغذائية من الداخل فقد انتعش القطاع الزراعي وارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كما مبين في الجدول التالي:

---

(١) محمد علي زيني، مصدر سبق ذكره ص ٢٧٩-٢٨١

## جدول (٧)

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)  
(بالأسعار الجارية)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	القطاع الزراعي	نسبة المساهمة
١٩٩٠	٣٦١٩٧٧	٥٤٥١١	١٥٪
١٩٩١	٣٢٦١٢٣	٧٤٣٩٣	٢٢٪
١٩٩٢	٥٩٦٠٨٦	٢٠٨٦٥٣	٣٥٪
١٩٩٣	١٤٥٢٢٠٨	٤٥٤٦٢٦	٣١٪
١٩٩٤	٧١٥٣٠٦٥	٣٠٤٠٠٢٣	٤٢٪
١٩٩٥	٢٢٨٥٨٦٢٦	١٢٥٥٧٦٠١	٥٤٪
١٩٩٦	٢٦٢٠٩٦٦٠	١١٠٢٠٦١٥	٤٢٪

## الجدول من أعداد الباحث

المصدر: المجموعات الإحصائية ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي باب  
الحسابات القومية للسنوات المذكورة أعلاه

نلاحظ في الجدول زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي ليس لأهميته في توفير السلة الغذائية فقط بل واحد من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية فقد بلغت نسبة كمتوسط الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (١٩٩٠ - ١٩٩٦) (٣٤.٤٪) وتعود إجمالي إنتاج هذه النسبة إلى القطاع الخاص في الزراعة ويكون التسويق من قبل الحكومة وكان هذا واحد من أهم نتائج التخلي عن النفط في الاقتصاد العراقي إلا أن الموازنة لازالت تعاني من العجز الكبير بسبب عدم تغطية حصليه الضرائب للعجز نتيجة تهميش القطاع الخاص خلال سنوات سيطرة القطاع العام على الأنشطة الرئيسية فقد بلغ متوسط عجز الموازنة خلال الفترة (١٩٩١ - ١٩٩٥)



حوالي (٢٦٪)<sup>(١)</sup> وهو ما يعني زيادة في الكتلة النقدية منبعها الإصدار النقدي الجديد دون أن يقابلها زيادة في القاعدة الإنتاجية.

### النفط مقابل الغذاء والدواء وأثرها على السياسة المالية

كان من بين نتائج الحروب والحصار أعباء اقتصادية وأثار اجتماعية باهظة التكاليف على الشعب والبنية التحتية للاقتصاد، فقد اصدر مجلس الأمن قراره المرقم (٩٨٦) الذي يتم بموجب النفط مقابل الغذاء والدواء، وقد بدء فعلاً العراق بتصدير النفط عام ١٩٩٧ وكما مبين في الجدول أدناه

#### جدول (٨)

#### إنتاج وتصدير النفط الخام العراقي

السنة	الإنتاج (برميل/يومياً)	الصادرات (برميل/يومياً)	العوائد النفطية (مليون دولار)
١٩٩٧	١٣٨٤	٧٤٧	٤, ٢٨٠
١٩٩٨	٢١٨١	١٤١٨	٥, ١١١
١٩٩٩	٢٧٢٠	٢١٣١	١٢, ١٠٤
٢٠٠٠	٢٨١٠	٢٠٤٠	١٤, ٧٧١
٢٠٠١	٢٥٤٣	١٧١٠	١٥, ٦٨٥
٢٠٠٢	٢١٢٧	١٤٩٥	١٢, ٥٩٣

المصدر: محمد علي زيني الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار الملاك للفنون والاداب والنشر وبغداد العراقي، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤، ص ٢٩٨

(١) عبد العزيز، أكرام، الإصلاح المالي، مصدر سبق ذكره ص ٢٧٥-٢٧٩

من الجدول نلاحظ بلغت مجموعه الإيرادات المتحققة للفترة (١٩٩٧-٢٠٠٢) (٦٩ ، ٥٤٤) مليار دولار تذهب منها (١٧) مليار دولار تعويضات وتغطية نفقات الأمم المتحدة في العراق، أي نسبة (٣٠٪) وقد ساهم القطاع النفطي للفترة ذاتها كمتوسط (٧٥٪)<sup>(١)</sup> كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وقد رافق هذه الإيرادات قرار من الحكومة ببذل الجهود من اجل تعزيز الإصلاحات الاقتصادية الداخلية ومن اجل تحويل الاقتصاد العراقي من الاقتصاد الحربي إلى اقتصاد السلم وتركزت الإصلاحات في ثلاث جوانب مهمة في الاقتصاد العراقي وهي إصلاح الموازنة العامة في جانب الإيرادات والنفقات لهدف توازن الجانبين وتقليص عجز الموازنة العامة للدولة مما يمكنها تقليل الاعتماد على الإصدار النقدي الجديد، وتحجيم كتلة السيولة النقدية في الاقتصاد فقد تراجع عجز الموازنة العامة (٩٥٪) إلى (٥٠٪) أعطاء استقرار أسعار السلع الاستهلاكية وهذا يتطلب إصلاح الجهاز الضريبي وتوسيع هامش دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية فقد تحققت إيرادات بنسبة (٤٢. ٦٪) من مجموع النفقات ومن ضمن هذه الإصلاحات إتاحة لوزير المالية إصدار السندات، وهذا يتطلب تحقيق أسعار فائدة توازن معدل التضخم الموجود في الاقتصاد، ويكون مدى صلاحيات هذه السندات سنة كاملة يتم بيعها للجهاز المصرفي، وهذا يعني توجيه الائتمان بشكل عام ودخول سوق الأوراق المالية، وهناك سندات ديون الحكومة يكون عمرها خمس سنوات وبمعدل ثابت (٢٠٪) والنقطة الأخرى هي إصلاح سعر الصرف فقد تم اعتماد سعر الصرف متعدد بالنسبة للدوائر والمؤسسات الحكومية وحسب أهميتها الاقتصادية وق تراوحت ما بين (٦٠٠-١٢٠٠) دينا لكل دولار في حين تراوحت أسعار الصرف

(١) السعدي، صبري زاير، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث (١٩٥١-٢٠٠٦)، دار المدى للثقافة و

في السوق الموازية ما بين (١٨٠٠-٢٠٠٠) دينا لكل دولار<sup>(١)</sup>

مما تقدم أن هذه الإصلاحات جاءت معظمها في القطاع المالي أما عن القطاع الحقيقي الذي ارتبط بتطوره إصلاح البنية التحتية خاصة في القطاعين الطاقة والإسكان بدأ النمو السكاني الذي شهده البلد وقد أجريت العديد من الدراسات والبحوث لهذا الشأن، وأقيم العديد من المعارض والشركات الأجنبية وكيفية مساهمتها في أعمار العراق، وقد أشارت مصادر دولية بهذا الصدد، أن كلفه أعمار العراق تتراوح ما بين (٢٠٠-٢٥٠) مليار دولار ألا أن هذه الحملة توقفت قبل انه تبدأ فعليا بعد دخول العراق ونظامه السابق دوامة الحرب على الإرهاب بعد أحداث (١١) من أيلول عام ٢٠٠١.

#### ٤- السياسة المالية في ظل الديمقراطية

في نيسان عام ٢٠٠٣ سقط النظام العراقي السابق على يد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ليدشن العراق مرحلة جديدة مبنية على أساس الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وانتقال الاقتصاد العراقي من التخطيط المركزي إلى آليات السوق، ومن النظام المركزي الإداري إلى النظام اللامركزية وقيام الحكومات المحلية وفي عام ٢٠٠٥ صدر دستور العراق الجديد الذي أكد هذه النظامين، وعلى هذا الأساس فإن الموازنة تعيش دورتها الحياتية يكون من يضع تقديراتها الحكومة الاتحادية وتشعر من قبل السلطة التشريعية ويصادقها رئاسة الجمهورية، بالرغم من هذه المعطيات الجديدة ألا أن الموازنة العامة بقية على نفس الروحية فالنفط والمال النفطي بقيا العاملين الرئيسيين في الموازنة العامة، وكذلك

(١) عبد العزيز، أكرام، الإصلاح المالي، مصدر سبق ذكره، ٣٢٥-٣٢٨

(٢) الحمداني، صباح، أعمار العراق إلى أين يسير؟، صندوق النقد الدولي للبحوث ودراسات، سنة ٢٠٠١،

بناء القدرات العسكرية للبلد في مواجهه الإرهاب، والكلفة الاجتماعية السياسية من بقاء القوات الأجنبية على الأراضي العراقية والنقص الحاد في الخدمات العامة، وليس هناك رؤية في المدى القصير لنهاية مشكلة الكهرباء، وهم البطالة المستشرية بين أفراد والمجتمع حيث أشارت تقارير صندوق النقد الدولي، أن حوالي (٤٠%) من السكان القادرين على العمل يعانون من البطالة، وحجم الفقراء أي الذين يقعون تحت خط الفقر حوالي (٣٠%) من عموم المجتمع<sup>(١)</sup>.

ولهذا حاولت الحكومات تعديل سلم رواتب موظفي الدولة ولعدة مرات ما بين (٢٠٠٣-٢٠١٠) وتراوحت بين (٢٠٠) ألف دينار إلى (١٠) مليون دينار بحسب درجات السلم الوظيفي، وكذلك زيادة رواتب متقاعدي الدولة وتوسيع قاعدة شبكة الحماية الاجتماعية وأن هذه الزيادات منبعا زيادة في الإيرادات النفطية فقد بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٠) (٢١%) وكما مبين في الجدول أدناه

#### جدول (٩)

##### مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠)

لسنة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة القطاع النفطي	نسبة النمو الناتج
٢٠٠٣	٢٩٥٨٥٧٨٨٦	٦٩%	
٢٠٠٤	٥٣٢٣٥٣٥٨٧	٥٨%	٤٥%
٢٠٠٥	٧٣٥٣٣٥٩٨٦	٥٤%	٢٧%
٢٠٠٦	٩٥٥٨٧٩٥٤٨	٥٥%	٢٣%
٢٠٠٧	١١١٤٥٥٨١٣٤	٥٣%	١٤%
٢٠٠٨	١٥٧٠٢٦٠٦١٦	٥٥%	٢٩%

(١) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ٢٠٠٨ مصدر سبق ذكره ص ٤٥

٢٠٠٩	١٣٩٣٣٠٢١١٦	٤٠٪	(١٢٪)
٢٠١٠	١٧٧٠٠٨٦٣٢٣	٤٢٪	٢١٪

### الجدول من أعداد الباحث

المصدر: المجموعات الإحصائية، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء الحسابات القومية، لسنوات المذكورة أعلاه.

نلاحظ من الجدول اعتماد نمو الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على نمو مساهمة القطاع النفطي وقد بلغ نسبة مساهمته كمتوسط للفترة المذكورة (٤٩.٥٪) ونلاحظ انخفاض نمو الناتج سالباً في عام ٢٠٠٩ نتيجة انخفاض أسعار النفط عالمياً وتأثيرات الأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب العالمي على مصادر الطاقة أذن الاقتصاد العراقي يتعرض إلى الأزمة المتأنية عبر الحدود التي تؤثر على مصدر دخلة يكاد إن يكون الوحيد.

ليس من المنطق العقلاني الاقتصادي استثمار الموارد الطبيعية التي حبا لله بها البلد، لذلك يتوجب على البنى المؤسساتية (التفذية والتشريعية) وضع إستراتيجية وطنية تكون فيها مسارات التنمية حقيقة وان يكون الدخل المتولد أو الناتج المحلي الإجمالي ناتج عن أعمال حقيقة وبالإمكان يكون مصدرها النفط وفي المستقبل العمل والتقدم العلمي وإيجاد الخطوط العريضة للتعاون في رسم مسارات التنمية المعتمد على تطوير قابليات البشرية والطبيعية والدفع كل القطاعات الاقتصادية بالنمو والازدهار لذلك يجب أن تخذ هذه الإستراتيجية بتطوير القطاع الخاص في كافة المسارات التنمية وتجعل شريك إستراتيجية في التنمية الوطنية وفقاً لهذا المنطق نضع إستراتيجية رئيسية للموازن العامة على أساس أربع سنوات أو أكثر برسم السياسات التتموية وضع جدول بالأهمية النسبية للمشاريع الناتجة والإستراتيجية ومتابعة تنفيذها وهو عكس ما يحدث الآن من وضع موازنات

سنوية يعتمد على تقديرات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو لا يعطي أي رؤية واضحة النهاية نفق الاقتصاد الحادي الجانب، وبالرغم من اعتراف جميع الدراسات والبحوث التي تناولت الاقتصاد العراقي بأن فقدان الأمن والأمان لسنوات مواجهة الإرهاب حطم الكثير من المشاريع الإستراتيجية التي تساهم في رفع معدلات الاقتصادية<sup>(١)</sup>.

### سوق العراق للأوراق المالية

تعود فكرة إنشاء سوق الأوراق المالية في العراق في العقد الأخير من القرن الماضي، حيث صدر قانون رقم (٢٤) لسنة (١٩٩١) وتم بموجبه تأسيس سوق بغداد للأوراق المالية، للتداول أسهم وسندات الشركات العراقية، وحوالات الخزينة المركزية والسندات الصادرة عن الحكومة، أي أن هذه السوق هو سوق مغلق ليتم تداول الأجنبي فيه، وسبب إنشاء السوق يعود إلى التصحيح الهيكلي للاقتصاد العراقي، وتحويله من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق<sup>(٢)</sup>.

وبعد سقوط النظام العراقي السابق، اصدر الحاكم السلطة المدنية في العراق قانون(٧٤) لسنة ٢٠٠٤، وهو قانون تأسيس سوق العراق الأوراق المالية ويحتوي على (٩٨) مادة قانونية، ترتب من خلالها أوضاع التداول في السوق، كما أن للسوق شخصية معنوية منفصلة عن كيان السلطة التنفيذية، ويعمل باعتباره قطاعا خاصا.

---

(١) مرزوق، عاطف لأبي، اشكاليات التحول الاقتصادي في العراق، مركز العراق للدراسات، العراق، بغداد، ٢٠٠٧ سلسلة كتب الطبعة الأولى، ص٣٨-٤٠

(٢) إبراهيم احمد جركس، تفعيل أداء الأسواق و المؤسسات المالية في العراق، مؤتمر العلمي الثالث، بيت الحكمة، قسم الدراسات الاقتصادية، بغداد، العراق، سنة ٢٠٠٢، ص٢٦٨

## ١- تطوير أداء سوق العراق للأوراق المالية

### أ) إدارة السوق

تدار سوق العراق للأوراق المالية من قبل مجلس محافظين إدارة السوق تراقب من قبل هيئة، ومن أهم أهدافها المنصوص عليها في قانون (٧٤)، تشجيع الادخار وتطوير الوعي الاستثماري عن طريق تنمية روح الاستثمار في الأوراق المالية وتوجيه المدخرات نحوها، وهذا يتطلب توفير المناخ المناسب لتفاعل العرض والطلب على الأوراق المالية المتداولة في السوق من خلال ترسيخ أسس التداول السليم الواضح، والعمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية، وتأمين التعامل بما يكفل سلامة وصحة وسهولة وسرعة ودقة التعامل لحماية الاقتصاد والمتعاملين في السوق<sup>(١)</sup>، وحماية حملة الأوراق المالية والمستثمرين من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة التي تتطوي على استغلال ثقة المتعاملين في الغش والخداع وتدليس أو تلاعب، وحماية صغار المدخرات، وتنظيم ومراقبة التزام الجهات المصدرة للأوراق المالية التي صدرتها، ومراقبة تعامل الأفراد المقربين من أعضاء الإدارة وكبار المساهمين والمستثمرين فيها، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والسندات ونشر المعلومات وتحليلها لتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها السوق<sup>(٢)</sup>.

### ب) شفافية السوق

ترتبط ثقة المستثمرين وبالتالي طلبهم في النهاية على سندات الشركات بتوفير

---

(١) عبد المنعم السيد علي، دور الجهاز المصرفي و البنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية،

مركز دراسات الإمارات، ابوظبي، سنة ١٩٩٨، ص ٣٤-٣٨.

(٢) Francis. J, *Investment Analyses and Management* IBID, P١٠٦-١٠٧.

المعلومات الموثقة عن الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وإمكانية الحصول عليها، فالتخفيف من المشاكل المتصلة بتبيان المعلومات بين مستعملي الأموال ومزودها يشكل تحدياً رئيسياً لتنمية التمويل بالأسهم<sup>(١)</sup>، وهذا الأمر ذو أهمية خاصة في حالة عروض البيع الأولية التي تجمع من خلالها الأموال لتمويل الشركات ويحتاج المستثمرين (المدخرين)، للاكتتاب في احد عروض البيع الأولية، إلى المعلومات مفصلة موثوقا حول كافة جوانب الأعمال التجارية لشركة في الماضي والحاضر والمستقبل، كما أن توفر المعلومات المفصلة والموثقة حول قيمة الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية وقدرتها على الكسب، والتي تعتبر ضرورية لمساعدة المستثمرين على الاختيار بين الفرصة البديلة في سوق الأوراق المالية، يشكل احد الحوافز لاجتذاب المدخرات، والحرص على ضمان ثقة مزودي الأموال واجتذاب مدخراتهم، وقد بذلت سوق العراق للأوراق المالية جهودها في هذا المضمار لكي تعزز الإفصاح المالي في الشركات وتوفير المعلومات الموثقة<sup>(٢)</sup>.

وتركز هذه الجهود على ما يلي:

١- اعتماد المعايير المحاسبية الدولية أو الامتثال لها، فقد خلقت عولمة أسواق الأوراق المالية إلى توحيد المعايير، والمعيان من أسواق الأوراق المالية العربية تشترط بتزويد التقارير المالية وفقاً لتلك المعايير، فقد اشترط سوق العراق للأوراق المالية على الشركات المساهمة أن ترفع إلى الهيئة العامة لسوق المال فيها تقارير مالية دورية تستند إلى المعايير المحاسبية الدولية<sup>(٣)</sup>.

(١) مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠٠٣، المؤسسة الدولية لضمان الاستثمار، ص ٣٢.  
 (٢) محمد محمود عبد ربه محمد، محاضرات الاعتماد على البيانات المحاسبية عند تقييمك للاستثمارات في سوق الأوراق المالية، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٠، ص ١٢٣-١٢٤.  
 (٣) الملخص الاقتصادي الفصلي، نيسان - حزيران، ٢٠٠٣، وزارة التجارة الخارجية والصناعة في مصر، ص ٦٨.



٢- وضع معايير تنظيمية حول الإفصاح عن المعلومات ونشرها، فخلال السنوات الماضية، تحسنت مستويات الإفصاح عن المعلومات ومعاييرها امتثالاً للمعايير الدولية، وهي تهدف إلى دعم الدور التنظيمي الذي تضطلع به أسواق الأوراق المالية وإعطاء كافة المتعاملين فرصاً متساوية، وفي هذا السياق تنشر سوق العراق للأوراق المالية نشرات ويومييات تقدم من خلالها معلومات حول حجم العمليات التجارية ومؤشر أسعار وقرارات المجلس واتجاهات السوق العامة<sup>(١)</sup>. كما وقعت أسواق رأس المال في العديد من البلدان العربية على اتفاقات مع مؤسسات متخصصة دولية ومنها (رويترز) و(بلومبوغ)، تتعلق بنشر المعلومات التجارية عبر شبكة الانترنت، وفي بعض الحالات تقدم معلومات حول الأنشطة التجارية عبر الموقع الرسمي على شبكة الانترنت التي تشمل سوق العراق للأوراق المالية، والشبكة العربية للأسواق المالية التي تأسست في عام ٢٠٠١ التي تهدف إلى إنشاء سوق عربية افتراضية للأوراق المالية على شبكة الانترنت.

٣- التحليل المالي: ترجع فكرة التحليل المالي وقراءة البيانات المالية لمعرفة توجهاتها المستقبلية لأسعار الأوراق المالية، أن الأمريكي تشارلز دوا ( Charles Dow)، الذي أسس مع زميله ادوارد جونز (Edward Jones)، شركة داونجونز عام ١٨٨٢ في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد بدء دوا بنشر في جريدة وول ستريت (The Wall Street Journal) حول متوسط أسعار الأسهم لعدد من الشركات الصناعية الأساسية في البورصة التي يمكن أن تعبر عن الاتجاهات السعرية للأوراق المالية في البورصة، وهذه كانت بداية مؤشر دوا جونز-Dow Jones المشهور في وول ستريت، والذي يمكن أن يعبر أو التنبؤ بتطور أسعار الأسهم التي تعتمد على استقرار البيانات المالية المتوفرة عن هذه الأسعار

(١) مساهمة صندوق النقد العربي في تطوير الأسواق المالية العربية، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

واستخلاص الاتجاهات<sup>(١)</sup>، وهكذا توالت المؤشرات المالية اعتماداً على تحليل البيانات المالية المتوفرة عند وضع الشركات المالي وأثرها على اتجاهات أسعار الأسهم لهذه الشركات، فهناك مؤشر سوق لندن المالي (١٠٠-*Ft*)، ومؤشر ستاندرد وبورز للأسواق المالية الأمريكية، والذي يحمل أفضل (٥٠٠) سهم في البورصات الأمريكية (٥٠٠-*S&p*)، ومؤشر نيكي لسوق طوكيو (*Nikkei*)، والمؤشر العام لمؤسسة التمويل الدولية (*IFCG*)، ومؤشر نرداك (*NASDAQ*)<sup>(٢)</sup>.  
ويقسم التحليل المالي إلى قسمين رئيسيين أو الأكثر شيوعاً وهما:

### آ) التحليل الأساسي (*Fundamental analysis*)

والذي يدرسه الاقتصاديين ويبحثون عن أسباب تحرك الأسعار في الأوراق المالية باتجاه معين، وهذا التحليل لا يهتم بقطاع معين بذاته، وإنما يدرس حركة وسلوك عوامل العرض والطلب في كافة القطاعات الاقتصادية، وهذا التحليل يخلق نوعاً من التخصص العام والشامل في التعامل في الأسواق المالية بشكل عام، وأيضا هذا التحليل يساعد المؤسسات المالية والوسيطات على التنبؤ بحركة أسعار الأوراق المالية على المدى الطويل الذي يوفر الحكم السليم والتقدير الحسن في عملية الاستثمار في الأوراق المالية، مما يساعد السياستين المالية والنقدية على التحكم بأوضاع المالية لنشاط الاقتصادي بدقة أكبر وعلى استعادة التوازن المالي الذي من شأنه يخلق التوازن الاقتصادي العام<sup>(٣)</sup>.

### ب) أما التحليل الفني (*Artistic analysis*)

هو فن التعرف على التغيرات التي تطرأ على اتجاهات الأسعار في مرحلة

(١) المهيلمي، عبد المجيد، التحليل الفني للأسواق المالية، البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص ٥-٦.

(٢) النشر الفصلية، الربع الثاني ١٩٩٨، صندوق النقد العربي، ص ٨-١١.

(٣) المهيلمي، المصدر السابق، ص ٣٧-٣٨.

مبكرة من الوقت وذلك بهدف الاحتفاظ بوضع استثماري يتوافق مع الاتجاه الساري حيث يتحول مسار الأسعار في اتجاه آخر<sup>(١)</sup>.

### ج) تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية

يساهم التحيز في قانون الضرائب ضد سندات الشركات إضافة إلى أوجه النقص على مستوى النظم والرقابة والمحاسبة والتدقيق وممارسات الإفصاح عن البيانات وحماية صغار المدخرين (المستثمرين) في تآكل ثقة الناس في سوق الأوراق المالية، من حيث تميزه بالعدالة والشفافية، وتفوق قدرة سوق الأوراق المالية على حشد المدخرات<sup>(٢)</sup> فخلال السنوات الماضية تتخذ سوق العراق للأوراق المالية تدابير تهدف إلى تطوير الأطر القانونية والتنظيمية التي تتعلق بسوق الأوراق المالية فيها، وذلك بهدف جذب الاستثمار في الأوراق المالية، ومن أبرزها إدخال تعديل التشريعات الأساسية المتعلقة بسوق الأوراق المالية وهي قوانين بورصة الأوراق المالية والأنظمة المتصلة بتنفيذها، وقوانين الشركات وقوانين الاستثمار والمعاملة الضريبية التي تحضي بها الشركات التضامن بالأسهم المسجلة في البورصة والإرباح الرأسمالية وحماية حقوق المستثمرين<sup>(٣)</sup>.

### د) الإدارة السليمة للشركات

في إطار الجهود المبذولة من أجل حماية مصالح المدخرين (المستثمرين) وتعزيز مراقبة الوسطاء الماليين، اتخذت تدابير هامة للإدارة السليمة للشركات، أدخلت

---

(١) *Pring, Martin. Technical Analysis. Explained. ٢nd edition N.Y. McGraw Hill, ١٩٨٥. P, ٢١٣*

(٢) *The word Bank, Egypt financial Policy for adjustment and growth. September ١٩٩٣. P.٨-٩*

(٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣، جامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي، ص ١٢٨

عام ٢٠٠٨ قواعد جديدة لتسجيل الأوراق وسحب تسجيلها، وقد منحت الشركات المسجلة في السوق فترة سماح من اجل تكيف مع القواعد الجديدة، وأدى تطبيق القواعد الجديدة تطبيقاً صارماً إلى سحب تسجيل عدد من الشركات فعلياً في عام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، أدخلت قواعد جديدة حول عضوية السوق المالية ضماناً لجودة المؤسسات المالية الوسيطة<sup>(١)</sup>.

وبالإضافة إلى ذلك منحت الأولوية لعملية تحديث نظم الحذر التي تحكم أنشطة شركات الأوراق المالية الوسيطة، والتي تشمل كفاية رأس المال ومدونة السلوك، وحرصاً على الشفافية ومخاربة التداول غير المشروع بالأوراق المالية باستغلال المسؤولين في الشركات لمعلومات داخلية أصبح الإفصاح المالي إلزامياً في أي من الصفقات التي يجريها أعضاء مجلس الإدارة والتي تتعلق بحصص الشركة<sup>(٢)</sup>، ويمثل الهدف النهائي من الإدارة السليمة للشركات بناء ثقة المستثمر بأداء السليمة للشركة المسجلة فيسوق العراق للأوراق المالية، من حيث تميزها بالعدالة والشفافية<sup>(٣)</sup> مما يخفف من احد أهم الحواجز التي تعيق قدرة البورصة على حشد المدخرات.

### هـ) تحسين نظم التداول

تضمن نظم التداول الفعالة قدرة سوق الأوراق المالية على تنظيم شؤون المعاملات ذات الأحجام الكبيرة وتميز عمليات التداول بالعدالة والشفافية، وقد جرت التتمية

---

(١) الملخص الاقتصادي الفصلي، تشرين الأول - ديسمبر ٢٠٠٤، وزارة التجارة الخارجية والصناعة في

مصر، ص ٨٨

(٢) نفس المصدر، ص ١٢٩

(٣) A.shamseld in. CaPital MoW ket Performance in EgyPti effincincy Pricing and Mowket -based risk Management. EgyPtian center for Economic studies، ١٩٩٧، P.١٥٦

معظم عمليات التداول في سوق العراق للأوراق المالية، وتشير البيانات إلى أن نظم التداول الالكتروني المتقدمة وطبقه في عام ٢٠٠٩ والذي يسمح للشركات الوسيطة لتلبية طلبات التداول التي يقدمها العملاء استناداً إلى وكالة ترسل البريد الالكتروني وسائر الوسائل الالكترونية لتقديم طلبات التداول عبر الانترنت ويعقد في سوق العراق للأوراق المالية (٢٣٠) جلسة سنويا للتداول الالكتروني وبمعدل (٥) جلسات أسبوعياً، وتراقب من قبل محطات الرقابة في السوق<sup>(١)</sup>.

### (و) تحسين نظم التسوية والمقاصة

تمثل في الأدوار الأساسية التي تضطلع بها نظام التسوية والمقاصة في تسير نقل ملكية الأوراق المالية والحرص على تزامن عمليتي تقديم الأوراق المالية وتسوية النقود بهدف حماية حقوق المستثمرين، فهذا الأمر يشكل عنصراً رئيسياً لاجتذاب الجهات التي تزود السوق بالأسهم برؤوس الأموال<sup>(٢)</sup>.

وفي سوق العراق للأوراق المالية أنشأت مؤسسات منفصلة تضطلع بمهام التسوية ومجالات الإيداع المركزية والمقاصة، وتؤدي هذه المؤسسات دور أمين سجل الدفاتر وسجلات عمليات نقل الأوراق المالية، ويتم التفاعل في السوق من خلال تسوية مالية بسيطة من دون إجراء عملية نقل فعلية للأوراق المالية، تتم عملية التسوية والمقاصة عبر نظام معلوماتي متصل سوق الأوراق المالية ومصارف المقاصة، وهي تهدف إلى تسيير أنشطة التداول وخفض الوقت اللازم لأجراء التسوية والحد من الأخطاء والصعوبات الناتجة عن فقدان الوثائق أو سرقتها أو تزويرها أو إتلافها أو قد انخفضت الفترة الفعلية التي تستغرقها عملية المقاصة

(١) سوق العراق للأوراق المالية، التقرير السنوي السابع ٢٠١٠، مصدر سبق ذكره

(٢) الزبيدي، حمزة محمود، الاستشار في الأوراق المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع / الأردن - عمان،

والتسوية في سوق العراق الأوراق المالية إلى يوم واحد فقط<sup>(١)</sup>.

## مؤشرات أداء أسواق الأوراق المالية

يهدف تقييم قدرة اسواق الاوراق المالية على جذب المدخرات وتخصيصها، وثمة حاجة الى استعراض ثلاث مؤشرات اداء رئيسية هي: عمق السوق، وسيولته، وتركيزه.

### ١- عمق السوق Market Depth

يقصد بعمق السوق، انه هناك امر البيع والشراء مستمرة للاوراق المالية، ونتيجة لهذا التعامل النشط بيعا وشراء فان اي خلل في توازن الكميات المطلوبة او المعروضة عادة ما يسفر عن تغيير طفيف في السعر وهو ما يعني ضآلة الخسائر الرأس مالية اذا حدثت على العكس من السوق غير العميق اي الضحل ( *Shallow Market* ) بعدم استمرارية البيع والشراء وان اي خلل في الكميات العرض والطلب يسفر عن تغيرات كبيرة في سعر الاوراق المالية.

ففي حالة زيادة العرض عند الطلب تنخفض اسعار الاوراق المالية مما يعرض حاملي الاوراق المالية الى خسائر كبير قد تضطره الى تاجيل قرار البيع، اما في حالة زيادة الطلب عند العرض فقد يرتفع سعر الورقة الى درجة يضطر معها المستثمر الراغب في الشراء الى الانتظار على أمل انخفاض السعر، وكما يبدو فإن طول فترة الانتظار حتى يرتفع السعر(حالة زيادة العرض عند الطلب) او ينخفض (حالة زيادة الطلب عند العرض) مرهون بتحقيق التوازن (*equilibrium*) بين العرض والطلب<sup>(٢)</sup>.

---

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣، جامعة الدول العربية، وصندوق النقد العربي، ص ٢٩.

(٢) هندي، منير إبراهيم، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأ المعارف في الإسكندرية، مصر، ١٩٩٧، ص ٥٣٤ - ٥٣٥.

الا ان هذا المؤشر قد لا يعطي الصورة الواضحة عن مدى عمق السوق المالي في الاقتصاد، ولهذا ترى الأدبيات الحديثة، ان عمق السوق ينعكس في ارتفاع مستوى القيمة السوقية نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي، ويفترض ان نشير هذه الى زيادة في الأوراق المالية المسجلة في البورصة او قيمتها في السوق، ما يدل على دور سوق الأوراق المالية آخذة بالنمو بوصفه مصدرا من مصادر التمويل للعوامل الاقتصادية وكنظام نشط لحشد المدخرات المحلية والأجنبية.

وفي سوق العراق للأوراق المالية يمكن قياس هذه النسبة من خلال الجدول التالي:

(جدول ١٠)

القيمة السوقية للسوق العراقي للأوراق المالية

السنة	القطاعات						
	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤
- قطاع المصارف	٢٤٠٨٧٥٦	٢٢٦٥٩٦٧	١٧٢٢٣١٤	١٦٢١٨٤٦	١٤٥٠٥٢٩	٢٤٥٢٥٧٠	٦٢٧١٤٨
- قطاع التأمين	١٦٣١٤	٩٤٣٠	٧٤٨٥	٦٨٠٠	٦١٠٥	٧٢٥٠	٣٥٥٠
- قطاع الاستثمار	١٠٩٧٠	١٦٩٨٨	١٢٥٠٠	١٢٢٥٠	١٣٩٠٥	١٤٩٥٠	٣٢٥٥
- قطاع الخدمات	١٤١٨١٥	١١١٢٩٣	٥٠١٢٨	٤٩٣٨١	٣٤٦٣٧	٥٢٤٥٣	٢٩٠٧٦
- قطاع الصناعة	٣٧٨٥٨٨	٣٧٠١٧٣	٢٥٣٤٨٣	٢٢٢٥١٨	٢٠٧٣٤٤	٣٧٦٣١٠	٧٢٧٩٩٦
- قطاع الفنادق والسياحة	٤٥٥١٧٥	٣٤٤٤٥٣	٢١٩٨٠٨	١٨٧٠٢٨	٢١١٦٠٤	٢٣٤١١٠	٣١٤٥٨٣
- قطاع الزراعة	٣٥٠٩٥	٧٦١٨	١٦٧٦٥	١٩٠٤٤	١٩٤٣٠	٢٢٤٥٢	٩٨٧٧
المجموع الكلي	٣٤٤٦٧١٣	٣١٢٥٤٢٢	٢٢٨٢٩٨٣	٢١٢٨٨٦٨	١٩٤٨٥٤٨	٣١٦٠١٠٤	١٧١٥٥٠٣
الناتج المحلي الكلي	١٧٧٠٠٨٦٣٢	١٣٩٣٣٠٢١١	١٥٧٠٣٦٠٦١	١١١٤٥٥٨١٣	٩٥٥٨٧٩٥٤	٧٣٥٣٣٥٩٨	٥٢٣٢٣٥٨
القيمة السوقية %	٩٤.١	٢٥.٢	٤٥.١	٩٠.١	١.٢	٣.٤	٢.٣

الجدول من أعداد الباحث استناداً إلى:

المصدر: التقرير السنوي، سوق العراق للأوراق المالية، بغداد، العراق،

للسنوات المذكورة أعلاه.

تشير البيانات المتاحة من الجدول ان اعلى قيمة سوقية للسوق العراقي للاوراق

المالية نصل الى (٤.٣٪) في سنة (٢٠٠٥) وادنى نقطة وصل اليها هي (٠.١٪) في

سنة (٢٠٠٨) وبلغ متوسط الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٠) (٢.٤٪) وان تراجع القيمة السوقية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي يعود الى ارتفاع وتيرة العنف خلال الفترة (٢٠٠٦\_٢٠٠٨) من جهة ومن جهة اخرى ارتفاع واردات العراق المالية المتأتية من النفط ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي.<sup>(١)</sup>

وبالرغم من ان سوق العراق للاوراق المالية سجل ارتفاع في قيمة السوقية في سنة (٢٠٠٩) لا يعود الى ارتفاع القيمة السوقية المسجلة في السوق، وانما لأرتفاع سعر الاوراق على المستوى التركي وكذلك انخفاض الناتج المحلي الاجمالي في نفس السنة،

### جدول (١١)

عدد الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
القطاعات							
- قطاع المصارف	١٤	١٦	١٩	١٩	٢١	٢١	٢٢
- قطاع التأمين	٣	٣	٤	٤	٥	٥	٥
- قطاع الاستثمار	٤	٥	٩	٩	٩	٩	٩
- قطاع الخدمات	١٢	١٢	١٥	١٤	١٦	١١	١٦
- قطاع الصناعة	٢٩	٣١	٣٢	٢٩	٣١	٢٨	٣١
- قطاع الفنادق والسياحة	٧	٧	١٠	١٠	١١	١٠	١١
- قطاع الزراعة	١١	١١	١٣	٩	١٣	٧	١٣
المجموع الكلي	٨٠	٨٥	١٠٢	٩٤	١٠٦	٩١	١٠٧

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى

المصدر: التقرير السنوي، سوق العراق للأوراق المالية، بغداد العراق، للسنوات

المذكورة اعلاه

(١) ملامح قطرية وأقليمية لمؤشرات التنمية المستدامة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

(الاسكوا)الامم المتحدة، نيويورك سنة ٢٠٠٥، ص ٦٠٥



ومن الجدول أعلاه نرى ان عدد الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ارتفع من (٨٠ - ١٠٧) للفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٠) وهناك تذبذب في عدد الشركات المسجلة في كل سنة وذلك يعود للشطب بعض الشركات المسجلة من قبل ادارة السوق نظراً لمخالفتها قواعد ادراج الشركات في سوق العراق<sup>(١)</sup>.

اما قطاعياً ان اكثر القطاعات استقراراً وزيادة في عدد الشركات المدرجة هو القطاع المصرفي، كانت بعد فتح المجال امام المستثمرين الاجانب للاستثمار في هذا القطاع، اما عند اهم القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والزراعة ففي القطاع الصناعي ارتفعت عدد الشركات المدرجة من ٢٩ في عام ٢٠٠٤ الى ٣٢ عام ٢٠٠٦ اي بزيادة ٣ شركات فقط ثم تراجعت عام ٢٠١٠ الى ٣١ ولهذا لم ترتفع القيمة السوقية لهذا القطاع اما القطاع الزراعي ارتفعت عدد الشركات المدرجة من ١١ اعم ٢٠٠٤ الى ١٣ عام ٢٠١٠ اي بزيادة مقدارها (شركتان فقط) لكن هذا الى مختلف قطاع الخدمات حيث ارتفعت عدد الشركات المدرجة من (١٢) عام ٢٠٠٤ الى ١٦ عام ٢٠١٠ ونسبة زيادة ٣٣.٣٪ وهو الامر ذاته ينطبق على قطاع الفنادق والسياحة وبنفس النسبة مما يعني ان الاقتصاد العراقي يعتمد وبدرجة كبيرة في سوق الاوراق المالية على قطاع الخدمات ولاتوجد اي مؤشرات تبعث على الامل في القطاع الحقيقي (قطاع العرض)<sup>(٢)</sup>

ومن جهة اخرى اظهرت المؤشرات للسوق العراقي للاوراق المالية انه خلال عام ٢٠١٠ عقد ٢٣٧ جلسة تداول وبمعدل خمسة جلسات اسبوعياً وتم تداول اسهم (٨٣) شركة مدرجة في السوق وبلغ عدد الاسهم المتداولة (٢٥٥.٦٥٩) مليار سهم مقارنة بعام ٢٠٠٤ (٢١١.٢٩٠) ونسبة الزيادة بلغت ٢١٪ وبلغ حجم التداول (٤٠٠).

(١) التقدير السنوي السابع، سوق العراق للاوراق المالية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢

(٢) الشرة الفصلية الربع الرابع، لعام ٢٠٠٦، صندوق النقد العربي أبو ظبي الإمارات، ٣٦-٣٣

٣٥٩) مليار دينار مقارنة بعام ٢٠٠٤ بلغ (٤١١. ٩٢٨) وبلغ حجم الانخفاض (٢. ٨١ وهو ما يؤكد ان القيمة السوقية لعام ٢٠٠٤ تعتبر من افضل المستويات التي وصل اليها سوق العراق للاوراق المالية في حين ارتفعت العقود المنفذة من ٤٩٣٣٩ لعام ٢٠٠٤ الى ٧١٧٢٢ ونسبة زيادة ٥.٤٥٪ وارتفع مؤشر سوق العراق وهي نتيجة حتمية لعدم زيادة اجمالي تكوين رأس المال الثابت من خلال الفترة (٢٠٠٥\_٢٠٠٨) كما يمكن تقييم قدرة السوق على جذب المدخرات المحلية والاجنبية نسبة حجم المتداولة الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت هذه النسبة عام ٢٠٠٩ ٥.٢٩٪ وانخفضت عام ٢٠١٠ ٠.٢٣٪ وهو ما يعكس قدرة السوق الضئيلة على جذب المدخرات سواء كانت محلية او اجنبية<sup>(١)</sup>

#### ب) سيولة السوق Market Liquidity

ويمكن تقييم هذا المؤشر من خلال معدل دورات الاسهم في سوق العراق وهو يبين نشاط السوق في تحويل الاسهم والسندات الى السيولة النقدية مما يوفر غطاء للاسهم والسندات والسندات المتداولة في السوق وهي عملية تمويل الشركات الراغبة بتمويل شركاتها من السيولة النقدية وكذلك بيع جملت الاسهم والسندات في السوق وسرعة تحويلها الي السيولة النقدية لتغطية نفقات او الذهاب بها الاستثمارات الحقيقية ويمكن تقييم معدل دورات الاسهم في سوق العراق من خلال الجدول التالي<sup>(٢)</sup>:

---

(١) التقدير السنوي ٢٠٠٧ بورصا القاهرة والاسكندرية يصدر عن البورصة المصرية ص ٨٠٦  
(٢) النشرة الاقتصادية الشهرية كانون الثاني يناير ٢٠٠٧ وزارة التجارة الخارجية والصناعة القاهرة مصر

جدول (١٢) معدل دوران الأسهم (%)

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
قطاع المصارف	٣.١٥	٦٥.١٦	٣.٨	٥.١٣	١.١٤	٩.١٢	٩.١٣
قطاع التأمين	٥.٣	٩.٤	٣٦.٥	٨.٣	٧.٩	٧.١٥	٧.٢٨
قطاع الاستثمار	٣٧.١٢	٥.٩	٩.٨	٧.١٤	٨.٥	٤.٣٣	٧.٧
قطاع الخدمات	٤	٧.٦	٨.٦	٣.٧	٧	٥.١١	١.١٤
قطاع الصناعة	٤	٥.٧	٢.٤	٢.٣	٨.٤	٨.١٠	٥.١٨
قطاع الفنادق والسياحة	٢٥.٢	٥.٥	٣.١	٥.٢	٢.٨	٩.١٠	٣.١٤
قطاع الزراعة	٤.٥	٥	٨.٧	٧	٨.٦	٨.١٠	٠٤.٧
المعدل السنوي	٦.٦	٤.٧	٦	٤.٧	٨	٧.١٣	٨.١٤

### الجدول من أعداد الباحث استناداً إلى

المصدر: التقرير السنوي، سوق العراق للأوراق المالية، بغداد، العراق،

### السنوات المذكورة اعلاه

نلاحظ من الجدول ان اعلى معدل دورات للاسهم بلغ (٧.٢٨) لقطاع التأمين يعود ذلك لارتفاع الاسهم المتداولة في شركات التأمين وهذا القطاع ضمن القطاعات الخدمية للأنشطة الاقتصادية الرئيسية في حين ان معدل دورات الاسهم للشركات الصناعية للمتوسط الفترة بلغ (٧.٥)٪ وقد بلغ المتوسط السنوي (٩.٥)٪ وهذا يعني ان مستوى السيولة متدني في سوق العراق للأوراق المالية وذلك يعود لان الشركات المالية المسجلة في السوق ان صفقات تداول الاسهم تتم بين عدد محدود من المستثمرين المحليين والاجانب على حد سواء اي ان الصفقات تكون بين المستثمرين الاساسيين او الاستراتيجيين وهي دائرة مغلقة يتم التداول فيها الاسهم ومحدودية تأثير الشركات الوسيطة في السوق<sup>(١)</sup>

(١) التقدير السنوي ٢٠٠٧ بورصتا القاهرة و الإسكندرية مصدر سبق ذكره ص ١٨

### ج) تركيز السوق Market Concentration

يتركز التداول النشط في سوق العراق للأوراق المالية بثماني وشركتي المشروبات الغازية بغداد والشمالية مصارف وتشكل أسهم هذه المصارف نسبة (٣١.٥٨) وشركتي المشروبات الغازية وتشكل أسهمها نسبة (٦٥.١٣) من مجموع الأسهم الكلية المتداولة في السوق خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٠) وأن النسبة الباقية من الأسهم المتداولة وزعت بين باقي القطاعات السوق مما يعطي صورة للمستثمر مدى استقرار السوق وعدم وجود تقلبات كبيرة، وهو أيضا أي القطاعات الأكثر نشاط في مجمل النشاط الاقتصادي، وقد بلغ معدل استقرار الأسعار في السوق نسبة (٤.٧٪) وهذا ناتج أيضا عن سياسة السوق أن لا يتجاوز ارتفاع أو انخفاض أسعار الأسهم عن (١٠٪) عن سعر إغلاق الذي تم تشييته في الجلسة السابقة<sup>(١)</sup>

---

(١) التقرير السنوي السابع، سوق العراق للأوراق المالية، مصدر سبق ذكره، ص ٩

## الفصل الثالث

### القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي



## تمهيد

أن عملية نقل الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد يعتمد اليأت السوق الهدف منها تفعيل الحوافز في النشاط الاقتصادي من خلال عملية إعادة هيكلية الإدارة الاقتصادية للمؤسسات والشركات الفاعلة في النشاط الاقتصادي، وهو ما يتطلب توفير المعلومات والأدوات المهمة لتفعيل النشاط الاقتصادي، أي بمعنى آخر توفير المعلومات عن كلفة المعاملات الإدارية لإدخال التغيرات لخيارات التقانة الإدارية، وهنا تنشأ مشكلة كلفة الحصول على الأموال اللازمة لتلك التغيرات في المؤسسات الاقتصادية وكيفية توزيع القيمة المضافة بين حقوق الدولة وحقوق المساهمين، آذ أن عملية بناء قدرات المؤسسات الاقتصادية الخاصة تتطلب تفعيل الحوافز وتوزيع المكاسب، وهما يتطلبان وجود بنية مالية تحتية تكون فيها القدرات المؤسسية لشروع الخط العام وكيفية تحويل النشاط الاقتصادي من المخطط مركزياً إلى التخطيط التآشيري، أي بناء قدرات القطاع الخاص وإنشاء سوق رأس المال تمكن من توزيع المكاسب بين المساهمين في المشاريع الاقتصادية الخاصة.





## المبحث الأول

### دوافع التحول للقطاع الخاص

أن أهم دوافع التحول من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد وآليات السوق، الدفع باتجاه إيجاد مؤسسات حكومية قوية وملائمة للتطورات الاقتصادية، التي من شأنها تصميم نمط انتقالي للتنمية المستدامة للاقتصاد تؤدي أثرها من نمو دخل الفرد والتقدم التقني للبلد وحالة الاقتصاد العراقي يكون الدفع اكبر بكثير من غيره من بلدان العالم حيث أن العراق عاش في ظل ظروف أصعب وبفترات انعزالية كبيرة عن التحولات التقنية والاقتصادية التي سادت العالم الخارجي، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى ثلاث دوافع مهمة في التحولات الاقتصادية فأن آليات السوق لها التخطيط التأسيري وهي أوسع من تلك الموجودة في الاقتصاد المركزي.

#### ١- الدوافع الأيديولوجية

يرى اولسون أن بعض الدول المتقدمة النمو وبعض الدول الفقيرة، لا يرجع ذلك أساساً إلى اختلاف الموارد الاقتصادية، بل تعود إلى قدرة سياسات المؤسسات على تحقيق الكفاءات والإمكانيات الاقتصادية ولهذا فأن أهم الدوافع ويسبقها أهمية هو الدافع الأيديولوجي، ويمثل رأي السلطة الحاكمة سواء كانت ديمقراطية أو

تسلطية فأن قرار إعادة تقسيم الدوار بين المؤسسات الاقتصادية الحكومية والخاصة، هو قرار ينبع من الإطار الإصلاحي الذي تتخذه البنى المؤسساتية<sup>(١)</sup>، فيكون الوعي لهذه الأيديولوجية يستهدف بناء القدرات الاقتصادية للدولة، وفي حالة العراق كان البلد في شبه عزله عن المحيط الخارجي، وتراكم الديون وخضوعه لمتطلبات نادي باريس وصندوق النقد الدولي، أصبح عليه التزامات دولية عليه أن يعيد التفكير في نهجه الاقتصادي، فأن، سيطرة قلة حاكمة على الموارد الاقتصادية وتسييرها وفقاً لرغباتها كانت واحدة من أهم العوامل لفشل تحقيق سياسات تنموية في المراحل السابقة من تاريخ العراق، فكانت المحسوبية والانتهازية وراء الكثير من صفقات بيع المؤسسات الحكومية لذوي أصحاب النفوس الضعيفة وتقوية نفوذهم السياسي في البلد، كانت خيبة أمل كبيرة في التحول نحو ديمقراطية السوق، فلم تشرع القوانين وتهيئة الظروف السياسية الملائمة لذلك ولم تكن هناك إي طبقة برجوازية لديها القدرة على إدارة تلك المؤسسات الحكومية المباعة ولم يكن هناك أي أطار

أصلاحي لتعزيز الثقة بقدرات النشاط الاقتصادي بجذب رؤوس الأموال لأقامه المشاريع الإنتاجية للنهوض بالاقتصاد الوطني<sup>(٢)</sup>.

أن بلورة الدوافع الأيديولوجية لا تتم عن طريق المهام البنيوية الداخلية فحسب، بل تأتي عبر الحدود الخارجية والتطورات العالمية في ميدان الاقتصاد والسياسة، ولم يكن لصياغة الدوافع الأيديولوجية للتحول نحو ديمقراطية السوق وآليات السوق، فكانت هناك روى وأفكار تدعم هذا التحول في الاقتصاد العراقي

---

(١) دور الحكومات الانهائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، صندوق النقد العربي، معهد الجلسات الاقتصادية

/ تحرير علي توفيق الصادق، وليد عدنان الكردي، أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، ٢٠٠٠، ص ٦٧

(٢) محمد علي زيني الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٠\_٢٠٤

وباعتباره نتيجة طبيعية للتحويل في النظام السياسي للبلد<sup>(١)</sup>، فيلاحظ في النصوص الدستورية ووفقاً للمادة (١٦٦) أن العراق بلد اتحادياً لامركزية فيه وذات إدارات محلية أي إن الوحدات الإدارية هي التي تضع الخطط الاقتصادية لوحداتها لغرض تنمية مواردها الاقتصادية وأعطت المادة (٨٠) السلطات التنفيذية الاتحادية برسم السياسة العامة للدولة في الموازنة والحسابات الختامية وخطط التنمية المستدامة في نمط انتقالي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد<sup>(٢)</sup>

أن تحرير القرار الإداري من سيطرة المركز يضمن مرونة العمل الإداري فمجال الأعمال هو مغامرة ومخاطرة يحتاج أن يعزز ثقة الآخرين بأعمالهم من أجل الابتكار والمبادرة والتطوير هو مناخ الحرية والعمل الدأب من أجل الارتقاء بالمستوى الاقتصادي للخدمات المقدمة للمواطنين، وهذه الأمور في مجملها يحتاجها الوحدات الإدارية في المحافظات العراقية بسبب الإهمال الذي عانت منه تلك المحافظات على مر أكثر من ثلاث عقود من الزمن، وفي هذا السياق أكدت مؤسسات الدولة على أهمية القطاع الخاص في دورة الريادي بإنجاز مراحل أعمار العراق والشراكة الإستراتيجية مع الشركات الأجنبية ذات التطور التكنولوجي العالي في بناء القدرات الاقتصادية للبلد، كما أن بناء القطاع الخاص وزيادة قدرة على استيعاب أعداد العاملين بأنه الأقدر على أبعاد السياسيين ورجال الانتخابات على استغلال الناخبين وتوصيفهم في القطاع العام والابتعاد عن الشعارات السياسية التي تستخدم في أوقات الانتخابات التشريعية والوعود التي تطلق من أجل البرامج الانتخابية في تقديم أفضل الخدمات وهي في الحقيقة عاجزة كل العجز عن ذلك.

---

(١) مرزوق، عاطف لأفي، إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق، مصدر سيف ذكرى، ص ١٨  
(٢) الأنباري، صباح صادق جعفر، الدستور ومجموعة القوانين الإقليمية والمحافظات، مصدر سبق ذكره ص ٣٢، ص ٢٥

وفي الحقيقة أن مؤسسات الدولة تكون لديها القدرة الأكبر على ممارسة أعمالها وبشكل قوي في مجالات سن التشريعات وتحديد وتنظيم القرارات الإدارية وترسيخ الاستقرار السياسي وبرسم اتجاه هيكل الاستثمارات العامة في البلد، وتنظيم الرقابة المالية على الشركات والمصارف المحلية والأجنبية العاملة في الاقتصاد الوطني وهي تنظيمات أكد عليها الدستور العراقي<sup>(١)</sup>

## ٢- الدوافع الاجتماعية

الحرية مطلب الجميع في كل الأزمنة والنظم الاجتماعية والاقتصادية التي سادت المجتمعات منذ فجر الخليقة علي المعمورة، أن أي نظام أو تكوين اجتماعي واقتصادي يحقق الإنماء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية معاً، عليه أن يتضمن الحرية الفردية والاجتماعية وتحقيق المصالح العامة للجميع، وإيجاد الحوافز الشخصية والاجتماعية في تحقيق الإنتاجية المثلى للموارد الاقتصادية الموجودة في البلد، والقضاء على كل المظاهر السلبية الاجتماعية في الانتهازية المحسوبة التي ولدت في الأنظمة الدكتاتورية والشمولية، وهي مظاهر مر بها المجتمع العراقي في صفحاته الماضية، ولا بد من أي نظام ديمقراطي يقدم مصلحة الشعب والفرد والوطن أولوية قصوى، عليه يتضمن الحرية والسلوك الاجتماعي<sup>(٢)</sup>، وعليه يتضمن الدستور العراقي وفي باب الحقوق الحريات من المادة (١٤) إلى المادة (٣٦) حقوق الإنسان العراقي وهم العراقيون متساوون أمام القانون وكفل للمواطن العراقي حق العيش الكريم وتحقيق العدالة بين العمال وأصحاب العمل واجد كذلك القواعد

---

(١) السعدي، صبري زاير، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٩-٤٠٠  
(٢) احمد ماهر دليل المدير في التخصصة الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية سنة ٢٠٠٣،

الأساسية للعدالة الاجتماعية أما في مجال الحريات ومن المادة (٣٧) إلى المادة (٤٦) الحرية في اختيار الأعمال المناسبة والنشاط الاقتصادي ولم يتعارض مع القوانين ولا يخل بالنظام العام والآداب العامة والحرية في التعبير عن الرأي وتأسيس الجمعيات والأحزاب وفقاً للقوانين المراعي لذلك، وتحرص الدولة على تعزيز دور المؤسسات المجتمعية المدني بما يضمن النهوض بالوعي الاجتماعي للشعب العراقي، أن هذه الأحكام والقوانين لا يمكن أن تحققها اليات السوق من ذاتها وإنما تحققها سياسات وإجراءات تستخدم اليات السوق وتمكن وراءها سياسة مومنة بأيدولوجية النظام الديمقراطي بأهدافه وإستراتيجياته، ومن خلال سلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية المنبثقة عن الشعب وتحويل هذه السلطات باستخدام ما لديها من ملكيات عامة وسياسات اقتصادية ومالية ونقدية وبالتعاون بين المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة ويضمن أطار امثل للديمقراطية الحقيقية التي تؤمن حاجات الفرد والمجتمع الروحية والمادية<sup>(١)</sup>

أن مصالح الفرد والمجتمع هي في الحقيقة متطابقة ومتشابهة في كثير من جوانبها الإنسانية والمادية وان أي جماعة لديها مصالح مشتركة أو تكاملية مثل الحرفين الصناعيين والتجار هي عملية تترايط بعضها مع بعض الآخر مثل ما حدث في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أما المصالح المشتركة التي تشكل هيئات ونقابات تضمن حقوق المشاركين فيها أمام أرباب العمل أو السلطات الحكومية والتفاوض من اجل تحقيق مصلحة هذه النقابات أو الهيئات.

بناء على ما تقدم، أن النظام الذي نسعى إليه والذي يجمع ما بين الحرية والديمقراطية المسؤولة ومتطلبات نمو الإنتاج والدخل وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الموجودة في الاقتصاد الوطني، والعدالة الاجتماعية وتحقيق

---

(١) الأنباري، صباح صادق جعفر، الدستور، مصدر سبق ذكره، صفحات متفرقة

التوازن الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار الديناميكي في النشاط الاقتصادي، يفسح المجال أمام بناء القدرات الاقتصادية للقطاع الخاص ولتحقيق العادل للقانون العرض والطلب وتوفير الحريات فيه والحد الأدنى في الحياة المعيشية الكريمة المكفول في الدستور العراقي، وتعكس حالة التوازن الاجتماعية بدرجة معقولة ويصان بها كبار السن والصغار بالتباين الاجتماعي ضد المرض والعجز والشيخوخة والبطالة سيكون هذا النظام الاقتصادي هدف الشعب والسلطات المنتخبة ويكون استقرار هذا النظام أمل تصبوا إليه المؤسسات والنقابات العمالية وطبقات برجوازية في هذا البلد الذي عانى من عدم استقرار نظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي منذ تأسيس دولته مطلع القرن الماضي<sup>(١)</sup>

### ٣- الدافع الاقتصادية

لقد حبا الله سبحانه وتعالى العراق في كثير من الموارد الاقتصادية فهذا البلد لم تشير إليه الأدلة التاريخية أن تعرض إلى موجة من المجاعات أو الجفاف على مر العصور التاريخية، فالموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية غنية ومتنوعة فهو يمتلك ثالث اكبر احتياطي نفطي عالمي وموارد طبيعية اخرى وقوة عاملة وطنية لديها القدرة على تحقيق القفزات الواسعة في التنمية الاقتصادية، والتي بالإمكان تحقيقها من خلال رسم إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وان عملية الإصلاح الاقتصادي هي في الحقيقة رسم للسياسة الاقتصادية للبلد الذي يعاني اقتصاده من الاختلال الهيكلي ويسوده التشويه في كافة قطاعاته ومنعزل عن العالم الخارجي وهي معركة يحتمل الجدل نحوها وفي

---

(١) حيدر غيبة، ماذا بعد أخفاق الرأسمالية والشيوعية، شركة المطبوعات، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، سنة

كيفية تشخيص مستوى النشاط الاقتصادي الذي يعتمد على سياسات البلد الاقتصادية، فالتحول من الدولة الريعية المعتمدة على النفط والمال النفطي نحو ديمقراطية السوق، فإن بناء النموذج الأمثل الذي يعتمد ديمقراطية السوق، يعتمد دور الدولة يشجع ويسهل الشراكة والاندماج مع النشاط القطاع الخاص، عبر رسم منهجية اقتصادية تؤدي إلى بناء المؤسسات الاقتصادية ذات الملكية المساهمة والخاصة التي بدورها تخلق أسواق إنتاجية ومالية نشطة<sup>(١)</sup>.

يعرف البنك الدولي التنمية الاقتصادية (بأنها زيادة قابلة للاستمرار في مستويات المعيشة، فتشمل الاستهلاك المادي والتعليم والصحة وحماية البيئة والمساواة الأكبر في الفرص والحريات السياسية والمدنية)<sup>(٢)</sup> من التعريف نجد أن الاستهلاك المادي هو التشخيص الأولي للتنمية الاقتصادية، لذا فإن امتلاك الدولة لوسائل الإنتاج جميعها أو معظمها في النظم الاقتصادية الشمولية ذات التخطيط المركزي يكتسب الفرد كثيراً من حرفية وابتكاره ومبادرته وإمكانيات مساهمته في رضاه المجتمع، ويخل في التوازن بين السلطة والفرد، مما يجعل السلطة تسيطر على رغبات الفرد والمجتمع ونحدد الحدود الدنيا من الاستهلاك المادي ولما أن الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع مساهمات الأفراد، يكون هذا الناتج ضعيفاً نسبياً نتيجة خمول في إنتاجية الفرد وعدم المبالاة للأفراد في تحسين جودة الإنتاج ولا تبالي بكيفية هدر الموارد الإنتاجية في عملية الإنتاج، أن اقتصاد واليات السوق لا يشترط وضع جميع ملكيات وسائل الإنتاج بيد القطاع الخاص، وإنما هو اقتصاد يسمح بتوزيع ملكية وسائل الإنتاج بين طبقات المجتمع سواء

---

(١) احمد ماهر، دليل، المدير في التخصص، مصدر سبق ذكره

(٢) جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية، تحرير علي توفيق الصادق وآخرون، صندوق النقد

العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، سنة ١٩٩٥، ص ١٥

كانت للقطاع العام أو القطاع الخاص، بشرط ضمان الحرية والمزاخمة في السوق وعدم الاحتكار لأي منها، وهو ما يوفر التوازن والعدالة بين مصالح فئات المجتمع، ويدعم النمو في طاقات القطاعات الإنتاجية للاقتصاد وان هذا النظام الاقتصادي يشترط فيه أيضا الحرية والديمقراطية لضمان حرية الأفراد واختياراتهم للأعمال التي يرغبون بها دون تهديدها من قبل السلطة الحاكمة ويكون للحكومة المتمثلة للدولة حق التوجيه الاقتصادي (ادارة الاقتصاد) في رسم السياسات المالية والنقدية والتجارية وفقا للمبادئ وأحكام الدستور والقوانين التي تشرعها السلطة التشريعية<sup>(١)</sup> وان تخلي دور الدولة عند بعض وسائل الإنتاج أو جميعها يعني إعادة النظر في مجمل دورها ألتدخلي في النشاط الاقتصادي، ويتحول دور الدولة إلى تصحيح المسار الاقتصادي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ويكون ثلاث عناصر هي أولا: تشجيع القطاع الخاص ودعم المنافسة من خلال إزالة المعوقات والقيود في التجارة ورفع البيروقراطية في المعاملات الإدارية لتمكين مالكي وسائل الإنتاج النمو بالإنتاجية مما يوفر فرص عمل للأفراد والارتقاء بإنتاجية الفرد ثانياً: إصلاح المؤسسات الإنتاجية المملوكة للدولة من خلال إعادة هيكلة ميزانيتها وتحسين أدارتها، إصلاح الخدمة المدنية في جميع مؤسسات الدولة، مما تشجع رؤؤس الأموال الأجنبية لدخول أسواقها، ثالثاً: تعاون الحكومة مع البنك المركزي باعتباره سلطة مستقلة في تحقيق استقرار أسعار الفائدة والسيطرة على التضخم مما يسهل التوازن الاقتصادي منحيات العرض والطلب على النقود.

عند نقطة توازنية يتحقق فيها أسعار فائدة توازنية وأسعار صرف العملة مقابل العملات الأجنبية ولا يتعارض ذلك مع مصلحة الاقتصاد الوطني أو يؤدي أضرارا

(١) حيدر غيبة، ماذا بعد أخفاق الرأسالية والشيوعية، مصدر سبق ذكره ص ٢١٩\_٢٢١



اقتصادياً بفترة من فئات المجتمع<sup>(١)</sup>، ومن التعريف أيضاً نجد أن الاستثمار في التعليم والصحة، وهي ادوار لا يمكن أن يقوم بها النشاط الخاص قامت المراحل الأولى من بداية التحول الاقتصادي مما يضع على الحكومة ودورها التصحيحي أهمية بالغة في تلك الاستثمارات، لان الحكومات المالكة للموارد النفطية لديها القدرة والسرعة في إيجاد بيئة تعليمية وصحية نشطة وفي زيادة هذه الاستثمارات مما يرفع قدر، الفرد والمجتمع في أثناء الحياة والحريات مما يحسن نوعية الحياة وإنما المجتمع بأسره. أما بما يخص حماية البيئة وضعت تقريباً جميع حكومات العالم وزارات بهذا الصدد وجعلتها لديها استثمارات هائلة لتمكينها من إدارة ملف حماية البيئة على أكمل وجه وقد وضعت بلدان أوربية قوانين صارمة من اجل حماية البيئة من المخلفات الصناعية وفي مجالات الكيمايائية والمحطات النووية، وان هذا الاستثمار في نوعية أفضل من البيئة الأساسية الاجتماعية وتنظيمات البنى المؤسساتية لهذه الاستثمارات بعض الحافز الاقتصادي للمجتمع على الدفع تبني اقتصاد اليأت السوق مما يخلقه في أنماء الحياة العامة للبلد<sup>(٢)</sup> وأمن من دوافع التحول الاقتصادي من التخطيط المركزي إلى آليات السوق (التخطيط ألتأشيري) هو تحسين المؤسسات، وهو الحافز الأول للتحول الاقتصادي والتي يمكن الاشارة الى خمسة نقاط للكفاءة هي:

١- كفاءة لتخصيص الموارد (*Allocative Efficiency*) وهو يعكس حالة العرض أسعار السلع المعبر عنها بتكليف توفيرها وهو مساوي او قريب من التكلفة الحرة لإنتاج تلك السلع.

---

(١) النجار سعيد، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية صندوق النقد العربي، ابو ضبي

الامارات العربية المتحدة سنة ١٩٨٨، ص ٤١\_٤٣

(٢) جهود ومعلومات التخصيص في الدول العربية، مصدر سبق ذكره ص ٩

٢- كفاءة الحجم (*Scale Efficiency*) وهو مؤشر قطاعياً، ومن هنا في قطاع الصناعة والذي يضع شروط الحجم الامثل لدخول المؤسسات الصناعية الى السوق بحيث تعكس الجدوى الاقتصادية لحجم المشروع بالمقارنة التكاليف مع تدفق الإيرادات.

٣- كفاءة التقنية (*Technical Efficiency*) اي اختياري الطرق الانتاجية المثلى، الذي يحقق اعلى انتاج للسلع والخدمات وبأقل كلفة ممكنة، اي انخفاض التكلفة الحدية للانتاج السلعة الواحدة.

٤- الكفاءة التنافسية والتنظيمية (*X\_Efficiency*) وهي الكفاءة السينية التي توفر الظروف التنافسية خارج المؤسسة والتنظيمية داخلها مما يمكن الادارة على خفض التكاليف وزيادة الارباح ويرفع انتاجها السوقية في اسواق رأس المال<sup>(١)</sup>

٥- الكفاءة الحركية (*Dynamic Efficiency*) وهي قدرة المؤسسات على ايجاد اقسام للبحث والتطوير، مما ينشط حركة الاختراعات وتجديد طرق الانتاج وهو ما ينعكس على جودة ونوعية الانتاج وامكانية المنافسة سواء كانت في الاسواق المحلية او الخارجية ويحدث اثر ايجابي في سياسة احلال الواردات ومعه ايضاً على ميزان المدفوعات من خلال الميزان التجاري (الصادرات). زيادة كفاءة الادارة والانتاج والعمالة تنتج في طبيعة الحال استخدام امثل للموارد الاقتصادية المتاحة ولا يمكن ان يتم ذلك الا ان عن طريق تفاعلات قوى السوق (العرض والطلب) بالاضافة الى ذلك بيئة استثمارية جذاب للاستثمار متمثلة بالبنية المؤسساتية السليمة (ادارة الاقتصاد) وسياسات مالية ونقدية تؤمن وجود بنیان اقتصادي مؤهل للتحويل الى اقتصاد اليات السوق<sup>(٢)</sup>

---

(١) تقييم برامج التخصيص في منطقة الاسكو، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لعري آسيا، نيويورك، الأمم

المتحدة سنة ١٩٩٩ ص ٣٨٠٣٦

(٢) تقييم برامج التخصيص في منطقة الاسكو، مصدر سبق ذكره ص ٣٩

وعلى اساس كل ماتقدم نلاحظ لايمكن للاقتصاد العراقي التحول دون وجود دوافع اقتصادية حقيقية يمكن الرأي العام من ان الاقتصاد يسير وفقاً للنهج السليم ويمثل مصالح الفرد والمجتمع والدولة، لان عملية خلق بيئة استثمارية جذابة للقطاع الخاص العراقي ضرورة ماساة في حالة العراق لكونه هو المحرك الكفاء لعملية الانتاج والقدرة على المنافسة والابتكار وتكوين رأس المال الثابت والتوسع بالنشاط الاقتصادي، مادام النفقات التشغيلية قرابة حوالي (٧٠٪) من الموازنة العراقية في عام ٢٠١٠، وان مواجهة زيادة الطلب الفعلي الناتجة من زيادة رواتب موظفي الدولة والنمو السكاني المستثمر والتوجه الحكومي المستمر في الانفاق على الخدمات الأساسية يبقى الامل الكبير في بناء قدرات المؤسسات الخاصة العراقية والاجنبية والعربية اذا استطاعت الحكومة العراقية على جذبها في بناء وتمية الاقتصاد العراقي بجميع جوانبه وبالاخص قطاع الزراعة والصناعة واللدان يعبران الشريان الرئيسي للتنمية الاقتصادية مما يستوجب ايجاد سياسة ائتمانية تقدم يد العون للقطاع الخاص في مشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال سياسة حماية هذه الاستثمارات التي تعطي فرص عمل للكثير من المواطنين<sup>(١)</sup> وان الشرط الضروري لنجاح عمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة في العراق يكمن في توفير الامن والامان في بيئة المجتمع العراقي والتي توفر سلطة القانون ونشر المعلومات والاحصائيات الحقيقية واتباع افضل الممارسات والمعياري المحاسبية العالمية عن الافصاح المالي وتقليص البيروقراطية وحماية الحقوق والرقابة والاشراف على تنفيذ العقود الحكومية لتلافي حالات الفساد وكما هو الحال في عقود تسليح الجيش وعقود الكهرباء وكذلك (٧)عقود وزارة التجارة في الحصة التموينية<sup>(٢)</sup>.

(١) زيني، محمد علي، الاقتصاد العراقي، الماضي والحاضر، مصدر سبق ذكره ص ٤٨٢

(٢) مرزوق، عاطف لأفي، إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق، مصدر سبق ذكره ص ٩٣



## المبحث الثاني

### واقع القطاع الخاضع

١- البناء الاجتماعي. الاقتصادي للدولة العراقية خلال المدة (١٩٢٠-١٩٤٥)

لا بد لنا من معرفة الخصائص الاجتماعية والسياسية التي ولد منها القطاع الخاص في العراق منذ بدء تشكيلات الدولة العراقية في بداية القرن العشرين، والتي ولدت من رحم الاستعمار العثماني والاحتلال البريطاني ودخوله في فضاء المستعمرات الإمبراطورية البريطانية، والتي أوجدت نظام المشايخ في الريف وسيطرتهم على الأراضي الزراعية وتمكينهم من المزارعين، ولهذا السبب انشق الريف عن المدينة، وأصبحت الأعراف العشائرية التي تحكم أحوال المزارعين وحل النزاعات وفقاً لتلك المبادئ والتي جاءت القوانين البريطانية داعماً لها وأكدها الدستور العراقي للعام (١٩٢٥) وهكذا اوجد هذا النظام الاجتماعي والاقتصادي الدعامة الرئيسية للسيطرة على الفوائض الاقتصادية من القطاع الزراعي الذي كان الأكثر نشاطاً لما له من الأراضي الزراعية والوفرة المائية، فقد ساهمت الإيرادات الزراعية نسبة (٤٤.٣٪) من مجموع الإيرادات العامة للدولة عام (١٩١١) ولكن انخفضت هذه النسبة مع تزايد رأي العام الرافض لتلك

السياسة إلى (١٧.٢٪) عام (١٩٣١) ومن ثم انخفضت إلى (١٥.٦٪) عام (١٩٣٧)<sup>(١)</sup>. وبما أن القطاع الزراعي هو المنتج الرئيسي للاقتصاد العراقي وصاحب الفوائض الاقتصادية، جاءت سياسات الدولة الدائمة للتركيز الملكية بين القطاعين وملاك المدن وكبار المسؤولين الدولة للأراضي الزراعية بحيث أصبح (٢٪) من الملاك يسيطرون على (٦٨٪) من الأراضي الزراعية، ويقابلها (٨٨٪) من الملاك لديهم (١٥.٥٪) من تلك الأراضي، مما دفع الكثير من الفلاحين الهجرة من الريف إلى المدينة بعد إن أصبحت أحوالهم المعيشية تشبه إلى حد كبير أوضاع العبيد في الأقطاعات الكبيرة والشائعة من حيث الأجور القليلة والقسمة الكبيرة من المحاصيل الزراعية تذهب بيد الأقطاعيين والملاك وفقاً لإحصاء السكاني لعام (١٩٥٧) بلغ عدد المهاجرين من الريف إلى المدينة (٤٠٧) ألف نسمة، حيث كان نسبة (٢٥.٢٪) من سكان بغداد هم من الوافدين إليها والبصرة بلغت هذه النسبة (١٦.٦٪)<sup>(٢)</sup> إما القطاع الصناعي منذ كانت سمنة الأبرز في تقليدي وهو نشاط موجود من العهد العثماني واستمر إلى الحكم الملكي وتأسيس الدولة العراقية الحديثة وهذه الصناعات الحرفية كانت في عدد من مطاحن الحبوب ومعالج القطن ومشاكل النسيج اليدوي وورش الصناعات الحرفية اليدوية مثل سباكة المعادن وغيرها وكذلك ورش التصليح وسائط النقل التي ظهرت مع بداية الاحتلال البريطاني وبهدف تشجيع القطاع الصناعي أصدرت الحكومة العراقية عام ١٩٢٧ قانون التعرفة الكمركية رقم (٣٠) والذي تضمن إعفاءات كمركية للماكينات والآلات المستخدمة صناعياً وقد عدل هذا القانون برقم (٢٧) لسنة

---

(١) سالم، عماد عبد اللطيف، الدولة والقطاع الخاص في العراق، بيت الحكمة بغداد، العراق، سنة ٢٠٠١ ص

١٠١ - ١٠٥

(٢) نفس المصدر السابق، ص ١١١ - ١٢٠

(١٩٢٨) استلمت أيضا التي تستخدم في إنشاء المشاريع الصناعية وغيرها من مشاريع التنمية من الرسوم الكمركية و صدر قانون رقم (١٤) لسنة (١٩٤٩) والذي منع بعض الامتيازات القائمة والجديدة بهدف أنتاج منتجات كاملة ابتداءً من المواد الخام أو منتج بعض منها أو وضع منتجات تختلف من حيث الشكل عن المواد الخام المستخدمة لصناعتها، وقد اشترط أيضا، أن تضع بواسطة ماكينات إليه لاتدار بالقوة اليدوية، وعلى أن لا يقل مساهمة العاملين العراقيين عن (١٠٪) من مجموعة عاملين ولا تقل كلفة تأسيس إي من هذه المشاريع عن (٢٢٥٠) دينار عراقي من إي الأرض والمبنية والمكائن، وقد أضاف هذا القانون إعفاء من الدخل لمدة (٦) سنوات إعفاء من الرسوم الكمركية لمدة (١٥) سنة للمكائن والأدوات الاحتياطية المستوردة لها وفي عام (١٩٣٦) صدر التعديل الثاني للقانون المذكور انفاً لتعديل الرسوم الكمركية رقم (١١) لسنة (١٩٣٣) الحماية للمشروع الوطني يفرض ضرائب على السلع الكمالية المستوردة كالألمنيوم والسكائر والمشروبات الكحولية والسجاد والأقمشة الحريرية<sup>(١)</sup>

ونظراً إلى ما تقدم اتسعت القاعدة الصناعية من (٨) مشاريع العام (١٩٢٩) إلى (٥٩) مشروعاً عام (١٩٣٧)، رمز ثم إلى (٤٦) مشروعاً لعام (١٩٤٥) وكانت هذه المشاريع تغطي مشاريع الغزل والنسيج عددها (٨) ومعالج القطن (٤) ومصانع الصابون (٦) ومعامل الدباغة (٤) ومطاحن الحبوب (٦) والمعامل الجلدية (٣) والمشروبات الكحولية (٥) والسكائر والشخاط (١٣) والطابوق (١٩) ومشاريع الاسمنت والمرمر وألبان، ولهذا السبب أسست الحكومة العراقية مصرف مستقل للصناعة باسم المصرف الصناعي ألا ان ظروف الحرب العالمية الثانية تأخر

(١) كجه جي، صباح، التخطيط الصناعي في العراق، الجزء الأول، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢،

ممارسة أعماله إلى عام (١٩٤٦) وقد بلغ عدد القروض التي منحها المصرف للفترة (١٩٤٧ - ١٩٤٩) (١٧٠) قرصاً مجموع مبالغها (٣٥٥) ألف دينار وبمعدل نحو (٢٠٠٠) دينار وهي مشاريع صغيرة نسبياً، وهذه المشاريع هي التي تفسر استيعاب عدد المهاجرين من الريف إلى المدينة وهي في ذات الوقت سياسية اقتصادية تقوم على اليات السوق وبناء القدرات الاقتصادية للمشاريع الإنتاجية في الاقتصاد الوطني<sup>(١)</sup>

### ١- مجلس الأعمار والقطاع الخاص

في عام ١٩٥٠ تم إنشاء مجلس أعمار العراق والذي كلف بتقديم المشاريع الاقتصادية والمالية بهدف أحداث تغييرات جذرية أي أحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقد جاء إنشاء هذا المجلس بعد اتفاقيات مناصفة الإرباح مع الشركات النفطية المستغلة للآبار العراقية مما نتج عن هذه الاتفاقيات زيادة الإيرادات من (٣١) مليون دينار عام (١٩٤٩) إلى (٥١) مليون دينار عام (١٩٥٩) هذه الإيرادات شجعت الحكومة العراقية على انتهاج برمجة اقتصادية من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد<sup>(٢)</sup> ولهذا فأن مجلس الأعمار بتكليف مستشارين وخبراء عاملين من أجل أعداد الدراسات القطاعية الشاملة للاقتصاد الوطني وعلى أساس هذه التقارير توضح المنهاج العمرانية والاستثمارية للبلد فقد كلف المجلس عام (١٩٥٢) البروفسور الدانماركي (كارل افرسون) بأعداد دراسة عن السياسة النقدية الملائمة للعراق وقد كلف المجلس اللورد (سوليتير) عام (١٩٥٥) تنمية العراق وكلف المجلس أيضا شركة (أرثري لتل) الأمريكية بأجراء إحصاء صناعي

(١) نفس المصدر، ص ١١١-١٢٠

(٢) نفس المصدر ص ١٠٠-١٠٨



ودراسة تفصيلية وصدر تقريرها تحت عنوان (خطة للتنمية الصناعية في العراق) عام (١٩٥٥) أن جمع هذه الدراسات ركزت على نقطتين اثنتين هما: الأولى القطاع الزراعي باعتباره السمة الأساسية في الاقتصاد العراقي بهدف إشباع الأسواق المحلية وتصدير الفائض بما يحقق للبلد التوازن في الميزان السلعي وابناه بلد زراعياً مع نمو سكانه المضطرد واتساع فجوة الغذاء العالمي، أما الثانية: أعداد البنى الارتكازية والعمرانية مثل مشاريع الري والبزل، أحياء الأراضي الزراعية الطرق والجسور، ومبادئ الإدارة والمدارس والجامعات أما فيما يخص القطاع الصناعي أوصت تلك الدراسات المشار إليها أعلاه أن العراق لا يمتلك في حينها اليد العاملة الماهرة، وليست هناك أي مظهر من مظاهر التطور الفني الحديث وبناء قاعدة صناعية تقوم على أساس الحماية والدعم هو أمر غير صحيح ولهذا بقي القطاع الصناعي دوره في النمو بعد تحقيق تلك الأهداف المبنية لأحداث التنمية الاقتصادية للبلد<sup>(١)</sup> وفقاً لهذه الروية فقد اصدر مجلس الأعمار أربعة مناهج الأول للفترة (١٩٥١ - ١٩٥٥) الذي جاء لتلافي الأخطاء الحاصلة في المنهج الأول والأخذ بملاحظات البنك الدولي وزيادة الموارد النفطية أما الثاني للمدة (١٩٥١ - ١٩٥٦)، أما الثالث للفترة (١٩٥٥ - ١٩٥٩) وقد صدر هذا المنهج بعد الإشكالية الدستورية بين مجلس الأعمار ووزارات الدولة فقد أعطى للمجلس (٧٠٪) من الموارد المالية المخصصة والباقي (٣٠٪) تقوم بتنفيذها وزارات الدولة وبصورة مباشرة والرابع للفترة (١٩٥٥ - ١٩٦٠) بهدف تضمين تقرير اللورد سولتر بإعطاء أهمية متميزة لمشاريع البنى الارتكازية<sup>(٢)</sup> وقد وزعت المبالغ المخصصة لهذه المناهج وفقاً للجداول (١٦، ١٥، ١٤، ١٣):

(١) سالم، عماد عبد اللطيف الدولة والقطاع الخاص في العراق مصدر سبق ذكره ص ١٢٩-١٣١

(٢) كجج جي. صباح، التخطيط الصناعي في العراق، مصدر سبق ذكره ص

جدول (١٣) منهج مجلس الأعمار الأول للمدة (١٩٥١ - ١٩٥٥)

النسبة %	التخصيصات (الف دينار)	الفقرة
٥.١	٩٧٠	- الإدارة والدراسات والتنظيم
٧.٤٥	٣٠٠٤٤	- مشاريع الري
١.٢٤	١٥٨٢٦	- الطرق الرئيسية والجسور
٢.١٩	١٢٦٠٨	- المباني (المدارس والمستشفيات)
٥.٩	٦٢١٦	- إحياء الأراضي
٪١٠٠	٦٥٦٧٤	المجموع

المصدر كجه، جي، التخطيط الصناعي في العراق، بيت الحكمة، بغداد،

العراق سنة ٢٠٠٢، ص ١١٦

جدول (١٤) منهج مجلس الأعمار الثاني للمدة (١٩٥١ - ١٩٥٦)

النسبة %	التخصيصات (الف دينار)	الفقرة
٢	٣١٨٠	- الادارة والدراسات والتنظيم
٣.٣٤	٥٣٣٧٤	- مشاريع الري
٢.١٧	٢٦٧٦٦	- الطرق والجسور
٦.١١	١٨٠١٨	- المباني
٨.١٩	٢٢٩٨٦	- احياء الاراضي
٢.٢٠	٣١٠٥٠	- مشاريع الصناعة والتعدين
٪١٠٠	١٥٥٣٧٤	المجموع

المصدر كجه، جي، التخطيط الصناعي في العراق، بيت الحكمة، بغداد،

العراق سنة ٢٠٠٢، ص ١١٧

جدول (١٥) منهج مجلس الأعمار الثالث للمدة (١٩٥٥-١٩٦٠)

النسبة %	التخصيصات (ألف دينار)	الفقرة
٨.١	٥٤٥٠	الإدارة والدراسة والتنظيم
٥.٣٥	١٠٧٩٣٥	مشاريع الري والبزل والخزن
٤.٢٤	٧٤٢٠٠	الطرق والجسور والمطارات والسكك
٤.٩	٢٨٥٥٠	المباني الرئيسية
٣.١٤	٤٣٥٧١	الصناعة والمعادن
١.٢	٦٤٧٥	أنماء الثروة الحيوانية والنباتية
٥.١٢	٣٨١٢٥	المشاريع الصغيرة
%١٠٠	٣٠٤٣٠٦	المجموع

المصدر كجه، جي، التخطيط الصناعي في العراق، بيت الحكمة، بغداد،

العراق سنة ٢٠٠٢، ص ١١٨

جدول (١٦) منهج مجلس الأعمار الرابع للمدة (١٩٥٥-١٩٦٠)

النسبة %	التخصيصات (ألف دينار)	الفقرة
٥.١	٣٧٥٠	الإدارة والدراسة والتنظيم
٧.٣٠	١٥٣٧٥٥	السيطرة على القضبان والري والبزل
٤.٢٤	١٢٤٣٦٧	الطرق والجسور والمواصلات
٨.١٢	٦٣٨٥٤	المباني الرئيسية
٤.١٣	٦٧١١٩	الصناعة والتعدين والكهرباء
٩.٢	١٤٢٨٧	أنماء الثروة الحيوانية والنباتية
٨.١٣	٦٩٢٧٥	المشاريع الصغيرة
%١٠٠	٥٠٠٠٠٧	المجموع

المصدر: كجه، جي، التخطيط الصناعي في العراق، بيت الحكمة، بغداد،

العراق سنة ٢٠٠٢، ص ١١٩

بلغ مجموع المصروفات الفعلية للفترة (١٩٥١ - ١٩٥٨) (٢٣٥.٨) مليون دينار من مجموع التخصيصات السنوية (٤٢٣) مليون دينار، أي أن معدل الصرف بلغ (٥٥.٧٪) وان ما حاولنا تحليل نتائج فعلية على المشروعات وطريقة توزيعها على القطاعات يمكن ذلك من خلال الجدول (١٧)<sup>(١)</sup>:

جدول (١٧) المصروفات الفعلية لمناهج مجلس الأعمار للمدة (١٩٥١ - ١٩٥٩)

النسبة %	المبالغ المصروفة فعلاً (مليون دينار)	القطاع
٧.٢٤	٤.٨١	الزراعة والري
٧.٢٤	٦.٨١	المباني والخدمات
٥.٢٠	٦.٦٧	النقل والمواصلات
٥.١٩	٤.٦٤	الإدارة والدراسات والتنظيم
٦.١٠	٨.٣٤	الصناعة والكهرباء
٪١٠٠	٨,٣٢٩	المجموع

المصدر، كجه جي، صباح، التخطيط الصناعي في العراق، بيت الحكمة، بغداد العراق سنة ٢٠٠٢ ص ١٢٠.

نلاحظ من الجدول أن القطاع الخاص احتل المرتبة الأخيرة في تسلسل أولويات مجلس أعمار العراق، وهو ما يؤكد خضوع نهج مجلس الأعمار لمنهجية البنك الدولي والتقارير والدراسات التي تقدم بها الخبراء الدوليين، يتقدم أولويات الزراعة على الصناعة ولم تكن إلا مشاريع صغيرة أسسها مجلس الأعمار والتي يؤسس لها إدارة مالية مستقلة تقوم بتشغيل المشروع تجارياً، وبما يتوافق مع طلب السوق المحلية.

(١) كجه جي، التخطيط الصناعي في العراق، مصدر سبق ذكره ص ١١٩-١٢٠

## أبرز الانتقادات الموجهة إلى مجلس الأعمار العراقي

- ١- أي نمط للتنمية الاقتصادية يستهدف المجتمع نحو التقدم، أي التغيير في التشكيل الاجتماعي - الاقتصادي للبلد، وهو ما يمهد بتقليل التفاوت الكبير بين طبقات المجتمع، بينما بقيه التشكيل الاجتماعي. الاقتصادي القائم على الإقطاعيين وسيطرتهم على الأراضي الزراعية
- ٢- كانت سياسة مجلس الأعمار تهدف لكفاية من المحاصيل الزراعية، وتنوع المنتجات والمحاصيل وهي ركيزة التنمية الاقتصادية ولهذا فقد تدفق الاستثمار الأجنبي على مشاريع الري والبزل وهي لتدخل معها التطور التقني الذي يخدم التنمية الاقتصادية على الأمد البعيد.
- ٣- تظهر في الإحصائيات الواردة في المناهج ضخامة التقديرات مع تواضع الإمكانيات الإدارية في تنفيذ تلك المشاريع، أي أن البنى المؤسساتية للدولة العراقية آنذاك لم تكن لديها الكفاءة والقدرة على تخصيص الموارد المالية المتأتية من القطاع النفطي واستخدامها بشكل الذي يحقق الهدف المنشود من التنمية الاقتصادية.<sup>(١)</sup>
- ٤- أن ما ورد في أعلاه خلق تشوه في الاقتصاد العراقي بينما تتطور الزراعة والنفط، تختلف قطاعات التجارة الداخلية والخارجية والصناعة وبذلك لم تكن السياسات الاقتصادية للدولة تفضي إلى خلق نموذج رأسمالي يستطيع البلد من خلاله رسم إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية بل تحول الاقتصاد إلى اقتصاد ريعي يعتمد على إيراداته ويمول القطاع الزراعي باعتباره الشريك الاستراتيجي في التنمية.
- ٥- انعكاسات التشوه الاقتصادي، انعدام التكامل بين المشاريع الاستثمارية

---

(١) سالم، عماد عبد اللطيف، الدولة والقطاع في العراق، مصدر سبق ذكره ص ١٢٦-١٢٨

وتطور البنى الارتكازية والخدمات العامة مع التطور الاقتصادي الذي يشهده البلد بينما تطور الزراعة تحتاج معها تطور الصناعة بهدف استخدام الفائض الزراعي في القطاع الصناعي مما يوفر للاقتصاد إمكانيات التطور وتوسيع الأسواق المحلية مما يعزز ثقة المستثمرين المحليين (القطاع الخاص) على توسيع وزيادة المشاريع الخاصة<sup>(١)</sup>.

٦- أن عدم التطور القطاع الصناعي الخاص دفع أصحاب رؤوس الأموال المحليين الاستثمار في القطاع العقاري والذي يعتبر اقل مخاطرة ولا يتطلب الخبرة الفنية والأساليب الحديثة في الإدارة وتشغيل المشروعات الصناعية وهو أمر لم يكن وارد في نهج مجلس الأعمار مما اضعف كثيراً القطاع الخاص العراقي.

٧- أن تأسيس المشاريع الصناعية العامة وهي بداية القطاع العام وسيطرته على النشاط الاقتصادي مما أعطى صورة غير واضحة للقطاع الخاص والمستثمر الأجنبي عن مستقبل الاقتصاد العراقي.

٨- مع توسع الإيرادات النفطية وزيادة نفوذ الدولة في الاقتصاد لم تكن هناك سياسة نقدية تستطيع الاقتصاد من خلالها رسم سياسة ائتمانية للبلد برغم من وجود مصارف متخصصة وأخرى شاملة الأ أنها كانت تعود ملكيتها إلى وزارة المالية مما يضعفها خارج أطار السوق المصرفية وتنافسها مع بقية المصارف العاملة للبلد ولذلك لم تكن هناك سوق مالية تؤثر الاتجاهات الاقتصادية،

٩- أن الاتجاهات الملكية في الاقتصاد العراقي تعود إلى عوائل برجوازية لم تستطيع منافستها الملكيات الزراعية مواجهتها التي إقامة مجلس الأعمار مما عطل آليات السوق وانعدام الكفاءة نتيجة البقاء للقوى وليس للكف<sup>(٢)</sup>

---

(١) سالم، عماد عبد اللطيف، الدولة والقطاع في العراق، مصدر سبق ذكره ص ١٢٩-١٤٢

(٢) كجه، جي، صباح، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩-١٣١

برغم من المساهمة الفعالة للبنى المؤسساتية العراقية في حماية الاقتصاد الوطني وإنشاء مجلس الأعمار الأ أن مساهمة القطاع الخاص تستهدف نسبة عالية من المساهمة الفعلية على مستوى الأنشطة الاقتصادية في طاقة القطاعات فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة السلعية (عدا النفط) بنسبة (٧٩.٢٪) عام (١٩٥٣) وفي الأنشطة التوزيعية بلغت (٧٨.٦) ولنفس السنة<sup>(١)</sup> وبلغ معدل تكوين رأس المال الثابت لمتوسط الفترة (١٩٥٠ - ١٩٥٧) (٤٢.٧٪) وبلغت نسبة العاملين في القطاع الخاص لمتوسط الفترة ذاتها (٧٥٪) وبلغت نسبة القطاع في قيمة المبيعات للقطاع الصناعي (٤٦.٧٪) وهي تعتبر عن القيمة المضافة للقطاع الصناعي<sup>(٢)</sup>.

### ٣- العهد الجمهوري والقطاع الخاص

تمثل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التغير الجذري للتحويل الإيديولوجي في العراق والذي كان أثره في إلغاء النظام الملكي والتحول إلى النظام الجمهوري وحمل معه تغير في البنيان الاجتماعي - والاقتصادي للبلد فقد تبنت الحكومة سياسات اقتصادية جديدة عمل ثلاث عناصر أساسية هي الإصلاح الزراعي وتوسيع القاعدة الصناعية وسياسة وطنية جديدة مع الشركات المنتجة للنفط وعلى أثرها فقد ألغي مجلس الأعمار عام ١٩٥٩ وتشكيل مجلس جديد باسم (مجلس التخطيط الاقتصادي ووزارة باسم وزارة التخطيط وفصل التخطيط المركزي عن التنفيذ وانيطت مهمة تنفيذ مشاريع التنمية بالوزارات المتخصصة بحسب كل اختصاص

---

(١) السيد، علي عبد المنعم، تجربة العراق مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة ندوة القطاع العام

والقطاع الخاص مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ١٩٩٠ ص ٣٣٢-٣٣٣

(٢) كجيه، جي، صباح التخطيط الصناعي في العراق مصدر سبق ذكره ص ١٣٦-١٣٨

كما اتبعت الدولة منذ عام (١٩٥٩) أسلوباً جديداً في التنمية الاقتصادية بالاتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني مع دول الكتلة الاشتراكية من خلال القروض التي قدمتها تلك الدول الاشتراكية وصدرت الحكومة قانون رقم (٨٠) عام (١٩٦١) للتعامل مع الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي من خلال تحديد الرقعة الجغرافية التي تعمل فيها الشركات النفطية وتبلغ مساحتها (١٩٣٨) كم مربعاً أما المساحات الباقية تبقى تحت سيطرة الحكومة العراقية ولذلك باشرت الحكومة بتأسيس شركة النفط الوطنية للاستكشافات واستخراج النفط وتسويقه خارج أطار الشركات الأجنبية النفطية<sup>(١)</sup>. وقد صدرت الخطة الاقتصادية المؤقتة للفترة (١٩٥٩ - ١٩٦٣) وقد قدرت مجموع الانفاق الاستثماري (٣٩٢) مليون دينار نسبة (٥٠٪) من الإيرادات النفطية و(٧٧) مليون دينار قروض خارجية ونلاحظ أن العجز في هذه الخطة قد بلغت نسبة (٦٩.٦٪) من مجموع الانفاق الاستثماري وقد استحوذت الزراعة على (٢.١٢٪) والصناعة (٤.١٢٪) ومشاريع النقل والمواصلات (٧.٢٥٪) وقد حظيت الاستثمارات الاجتماعية المتمثلة بالإسكان والصحة والتعليم على الجزء الأكبر قد بلغت هذه النسبة (٤٨٪) وكان الانفاق الفعلي لتلك الخطة (١٠٨.٤) مليون دينار اي بمعدل (٢٧.٦٪) من مجموع الانفاق المخصص وبلغ نسبة (٣٩.٧) من مجموع من حجماً فعلاً من التخصيصات المالية لهذه الخطة<sup>(٢)</sup>

أما دور القطاع في هذه الخطة فقد بلغ متوسط تكوين رأس المال الثابت (٣٨.٩٪) (ماعداء النفط) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالنتائج المحلي الإجمالي وبلغ متوسط نسبة مساهمة في الدخل القومي (٧٨٪) أما متوسط نسبة مساهمته في

(١) السعدي صبري، زاير، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث، مصدر سبق ذكره.

(٢) نفس المصدر السابق ص ١٤٠-١٤٢



الناتج المحلي الإجمالي (٧١٪) ولدور الواضح للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي اتخذت الحكومة بعض الإجراءات والقوانين بهدف تحفيز القطاع الخاص على الدفع الأكبر لمساهمته في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية قانون التنمية الصناعية المرقم (٣١) لسنة (١٩٦١) لتشجيع الصناعات الوطنية وحماية هذه الصناعات وتضمن كذلك الإعفاءات الضريبية وتقليص الشروط المساعدة للمشاريع الصناعية الجديدة وتخفض كلفة الائتمان في المصرف الصناعي وبهدف إيجاد آلية يمكن من خلالها مساعدة هذه المشاريع بالتطوير السريع ثم تشكيل بموجب هذه القانون المديرية العامة لتنمية الصناعة الأهلية) وكما نص على تشكيل (لجنة التنمية الصناعية<sup>(١)</sup>) وهذه التشكيلات تعمل على دراسة الجدول الاقتصادي للمشروع وجدية العاملين عليه والملاحظ في هذه القانون انه تم تحديد نسبة التحويلات للاستثمارات الأجنبية الصناعية فقد حدد نسبة (٢٠٪) من صافي الإيراح التي يمكن تحويلها إلى الخارج و(١٥٪) للشركات التجارية و(٥٠٪) للمؤسسات الخدمية الأجنبية أما رأس المال العربي يمكنه تحويل كامل إرباحه إلى الخارج بواسطة إحدى المصارف العاملة في البلد وتشكيل إيرادات القطاع الصناعي الخاص نسبة (٧٥.٥٪) من أجمالي إيرادات القطاع الصناعي وقد سجلت المؤسسات الصناعية نمو بمعدل (٤.٥٪) وتشكيل اليد العاملة في هذا القطاع بنسبة (٨.١٪) من مجموع السكان وبلغت القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٦.٧٪)<sup>(٢)</sup>.

### ١- التخطيط المركزي والقطاع الخاص

بدء العمل بالتخطيط المركزي الشامل للاقتصاد الوطني بعد ثورة ١٩٦٣ التحول نحو الاشتراكية وسيطرة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية

(١) زيتي، محمد علي، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر، مصدر سبق ذكره ص ٧٨-٧٩

(٢) كجيه، جي، صباح، مصدر سبق ذكره ص ١٩٣-١٩٦

للبلد وبموجب هذا المبدأ تم تأميم المشاريع الصناعية والخدمية والمصارف الأجنبية وشركات التأمين العاملة في البلد وفي عام ١٩٦٥ أوضحت الخطة الاقتصادية للعمل بها للفترة (١٩٦٥ - ١٩٦٩) تقوم هذه الخطة على ثلاث مبادئ رئيسية هي أولاً: تحقيق زيادة هامة في الإنتاج الوطني وفي المستوى المعيشي. وذلك بزيادة معدل نمو الدخل القومي بما لا يقل عن (٨٪) سنوياً بما يؤدي الاستقرار الاقتصادي، ثانياً: إعادة التوازن الاقتصادي من خلال تنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية. ثالثاً: زيادة حصة القطاعات السلعية غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي وخصوصاً الصناعة والزراعة وأريد بهما تحقيق معدل نمو سنوي لا يقل عن (١٢٪) و(٧.٥٪)<sup>(١)</sup> على التوازي وتحسين الانتاجية من خلال الاستثمار في التعليم والصحة وقد بلغت التخصيصات المالية لهذه الخطة (٨٢١) مليون دينار، وقد قدرت معامل رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة (٦.٣٪) وبموجب هذه النسبة تم احتساب الاحتياطات المالية الكلية لهذه الخطة وقد وزعت التخصيصات نسبة مئوية للقطاعات على أن الصناعة (٢٦.٢٪) والزراعة (١٩.١٪) والنقل والمواصلات (١٤.٥) بينما حصلت المباني والإسكان والخدمات الاجتماعية على (٣٢.١٪)<sup>(٢)</sup> اما دور القطاع الخاص في هذه الخطة كان شريكاً استراتيجياً للقطاع العام فقد بلغت نسبة مساهمته الاستثمارية لمتوسط الفترة (٢٢.١٪) وبلغت نسبة تكوين رأس المال الثابت لمتوسط الفترة ذاتها (٤٦.٨٪) في حين بلغت نسبة تنفيذ هذه الخطة (٤٨٪) بسبب معدلات النمو المستهدفة ومعامل رأس المال الناتج لم تكن موضوعة وفقاً للمؤشرات الأحصائية ولم تشير الى السياسات والاجراءات الاقتصادية والمالية والادارية والقانونية التي تعزز تفصيلات تلك

(١) السعدي، صبري زاير، مصدر سبق ذكره ص ١٥٤-١٥٦

(٢) سالم، عماد عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره ص ٨٠-٨١

الخطة بما يعزز ان الخطة الاقتصادية هي عملية ديمقراطية بين اطراف العمل الاقتصادي في صياغة الاهداف والسياسات التنموية للاقتصاد والمجتمع<sup>(١)</sup>

## ٢- الخطة القومية والقطاع الخاص

وضعت هذه الخطة قانون رقم (٧٠) لسنة (١٩٧٠) واستهدفت زيادة في الدخل القومي قدره (٧١٪) وزيادة الدخل الفردي بمعدل سنوي قدره (٣.٦٪) خلال سنوات الخطة، مما يؤدي الى أحداث نمو متوازن واستقرار في المستوى العام للأسعار مما يبعد خطر التضخم، وارتفاع المستوى الاستهلاكي، الذي من شأنه خلق أجواء من الرفاه الاقتصادي للبلد، وكذلك تنويع مصادر تمويل الخطة من خلال تنويع الصادرات وهو ما يتطلب تشجيع الاستثمار الخاص<sup>(٢)</sup> ويكمن توضيح نهج هذه الخطة من خلال الجدول التالي:

جدول (١٨) تخصيصات الخطة القومية للمدة (١٩٦٩ - ١٩٧٤)

القطاع	قيمة الاستثمار	%	معامل رأس المال / الإنتاج	الزيادة المستهدفة للنتائج المحلي الإجمالي
الزراعة	٢١١٠٠٠	١٩.٧	٢.٦٧	٧٩٠٠٠
الصناعة	٢١٢٥٥٠	١٩.٨	٣.٢٢	٦٥٩٢٥
التعدين والمقالع	١٥٤٥٥٠	١٤.٤	٤.٨٤	٣١٩٣٥
الكهرباء	٢٦٤٠٠	٢.٥	٢.٠٦	١٣٠٦٠
النقل والمواصلات	١٤٩٢٤٠	١٣.٩	٤.٩٢	٣٠٣٢٠
التجارة والبنوك	٣٢٥٠٠	٣	٠.٧٨	٤١٦٨٠
الإسكان	١٦٠٢٥٠	١٥	٣.٨٢	٣٢٦٥٥
الخدمات	١١١٧٥٠	١٠.٤	٢.٩٣	٤٠٨٢٠
استثمارات أخرى	١٣٦٠٠	١.٣	٢.٥٢	٣٠٣١٥
	١٠٧٣٣٩٠	٪١٠٠		٣٦٥٧١٠

المصدر: الجمهورية العراقية، جريدة الوقائع الرسمية، قانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٧٠

(١) زيني، محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠-٨١

(٢) زيني، محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠-٨١

وقد عدلت هذه الخطة بعد الزيادة في الموارد المالية المتأنية من القطاع النفطي بعد قرار الاول من حزيران عام ١٩٧٢ وهذا القرار جعل الدولة تسيطر على الموارد النفطية ولأنجاز عملية التحول الى التخطيط المركزي الشامل مما مكن القطاع العام من السيطرة على معظم الانشطة الاقتصادية. ولهذا زادت التخصيصات الاستثمارية للخطة من (٦٩١, ٨٥٨) مليون دينار الى (٢٩٠, ١٥٥٩) اي بمعدل (٦٧.٠ ٪) وتقديرات القطاع الخاص من الاستثمار بحدود (٢٨٥) مليون دينار<sup>(١)</sup> وكما مبينة في الجدول التالي:

جدول (١٩) التخصيصات الاستثمارية المعدلة في خطة التنمية القومية

(١٩٧٠ - ١٩٧٤)

المجموع المحلي	نسبة الاستثمارات الخاصة الحكومية %	استثمارات القطاع الخاص	مجموع الاستثمارات الحكومية	الاستثمارات الحكومية الممولة ذاتياً	الاستثمارات الحكومية الممولة (مركزياً) نفطياً	القطاع
٣٦٢٤٨٥	٥.٢	١٨٠٠٠	٣٤٤٤٨٥	٨٠٠٠	٣٣٦٤٨٥	- الزراعة
٤٦٩٢٥٠	١١.٩	٥٠٠٠٠	٤١٩٢٥٠	٢١٢٠٠٠	٢٠٧٢٥٠	- الصناعة
٢١٨٣٧٠	٢٩.٦	٥٠٠٠٠	١٦٨٣٧٠	٧١٧٩٠	٩٦٥٨٠	- النقل والمواصلات
٣١٧١١٨	١١١.٢	١٦٧٠٠٠	١٥٠١١٨	٣٠٠٠٠	١٢٠١١٨	- المباني والخدمات
٨٨٠٠			٨٨٠٠		٨٨٠٠	- أجهزة التخطيط والمتابعة والإحصاء
٥٤٦٤٩			٥٤٦٤٩		٥٤٦٤٤	- نفقات استثمارية أخرى
٨٣٣٥٣			٨٣٣٥٣		٨٣٣٥٣	- القروض الممنوحة للمؤسسات الحكومية
٤٦٣٦٥			٤٦٣٦٥		٤٦٣٦٥	- الالتزامات الدولية
١٥٥٩٢٩٠	٢٢.٣	٢٨٥٠٠٠	١٢٧٤٢٤٠	٣٢١٧٩٠	٩٥٢٥٠٠	المجموع

المصدر: الجمهورية العراقية، جريدة الوقائع العراقية، رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧١

نلاحظ من الجدول ان اهم الاستثمارات للقطاع الخاص تركزت في القطاع العقاري الذي لايزال يتمتع بالقدر الكبير من ضمان رؤوس الاموال والاكثر ربحاً من بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى اما في مجال الزراعة كانت نسبة مساهمة

(١) السعدي، صبري زاير، مصدر سبق ذكره ص ١٧٢-١٧٤

الاستثمارات الحكومية الممولة ذاتياً تشكل نسبة (٤. ٤٤٪) من استثمارات القطاع الخاص اما الصناعة وبعد استحواذ الدولة على هذا القطاع من خلال حركة التأميم فقد ساهم القطاع الخاص بنسبة (٥. ٢٣٪) من الاستثمارات الحكومية الممولة ذاتياً ان حجم القطاع الخاص في العراق في تلك الفترة لايزال نشطاً ومتفاعلاً مع البيئة الاقتصادية التي تركزت بيد الدولة الاشتراكية، وهذه البيئة لم تعطي الكفاءة الاقتصادية المنشودة بهدف احداث تغييرات جذارية شاملة<sup>(١)</sup> فقد بلغت نسبة المصروفات الفعلية من التخصيصات لتلك الخطة ب (٦٩. ٧٪) اما فيما يخص الخطة التنموية الثانية للفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٠) فقد بلغ مجموع التخصيصات الاستثمارية (١٥١٩٤) مليون دينار وبلغ مجموع المصروفات الفعلية للفترة ذاتها (٩٣٧٤) مليون دينار اي نسبة صرف قدرها (٧. ٦١٪) وبلغت التخصيصات للقطاع الصناعي (٤٤٩٠) مليون دينار، اي بنسبة (٥. ٢٩٪) وبلغت نسبة المصروف منها (٨. ٥٦٪) وعند دراسة الخطتين وتحليل التخصيصات والمصروفات الفعلية للفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٠) نلاحظ ان اجمالي التخصيصات بلغت (١٨٢٠٢) مليون دينار مقابل المصروفات الفعلية وقدرها (١١٤٧١) مليون دينار اي نسبة الصرف قدرها (٦٣٪) وقد وزعت تلك التخصيصات والمصروفات الفعلية على القطاعات الاقتصادية على النحو التالي<sup>(٢)</sup>:

(١) السعدي، صبري زاير، مصدر سبق ذكره ص ١٨٤ - ١٨٥

(٢) كجج، جي صباح، مصدر سبق ذكره ص ٢٤٩

جدول (٢٠) توزيع التخصيصات والمصروفات على القطاعات الاقتصادية للمدة  
(١٩٧٠ - ١٩٨٠) (مليون دينار)

القطاع	التخصيصات	المصروفات	نسبة الصرف %
- الزراعة والري	٢٧٣٦.٦	١٥٩٦	٥٨.٣
-الصناعة والكهرباء	٥٣٢٩	٣١٧١.٤	٥٩.٥
- النقل والمواصلات	٢٧٠٣.٤	١٧٦٠.٣	٦٥.١
- المباني والخدمات	٣,٢٩٢٩	١٥٩٤.٦	٥٤.٤
-التربية والتعليم	٩,٦٨١	٥٣٣.٧	٧٨.٣
- استثمارات أخرى	٥,٣٨٢١	٢٨١٤.٧	٧٣.٧
المجموع	٧,٨٢٠١	٧,١١٤٧٠	%٦٣

المصدر: كجه. جي صباح، التخطيط الصناعي في العراق، بيت الحكمة،

بغداد، العراق سنة ٢٠٠٢ ص ٢٥٠

اما مساهمة القطاع في تلك الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٠) والتي يمكن ايضاحها من خلال مساهمة في تكوين رأس المال الثابت والنتاج المحلي الاجمالي (عدا النفط) وتوظيف اليد العاملة من خلال الجول التالي:

تكوين راس المال الثابت للقطاعات العام والخاص للفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٠)

ونسبة القطاع الخاص الى القطاع العام:

جدول (٢١) تكوين رأس المال الثابت للقطاعات العام والخاص ونسبة القطاع

الخاص إلى القطاع العام للمدة (١٩٧٠ - ١٩٨٠) (مليون دينار)

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص	نسبة القطاع الخاص	المجموع الكلي
١٩٧٠	١،١٠١	٨٤	٨٣	١،١٨٥
١٩٧١	١٠٥	٧،٨٩	٤،٨٥	٧،١٩٤
١٩٧٢	٦،١١٤	٤،١٠٢	٣،٨٩	٢١٧
١٩٧٣	٩،٢١٨	٧،٦٤	٨،٣١	٦،٢٨٨
١٩٧٤	٦،٥٤٢	٩،٨٥	٨،١٥	٥،٦٢٨
١٩٧٥	٣،٩١٣	١،١٤٩	٣،١٦	٤،١٠٦٢
١٩٧٦	٤،١١١٢	١،٢٢٤	١،٢٠	٥،١٣٣٦
١٩٧٧	٩،١٣٣٠	٨،٢٤٥	٩،١٩	٧،١٤٧٦
١٩٧٨	٤،١٦٤٦	٦،٣٤٦	١،٢١	١٩٩٣
١٩٧٩	٤،٢٣٦٤	٨،٤٤٩	٨،١٩	٢،٢٧١٤
١٩٨٠	١،٣٠٥٩	٧٤٨	٤،٢٤	٣٨٠٧١

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء

والمعلومات، المجموعات الإحصائية

نلاحظ من الجدول ان تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص تراجع بسبب

هيمنت القطاع النفطي على النشاط الاقتصادي وتحوله نحو الاقتصاد الربعي فقد

بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت الى القطاع

العام للفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٤) (٥٥٪) وبلغت هذه النسبة للفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٠)

(٣٨.٨٪) فحين بلغت نسبة تكوين رأس المال الثابت الى اجمالي تكوين رأس

المال الثابت وللفترة ذاتها (٦٣.٨٪) وبلغ ناتج القطاع الخاص الى الناتج المحلي

الاجمالي غير النفطى متوسط نسبة (٥٥٪) وبلغت نسبة ناتج القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة ذاتها (٧٠.٤٪) وبلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص للعاملين المنضومين قيمة الى اجمالي العاملين في الاقتصاد المحلي (٣٠.٧٣٪) وبلغ متوسط نسبة المبيعات الصناعية للقطاع الخاص لنفس الفترة (٢٠.٤٣٪)<sup>(١)</sup>

ويتضح مما سبق أن الاقتصاد العراقي حقق معدلات عالية من النمو في دخله القومي والناتجة من تدفق الإيرادات النفطية وخاصة بعد قرار تأميم النفط من الشركات الأجنبية ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (٢٢) الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد للمدة

من (١٩٧٠ - ١٩٨٠)

السنة	الدخل القومي (مليون دينار)	متوسط نصيب الفرد (دينار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	متوسط نصيب الفرد من الناتج (دينار)
١٩٧٠	٩٥٧	٨،١٠١	١٢٠٢	٨،١٢٧
١٩٧١	٦،١٠٧٢	٣،١٠٩	٤،١٣٦٦	٣،١٢٩
١٩٧٢	٤،١١٥٣	٨،١١٣	٥،١٣٦٩	٣،١٣٥
١٩٧٣	٥،١٣٧٢	٠،١٣٢	٢،١٥٥٥	٥،١٤٨
١٩٧٤	٥،٢٩١٦	٤،٢٦٩	٩،٣٤٠٠	١،٣١٤
١٩٧٥	٢،٣٥٦٢	٤،٣١٨	٣،٣٩٧٤	٣،٣٥٥
١٩٧٦	٣،٤٩٥٥	٤،٤٢٨	٠،٥٢٤٣	٢،٤٥٣
١٩٧٧	٨،٥٤٥٦	٢،٥٣٨	٤،٥٧٨٨	٨،٤٧٩
١٩٧٨	٩،٦٧٠٧	٢،٥٣٨	٠،٧٠١٧	٨،٥٦٢
١٩٧٩	٩،١٠٠٤٤	٦،٧٧٩	٩،١٠٢٢٣	٥،٧٩٣
١٩٨٠	٦،١٣١٧٣	٠،٩٩٨	٩،١٣٤٠٢	٤،١٠١٥

المصدر وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء  
والمعلومات دائرة الحساب القومية،



يتضح من الجدول ان الاقتصاد العراقي حقق أعلى معدلات النمو في دخله ونواتجه المحلي الاجمالي لكن هذا النمو لا يستند بالأساس الى نمو القاعدة الإنتاجية والتجارية النشطة، كما الحال مع دول جنوب شرقي النمرور الآسيوية خلال الربع الأخير من القرن الماضي فالمحرك الرئيسي لهذا النمو هو قطاع التعدين وهذا الأخير يعتمد على صناعة استخراج النفط الخام وتصديره فالنفط والمال النفطي اثر كبير على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى فقد بلغت نسبة متوسط نمو الانتاج المحلي الاجمالي لذات الفترة (٨.٨٪) والدخل القومي (٧.٢٪) اما الفترة (١٩٧٥-١٩٨٠) فقد بلغت متوسط نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي (١٥.٥٪) وهي الفترة التي ارتفعن الإيرادات النفطية فيها واذا استثنينا قطاع التعدين والمقالع من الناتج المحلي الاجمالي يكون متوسط نسبة النمو هي (٥.٣٪) للفترة (١٩٧٠-١٩٨٠) اما الفترة (١٩٧٥-١٩٨٠) هي (٩٪)<sup>(١)</sup> وهي معدلات من نفعة ايضا يعود السبب من ذلك اثر المال النفطي المباشر على بقية القطاعات الاقتصادية وقد حقق القطاع الزراعي معدل نمو لمتوسط نسبة للفترة (١٩٧٠-١٩٨٠) (٤، ١٤)٪ في حين حقق هذه النسبة لعام (١٥)٪ اما الناتج المحلي الاجمالي لعام (١٩٧٠) وانخفضت هذه النسبة لعام ١٩٨٠ الى ٤٪ وحققت الصناعات التحويلية بنسبة (٨.٤)٪ من الناتج المحلي الاجمالي بينما انخفضت هذه النسبة لعام (١٩٨٠ الى ٧.٥)٪ اما قطاع التشيد بلغت نسبته لعام ١٩٧٠ (٣.١)٪ ولعام ١٩٨٠ (٩.٥)٪ وهذه القطاعات الثلاثة الاقتصادية هي الاكثر اهتماماً للقطاع الخاص فقد تراجعت الزراعة والصناعات التحويلية اما قطاع التشيد الذي نمى بمعدل (٨.٢)٪ خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٠) والناتج عن ارتفاع عن الدخل الفردي والمتابعة في الإيرادات النفطية ان ارتفاع الدخل الفردي وضعف الانتاج الزراعي الصناعات التحويلية قد

(١) زيني، محمد علي، مصدر سبق ذكره ص ١٠٢-١٠٥

خلف فجوة بين الطلب الكلي الفعلي وبين الانتاج المتحقق في البلد لذلك اعتمد البلد على الوارد ان الزراعة والصناعة مما جعل الاقتصاد المحلي مكشوف الى العالم الخارجي، والخلل الخطير في القادة الانتاجية نتيجة تراجع دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية تشكيل عام<sup>(١)</sup>

### ٣- القطاع الخاص خلال فترة الحرب (١٩٨٠ - ١٩٨٨)

اظهرت الحرب العراقية الايرانية مشكلات اقتصادية ومالية فرضت قيود على امكانيات النمو والتنمية الاقتصادية فالانخفاض في الايرادات النفطية بسبب انخفاض الصادرات وكذلك اسعار النفط عالمياً وتكاليف الحرب الباهظة على امكانيات الاقتصاد الوطني فنخفض اليدي العاملة في المشاريع الانتاجية مما عطل الكثير من الطاقات الانتاجية وانخفاض نسبة استغلالها لعدم امكانية سد المستلزمات المحلية والمستوردة مما دفع بالاتجاه استيراد اليد العاملة من الخارج والذي بدوره اضعف كثير من ميزان المدفوعات وخلف معه مشكلة التحويلات من العملة الصعبة الى الخارج مما ادى الاختلالات المالية والاقتصادية الهيكلية ومارافقه من التضخم في الاقتصاد العراقي ولهذا اتخذت الحكومة اجراءات لتحفيز القطاع الخاص من اجل زيادة المعروض السلعي وتلافي الاتجاهات التضخمية لذلك سمحت للقطاع الخاص بالاستيراد بدون تحويل رسمي للعملات الاجنبية وهو ما ينعكس على صرف العملة وفي عام ١٩٨٤ بدت الاجراءات العملية لتحويل ملكية بعض مشاريع القطاع العام الى القطاع الخاص محاولة للتخلص من الاعباء المالية المنزلية على الحكومة ولأنخفاض كفاءتها الاقتصادية والمالية الا ان هذه الاجراءات لم تكن في سياقها الصحيح وذلك لعدم وجود شروط اقتصادية

(١) السعدي، صبري زاير مصدر سبق ذكره، ص ٦٠٩

السوق من حرية المنافسة وحرية الدخول الاشخاص والشركات الى السوق المحلية وكذلك انعدام اخضاع تلك المشاريع المراد تحويل مكتبها الى المعايير المالية والتجارية مما يمكن القطاع الخاص من تحسين كفاءة اداء تلك المشاريع استناداً الى وضع جدوى اقتصادية وقيمها ضمن اصلاح هيكلي للاقتصاد والسياسة الاقتصادية ليبرالية متكاملة فالبنى المؤسساتية التي تساعد القطاع الخاص لم تكن متوفرة الشروط ولم تكن لديها الرغبة الحقيقية بأقامة اقتصاد آليات السوق وانما ارادة السلطة من خلاله الاستثمار في الولاءات السياسية الداعمة للسلطة وتقوية نفوذها على حساب ممتلكات الشعب وكذلك استغلال دعم سعر الصرف المثبت في البنك المركزي العراقي (٣). ٣ للدولار الواحد<sup>(١)</sup> وعلى حساب ماتقدم م نقصت المزارع التعاونية من (٧٧) لسنة (١٩٧٩) الى (١٥) مزارع لسنة (١٩٨٣) وكذلك الجمعيات التعاونية من (١٩٢٣) جمعية الى رقم (٣٥) الذي سمح بأستاجر الاراضي الزراعية للعراقيين والعرب وللمدة زمنية تتراوح ما بين (٥- ٢٥) سنة واصبح الانضمام الى الجمعيات الفلاحية طوعياً عام ١٩٨٤ مما سهل حرية الفلاح والغرض من هذه الاجراءات سد العجز في الفجوة الغذائية الناتجة عن تراجع دور القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وعدم امكانية الاستيرادات الغذائية بسبب ظروف الحرب ونتيجة لهذه السياسة فقد تركزت الاراضي بيد القطاع الخاص ووفقاً لنتائج المسح الشامل للاراضي الزراعية الذي عدته وزارة التخطيط عام ٢٠٠١ اظهرت ان (٣٢.١٪) اراضي مملوكة للقطاع الخاص و(١٨، ٨٪) موزعة على الفلاحين وبنسبة (٤٨، ٥٪) موجزة للفلاحين مافبل وزارة الزراعة<sup>(٢)</sup> وفي نهاية عام ١٩٨٩ تخلت الدولة عن مشاريع الدواجن والالبان

(١) السعدي، صبري زاير، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤-٤٤٤

(٢) المسح الشامل للملكية الزراعية في العراق، مصدر سبق ذكره ص ٦.

والاسماك لصالح القطاع الخاص فقد بيعت (١٩) مزرعة دواجن و(٦) مشاريع كبيرة لانتاج العلف و(٦) معامل الألبان و(٣) مشلرير كبيرة لانتاج الاسماك وتحويل اغلب المطاحن الى القطاع الخاص.

اما القطاع الصناعي والذي يعتبر الركيزة في الاقتصاد الوطني والذي يستطيع من خلاله القطاع الخاص ان يلعب دوراً مميزاً في هذا الاطار فقد تم بيع (٧٠) معملاً صناعياً في سنة (١٩٨٩) في محلات المواد الانشائية وتعليب الاغذية والصناعات الخفيفة فقد ذهب منها (٦٦) الى القطاع الخاص بتشكيل مباشر واباني شركات مختلط بين القطاعين (العام والخاص) وتم كذلك تحويل ملكية المشاريع الخدمية مثل الفنادق السياحية وتأجير محطات تعبئة الوقود وقد بقي هذا التحويل جزء صغيراً من الناتج للسيطرة الحكومة للاقتصاد المحلي برمته.

ولم يستطيع القطاع الخاص من اخذ امكانيته الطبيعية اضافة الى ذلك انعدام الثقة بالاجهزة والمؤسسات الحكومية وماتهدده من تراجع بين موقف السيطرة التامة على الاقتصاد الوطني وبين توزيع الابعاء والدوار بين القطاع العام والخاص وموافق هذه التجربة من عدم توفر البيانات حول الارقام الصحيحة للاقتصاد الوطني ومايسوده من تشوهات كثيرة والاختلالات الهيكلية وسوء الاجراء القانونية لحماية الاستثمارات وعدم تحرير السوق المصرفية<sup>(١)</sup> اما عن مساهمته القطاع الخاص في الانشطة الاقتصادية الرئيسية وخلال المدة (١٩٨١-١٩٩٠) يمكن التعبير عنها بجدول التالي...

---

(١) السعدي، صبري زاير، مصدر سبق ذكره ص ٦٠٩

جدول (٢٣)

الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص بحسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية

للمدة (١٩٨١ - ١٩٩٠)

١٩٨٥		١٩٨٤		١٩٨٣		١٩٨٢		١٨٨١		الأنشطة الاقتصادية
نسبة %	القطاع الخاص	نسبة %	القطاع الخاص	نسبة %	القطاع الخاص	نسبة %	القطاع الخاص	نسبة %	القطاع الخاص	
٦,٣٠	٦,٢٥٨١	٢,٣٦	٣,٢٨٣٩	٢,٤٠	٢٨٥٧	٤١	٤,٢٩٥١	٨,٣٠	١٨٧٥	القطاعات السلعية
٣,٣٩	٣,١٣٤٢	٧,٤١	٢,١٣٥٥	٤,٤٢	٤,١٢٤٦	٣,٥٠	٦,١٤٨٦	٤,٤٦	٤,١٠٦٩	القطاعات التوزيعية
٦,٢١	٦,٧٤٤	٩,٢٢	١,٦٨٧	٥,٢٣	٦٥١	١,٢١	١,٥٦٩	٢٤	٥١٤٠١	الخدمات الخدمية
٤,١٥٤٥٨		١,١٤٢١٩		٢,١٢٨٩٥		١٣٧٧٢		٤,١١٣٥٠		الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات

المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة أعلاه

نلاحظ من الجدول ان الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٥) لم تطرأ تغيرات كبيرة على الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الخاص ففي القطاعات السلعية ارتفعت نسبة القطاع الخاص هذه النسبة الى (٤١) وبمبلغ (٤.٢٩٥١) لا مليون دينار ومن ثم انخفضت هذه النسبة الى (٦.٣٠) وبمبلغ (٦.٢٩٥١) مليون دينار اما القطاعات التوزيعية بقيت على حالها وكذلك الخدمية بسبب هيمنة القطاع العام عليها اما خلال الفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) تراجع دولار القطاع الخاص في القطاعات السلعية في عام (١٩٨٦) بنسبة (٣.٢٧) وبمبلغ (٥.٢٦٣٩) مليون دينار لكن زادت هذه النسبة عام ١٩٨٩ نسبة (١.٨٨) وبمبلغ (٤٢٣٣٠١) مليون دينار بعد تغير الدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص في تلك السنة والتي اوضحنا في سبق وفي القطاعات التوزيعية ارتفعت مساهمته القطاع الخاص لتصل نسبة (٤.٦٥) وبمبلغ (٦.٥١٩١) وفي مجال القطاعات الخدمية ينفي ايضاً على حالها بسبب سيطرة القطاع العام على الجهاز المصرفي والتأمين والخدمات المالية الاخرى

#### ٤- القطاع الخاص في الحصار الاقتصادي للمدة (١٩٩٠- ٢٠٠٣)

شهد العقد الاخير من القرن الماضي الكثير من الاحداث الملحة بالنسبة للشعب العراقي ففي عام ١٩٩٠ فرض الحصار الاقتصادي الشامل على البلد وفي عام ١٩٩٤ كانت الحرب المدمرة من اقوى الحروب واكثر دماراً لقدرات البلد الاقتصادية والتي هي باسوء حال منذ الحرب العراقية الايرانية وقد تعكس ذلك وبشكل خطير على المؤشرات الاقتصادية للبلد وتوقف الصادرات النفطية الممولة للموازنة العامة مما دفع النظام السابق للتخلص من بعض المشاريع بهدف تقليل النفقات التشغيلية والذي بدء بوقت مبكر بعد الحرب العراقية الايرانية ففي عام ١٩٨٨ شهدت تحويل بعض المرافق السياحية وتحويلها الى شركات مساهمة فضلت تحتفظ الحكومة ٢٥٥ من اسهمها والباقي للقطاع الخاص وفي عام ١٩٨٩ تم تحويل الشركات والمصانع الغذائية والمشروبات الى القطاع الخاص وبالذات الاسلوب<sup>(١)</sup> وفي عام ١٩٩٣ تم تحويل معمل نسيج الديوانية والنسيج الصوفي في الناصرية وكذلك بيع محطات الانبار وعددها ١٣ محطة وبيع ٢٦ مشروعاً للدواجن و٤ مشاريع للعلف و٧ مجازر للدواجن وفي عام ١٩٩٤ قامت امانة بغداد بتأجير بعض الاراضي للاستثمار من قبل القطاع الخاص من اجل اقامت مشاريع صغيرة ولهذا ارتفعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي وهو اكبر قطاع من حيث نسبة العاملين فيه الى باقي القطاعات الاخرى ويمكن توضيح ذلك من خلال:

---

(١) زيني، محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٣-٤٤٥

الجدول (٢٤) الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعين العام والخاص للمدة

١٩٩١ - ٢٠٠٠ بالأسعار الجارية

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي مليون دينار	القطاع العام مليون دينار	القطاع الخاص مليون دينار	نسبة مساهمة القطاع الخاص	نسبة العاملين في القطاع الخاص
١٩٩١	١.٢٣٩٢٦	٧.٦٤٦٠	١.١٤٧٤٦	٪٦.٦١	٪٤.٨١
١٩٩٢	٨.٦٢١٧١	٢.٨٥٨٨	٨.٤٨١٦٦	٪٤.٧٧	٪٤.٧٤
١٩٩٣	٩.١٢٨١٣٨	٧.١٧٣٢٠	١١٠٧٣٨	٪٤.٨٦	٪٧.٧٨
١٩٩٤	٥.٧١٥٣٩٦	١.٤١٤٨٨	٥.٦٦١٧٧٣	٪٥.٩٢	٪١.٨٠
١٩٩٥	٦.٢٢٨٥٨٦٢	٦.١٦٨٩٥٠	١.٢١١٦١٤١	٪٥.٩٢	٪١.٨٠
١٩٩٦	٩.٢٥٥٧٤٨٣	٨.٢١٧٠٢٧	٣.٢٣٣٧٩٧٨	٪٤.٩١	٪٤.٨١
١٩٩٧	١.٣١٤٨٥٦١	٥.٢٨٣٧٨٠	١.٢٨٦٤٢٩٠	٪٩.٩٠	٪١.٨١
١٩٩٨	٤٥٥٣٢٨٧	٨.٤٤٩٧٧٤	١.٤١٠٢٦٤٨	٪٩٠	٪٢.٨٢
١٩٩٩	١.٦٤١١٤٣٣	١.٥٢٦٢٠٢	٥٨٨٤٠٦٢	٪٧.٩١	٪٣.٨٣
٢٠٠٠	٣.٧٥٣٣٨٠٧	٣.١٠٥٠٧١٤	٢.٦٤٧١٩١٣	٪٨٦	٪٦.٨٠

الجدول من عمل الباحث

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء

والمعلومات المجموعة الإحصائية

نلاحظ من الجدول ان مساهمة القطاع الخاص بنسبة ٧.٦١٪ لتوسط الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠ في حين بلغت نسبة متوسط تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص وثلث نفس الفترة ٩.١٩٪ وسببه تراجع الاستثمارات القطاع الصناعي وقد ساهم هذا القطاع بنسبة ٤.٥٪ لتوسط وثلث نفس الفترة وهو ناتج عن تراجع استثمارات القطاع العام المهيمن الاكبر على القطاع الصناعي وهي مشاريع ذات طاقات انتاجية كبيرة مقارنة مع طاقات الانتاجية للقطاع الخاص اما عن القطاع الزراعي فقد ساهم خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠ بنسبة ٦.٣٤٪ وهي من حصة

القطاع الخاص وعلى هذا فقد كان القطاع الخاص اللاعب الاكبر في الاقتصاد العراقي خلال فترة الحصار وكان القطاع الذي وفر السلع والخدمات الاقتصادية بعد عجز القطاع العام.

## ٥- القطاع الخاص في ظل الديمقراطية

بعد احداث ٩ نيسان ٢٠٠٣ اعلنت سلطة الائتلاف الحاكمة ان الاقتصاد العام في متوجه نحو آليات السوق واللامركزية في ادارته الاقتصادية الا ان هذا الهدف اصطدم بواقع الامن المفقود وحالة السلب والنهب التي تعرضت لها الكثير من المشاريع الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة على حد سواء ولهذا تراجع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي فقد تراجع القطاع الزراعي فنخفضت نسبة مساهمته الى ١٣٪ في عام ٢٠٠٥ ومن ثم ٦.٧٪ في عام ٢٠٠٨ ويعود هذا التراجع ليس بسبب حالة الامن وانما الى انخفاض منسوب نهر دجلة والفرات وسوء استغلال المياه وترك الفلاحين لاراضيهم ولانخراط المؤسسة العسكرية ذات الرواتب المرتفعة فضلاً عن المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي فالبنى المؤسساتية لاتزال في طور التكوين فالقوانين والانظمة التي تحكم القواعد الاقتصادية هي ذاتها التي تستخدم في التخطيط المركزي والديمقراطي المعرقة لانشاط الاقتصادي وحالة الدعم في كل مفاصل الدولة الاقتصادية وهو ما يتعارض مع سياسات تبني اليات السوق فالبرغم من ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي لم يكن ناتج عند ارتفاع المحركات الفاض الاقتصادي للقطاعين الزراعي والصناعي وانا عن ارتفاع اسعار النفط عالمياً هذا من جهة ومن جهة اخرى أن دمار البنية التحتية للاقتصاد العراقي وفقدان الطاقة الكهربائية وتوقف المصافي العراقية عن صنع الوقود وارتفاع اسعاره في السوق السوداء اثر سلباً على الاستثمارات المحلية واغلاق الكثير من المشاريع والمصانع للقطاع الخاص



وتسريح العاملين فيها<sup>(١)</sup>.

وقد اتبعت سلطة حاكم المدني للقوات الاحتلال الامريكى سياسة فتح الابواب امام السلع والبضائع الاجنبية واغراق السوق العراقية هو عامل اخر ادى الى تراجع دور القطاع الخاص بالنسبة للقطاعات الرئيسية للانشطة الاقتصادية وعلى هذا تراجع تكوين رأس المال الثابت وانحسار اهتمامات القطاع الخاص بجانب الاستيرادات فقط للسلع لصنع السلع الاستهلاكية وهي ذات اسعار منخفضة نسبياً لاتستطيع نضيرتها المحلية من المنافسة<sup>(٢)</sup> معها والجدول ٢٥ يوضح تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص

جدول (٢٥) أجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص

بالأسعار الجارية للمدة ٢٠٠١ - ٢٠٠٨ مليون دينار

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص	نسبة القطاع الخاص %	المجموع الكلي
٢٠٠١	٨.٢٣٠٥٤٢٥	١.٢٢٦٠١٥	%٩.٨	٩.٢٥٣١٤٤٠
٢٠٠٢	١.١٧٩٧٤٢٥	٦.٤٠١٦٥١	%٢.١٨	٧.٢١٩٩٠٧٦
٢٠٠٣	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
٢٠٠٤	١.٢٤٨٧٧١٨	٩.٣٧٠٠٨٨	%٩.١٢	٠.٢٨٥٧٠٧
٢٠٠٥	١.٩٧٤٣٤٧٧	١.٤٣٨٨٨٥	%٣.٤	٢.١٠١٨٣٦٢
٢٠٠٦	٤.١٦٠١٣٣٩٥	٢.٨٩٧٧٥٩	%٣.٥	٦.١٦٩١١١٥٤
٢٠٠٧	٨.٣٣٥٧٣٩٣٦	٦.٦٥١١٩٠	%١٠.٩	٤.٣٤٢٢٥١٢٧
٢٠٠٨	٤.١٣٠٤٧١٤١	٣.٨١١١٢٧	%٨.٥	٧.١٣٨٥٨٣٦٨

(١) مرزوق، عاطف لافي، نصدر سبق ذكره، ص ٤٠-٤١

(٢) حمادي، إسمايل عبيد، تحديات التحول نحو نظام اقتصاد السوق والمنافسة، مجلة دراسات اقتصادية،

بيت الحكمة، بغداد، العراق، العدد ٢١، لسنة ٢٠٠٩، ص ١٢

## المصدر: وزارة التخطيط التعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة

نلاحظ من الجدول انخفاض تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص الى نسبة ١.٩٪ عام ٢٠٠٧ بعد ان كان نسبة ٨.٩٪ عام ٢٠٠١ اما اعم ٢٠٠٤  
انخفضت نسبة ١٢.٩٪ هم انتعاش قطاع البناء والتشيد في حين تراجعت  
القطاعات الاقتصادية الاخرى بالنسبة للقطاع الخاص وقد بلغ نسبة متوسط الفترة  
٢٠٠٥ - ٢٠٠٨ ٤٪ وبيادلهما نسبة متوسط الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤ ٢٣.٣٪ وهذا نفس  
الترجع الكبير للقطاع الخاص في الانشطة الاقتصادية الرئيسية.

### ٦- مشاكل القطاع الخاص

يعاني القطاع الخاص من أربع مشكلات رئيسية وهي:

#### أ) عجز البنى المؤسساتية

تعاني البنى المؤسساتية في الاقتصاد العراقي عجز في تنفيذ برامجها التنموية  
ونلاحظ ان المجلس الاعمار لم يحقق اربعة منها الا ٥٥٪ فقط من اجمالي الانتاج  
المحلي التي وضعها من اجل اقامة البنى التحتية للاقتصاد العراقي وبلغت نسبة  
تنفيذ الخطة الاولى (١٩٦٥ - ١٩٦٩) ٤٨٪ والخطة القومية (١٩٧٠ - ١٩٧٤) ٦٣٪  
فحين ارتفع نمو الناتج المحلي الاجمالي للفترة ١٩٨٩ لم يظهر الاقتصاد اي تقدم  
يذكر بسبب حالة الحرب بل تراجعت نمو الناتج المحلي الاجمالي مع تراجع  
القطاع النفطي والفترة ١٩٩٠\_١٩٩٥ كانت معدلات النمو سالبة للناتج المحلي  
الاجمالي وشهد الاقتصاد العراقي في حالة متردية عكسية على وضع الخدمات  
وتراجع كبير في مستويات الدخل وكذلك التباين الصيفي الواضح في المجتمع  
العراقي اما فترة ١٩٩٦\_٢٠٠٣ ظهر نوعاً من التحسن في اداء الاقتصادي بعد اجراء

الاصلاحات الاقتصادية والذي رافقه اعادة تصدير النفط العراقي بموجب مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة اما بعد التغيير الذي شهده البلد عام ٢٠٠٣ وتغيير النظام السياسي فلا يزال نتائجه تغير ملموس على ارض الواقع فخلال الفترة ٢٠٠٤\_٢٠١٠ لاتوجد حسابات ختامية يمكن من خلالها معرفة نسبة انجاز الموازنات المالية وحجم المتحقق فعلاً من تلك الموازنات المالية التي وصفت بأنها الأضخم في تاريخ العراق الاقتصادي وكذلك لم تستطيع البنى المؤسساتية من التحقيق المعلن في التحول الاقتصادي في التخطيط المركزي الى اقتصاد اليأت السوق ولهذا فإن القطاع الخاص يواجه معوقات في حالة عدم كفاءة البنى المؤسساتية في ادارة الاقتصاد والتغيرات التي شهدها الاقتصاد المحلي من اقتصاد السوق الى الاشتراكية والمركزية السديدة المعتمدة على النفط والمال النفطي وحالة الحرب التي استمرت اكثر من عقدين من الزمن والتحولت السياسية والإيديولوجية بعد عام ٢٠٠٣ تصبح الصورة لدى القطاع الخاص فيها الكثير من الضبابية وعدم الاستقرار الاقتصادي والنشوة الهيكلية الذي يعاني منه ومايرافقه من حالات الفساد الاداري والمالي مما سبب عدم تطور القطاع الخاص وضياع فرص التنمية الاقتصادية في عموم العراق<sup>(١)</sup>.

### ب) ضيق منافذ الأسواق

ان التطور والتخطيط العمراني يفتح الابواب الواسعة امام القطاع الخاص فإن التطور الافقي للمدن يعني زيادة الخدمات العامة المتقدمة من اجل الحكومة والتي يمكن ان يشارك فيها القطاع الخاص من خلال المشاريع التي ينفذوها وكذلك انتاج السلع ومايتصل بها من فتح منافذ جديدة لتصريفها بما يحقق زيادة كمية

---

(١) نفس المصدر السابق، ص ١٣

الانتاج وفي العراق تركزت البنى التحتية والخدمات العامة في اربعة مدن رئيسية هي بغداد العاصمة حيث حظيت ٢٩٪ من اجمالي التخصيصات الاستثمارية السنوية للفترة (١٩٨١\_١٩٩٠) وتليها البصرة ١٣.٣٪ والانبار ١٢.١٪ ونيوى ١٠.٧٪ توزعت على اربعة محافظات ٦٥.٧٪ من التخصيصات والباقي ٣٤.٣٪ توزعت على ١٤ محافظة<sup>(١)</sup> ان هذا التوزيع السيئ للتخصيصات الاستثمارية للبنية التحتية والخدمات العامة ادى الى تركيز السكان فالبرغم ان الشعب العراقي يتمركز في المدن بنسبة ٧١.٤٪ و ٢٨.٦٪ هي نسبة الريف ونسبة السكان في العاصمة بغداد ٢١.١٪ ونيوى ٩.٨٪ والبصرة ٧.٥٪ وهذا يعني ان ثلث سكان العراق نسبة ٣٨.٤٪ يتمركزون في ثلاث محافظات والباقي نسبة ٦١.٦٪ يتوزعون بين ١٥ محافظة ووفقاً لهذه المعطيات فقد تركزت منافذ التسويق في ثلاث مدن هي بغداد وقد استحوذ على نسبة ٧٣.٤٪ من تجار الجملة ومن ثم نيوى نسبة ٩.٧٪ والبصرة ٦.٥٪ ولهذا التوزيع السيئ من التجارة والمنافذ التسويقية تحول دون تطور التجارة الداخلية بل تذهب الى ما هو ابعد من ذلك قلة المنافسة والاحتكار اذ يسيطر قلة التجار على اهم واكبر منافذ تسويقية مما يخلق ضيق افق امام الداخلين الجدد الى ميدان التجارة وهذا يضعف كثيراً في القطاع الخاص وعدم توسعه وانتشار المنافسة في بقية الاسواق<sup>(٢)</sup>.

### ج) العمالة

تعتبر العمالة من احدى الفقرات التي يهتم بها القطاع الخاص فكما كانت العمالة مدرية ولديها خبرة الكافية تمكن المشروع م استخدام افضل للمدخلات

(١) سالم عماد عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره ص ١٧٩

(٢) نفس المصدر السابق، ص ١٨١-١٨٢

وتكون المخرجات من افضل حال تساعد المشروع على تقدم في المنافسة فيما تخص الجودة السلع والخدمات المقدمة قبله الا ان القطاع الخاص يعاني الكثير في هذا المجال فالبرغم من استحواذه على نسبة ٣٠.٨٥٪ من القوى العاملة الا ان هذه النسبة لم تولد في الناتج المحلي الاجمالي سواء ١٥٪ ويعود السبب الى تردي مستوى مساهمة هذه العمالة في قطاعات النظر ونسبة ١٣.٧٪ في الصناعات التحويلية وهذا يعني ان العمالة المدربة والتي لديها الخبرة الكفاءة تذهب باتجاه القطاع العام لما يقدمه من رواتب مرتفعة والحوافز الادارية والضمانات التقاعدية مايعيق القطاع الخاص في الحصول على العمالة الجيدة وهجرتها صوب القطاع العام وعدم قدرة القطاع الخاص في المنافسة للحصول على الخدمات الانسانية التي تسهم من رفع الإمكانيات القطاع الخاص وبناء مؤسساته الاقتصادية ولهذا على البنى المؤسساتية ادراك الاهمية القطاع الخاص في مجال التوظيف والتشغيل وبعد النظر بالقوانين الاجور والحوافز والضمانات التقاعدية المقم الى الافراد الذين يعملون في القطاع الخاص<sup>(١)</sup>.

#### (د) السياسة التجارية

أن واحدة من أهم ما أفرزته التغيرات السياسية على الاقتصاد الوطني هو فتح الأبواب أمام السلع والبضائع الأجنبية مقابل ضريبة موحدة وبمعدل ٥٪ سميت ضريبة أعمار العراق وات فتح الأسواق العراقية امام البضائع والسلع الاجنبية والتي هي ارحص نسبياً من مثيلاتها العراقية مما ادى الى اغراق الاسواق العراقية بهذه السلع والبضائع وانهايار المنافسة للصالح الاجنبية قد امر كثيرا بالقطاع الخاص

(١) سالم عماد عبد الطيف القطاع الخاص وأنماط التشغيل في العراق مجلة دراسات اقتصادية بيت الحكمة

فضلاً عن هذا الانفتاح امام الاستيرادات الخارجية يأتي معها حالة التضخم في الاقتصاد والعالي والازمات الاقتصادية تصبح مستوردة مع هذه السلع والبضائع بالاضافة الى ذلك فأ، انخفاض الدولار الامريكي امام العملات العالمية الاخرى يعني ارتفاع اسعار السلع والبضائع مما يدفع المستوى العام للاسعار وزيادة نسبة التضخم الموجود اصلاً في الاقتصاد العراقي مع بناء اسعار صرف العملة العراقية امام الدولار بشكل ثابت من قبل البنك المركزي بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي للاقتصاد لذلك فأن بقاء الابواب مفتوحة لهذه الطريقة لاتؤثر فقط على القطاع وانما على كل الاقتصاد العراقي<sup>(١)</sup>.

---

(١) مرزوق عاطف لاني، اشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مصدر سبق ذكره ص ٤٤

## المبحث الثالث

### استراتيجيات التحول الاقتصادي

توجد ثلاث استراتيجيات للتحول نحو الاقتصاد واليات السوق وهذه الاستراتيجيات هي:

#### الاستراتيجية الواقعية

هي واحدة من أقدم السياسات المخصصة في العالم والتي طبقت في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣٢ في تجربة خصخصة الخدمات العامة والتي جاءت وفقاً للرواية إستراتيجية مفادها أن القطاع العام يركز على الإجراءات التي تكفل حقوق الفرد والإنصاف الإداري وحماية حقوق المواطنين بينما القطاع الخاص يركز على المنظمة ومرونتها والتكيف مع التقنيات الحديثة والمتغيرة والكفاءة الاقتصادية الكلية أذن فهي حلاً أدارياً تساعد الحكومة والقطاع الخاص لفهم كلاهما أدوارهما الوظيفية في الحياة الاقتصادية وقد جاءت هذه الخصخصة من أجل العمل الإداري الغير مركزي ومن أجل ضمان إدارة كفاء للأقاليم والمدن بعيداً عن رجالات السياسة وما يؤدون من ادوار في رسم إستراتيجية اقتصادية وإدارية داخل المدن من أجل الحصول على تأييد الشعب وان هذه الاستراتيجية تترك المنافسة تعمل عملها في اقل من النشاط الاقتصادي وفقاً لقوى السوق وتدخل حكومي قليل لتكون استثماراتها والتوجه نحو التعليم الأكثر الأهمية.

وقد طبقت هذه الاستراتيجية في البلدان النامية بهدف تقليل العجز المستخدم في موازنتها السنوية أو العجز في ميزان مدفوعاتها وتقليل حجم المديونية ومن أمثلة

الدول التي طبقت هذه الاستراتيجية المكسيك وغانا<sup>(١)</sup>

## الاستراتيجية المرحلية

وهذه الاستراتيجية واضحة من التسمية فهي ليس غاية بذاتها ولا تحدد أهدافا مثل الاستراتيجية الواقعية على أساس المشاكل العالقة او وجود مؤشرات على سوء الأداء الاقتصاد وقد طبقت هذه الإستراتيجية خلال الفترة ١٩٨٠\_١٩٨٦ من خلال المؤسسات المالية الدولية صندوق النقد والبنك الدولتين كشرط مسبق للحصول على القرض بأن تقوم الدولة المعنية بإدخال اليأت السوق وتحرير الاقتصاد وبيع ممتلكات القطاع العام بهدف إدخال تعديلات على الاقتصاد المحلي وقد حدث هذا في خمس وعشرين دولة طبقت الوصفات الجاهزة للمؤسسات المالية الدولية وطبقت ثلاثة عشر دولة سياسة دخول الشركات المملوكة للقطاع العام اليأت السوق المنافسة ومن بين الدول المطبقة لهذه الإستراتيجية هي فرنسا في عهد حكومة جاك شيراك ١٩٨٦ وكانت بهدف سياسة بحتة واتبعته في ذلك حكومة تاتشر من اجل الحصول على التأييد السياسي والانتخابي والجزء من البرنامج الحكومي لتشيط الاقتصاد الحر بعد الأزمة الاقتصادية في عام ١٩٨١ بهدف زيادة الإرباح التوسيع الإنتاج الصناعي والقضاء على البطالة المتزايدة في بريطانيا آنذاك الأ أن هذه الإستراتيجية تضع فيض قوية على السوق بيد الحكومة نتيجة تمكن السياسيين النافذين في الحكومة على المشاريع والمؤسسات العامة التي بيعت للقطاع الخاص<sup>(١)</sup>.

---

(١) فيجام، هارفي واخرون، برامج الخخصة في العالم العربي دراسات عالمية مركز الإمارات للدراسات

والبحوث الإستراتيجية العدد ٧ بدون تاريخ ١٧\_١٩

(١) نفس المصدر السابق، ص ٢٢-٢٣



## الإستراتيجية البنوية

ترتكز هذه الإستراتيجية في إيجاد تغييرات كبيرة في العلاقات بين الطبقات المجتمع كونها سبيلاً تكنوقراطياً لحل عدد كبير من المشاكل المحددة ومن أجل أحداث تغييرات في البنى الاقتصادية للمجتمع فان الخصخصة البنوية تكون من ثلاث أشكال: يرتبط الشكل الأول بتغيير مصالح الطبقات العاملة تغيراً دائماً من خلال توزيع الوظائف الشاغرة من القطاع العام إلى القطاع الخاص وهو ما يسمى بنقل المركزي القوة وهذه الإستراتيجية تعني إيجاد مشاريع جديدة في كل فروع الإنتاجية وسحب استثمارات الحكومة تدريجياً في الاقتصاد الوطني والشكل الثاني يشترط تغير المجتمع وثقافته وهذا النمط لايشترط نقل ملكية القطاع العام بل يؤمن مفاهيم أيدلوجية اقتصاد واليات السوق وتغير فكرة الدوار الاقتصادية بين القطاع العام والقطاع الخاص وهنا نشأت علاقات اجتماعية جديدة بديلاً عن تلك التي سادت في ضل القطاع العام وهي أن تضع خصخصة ومصلحة الشعب مع رأس المال وليست علاقة تضادية أي هو مقابل أنا بل تكون هو + أنا تساوي نحن مما يسهل عملية تحويل المشاريع الإنتاجية من القطاع العام الى القطاع الخاص وهذا النوع من الخصخصة يمكن تسميته (التحول الإداري)

أما الشكل الثالث يكون إعادة هيكلية البنى المؤسساتية بحيث تؤدي مجموعة الحوافز المقدمة للمجتمع إلى تشجيع المزيد من الاعتماد على القطاع الخاص واختيار الحلول للمشكلات وفقاً لنضرة اقتصاد اليأت السوق اي تعبير آخر نقل صناعة القرار من دائرة القطاع العام إلى القطاع الخاص ولهذا تصبح القرارات الاقتصادية يكون منبعها الفكر الاقتصادي وتكون السياسة تتبع الاقتصاد وهو عكس ما كان يجري الاقتصاد يتبع السياسة وهذا ما يعرف(التحول المؤسساتي) ويعمل على نقل إلية تسير المجتمع من الطبقة السياسية

البيروقراطية إلى قوى السوق الأكثر حسماً<sup>(١)</sup>.

نلاحظ أن الإستراتيجية البنيوية هي أفضل الاستراتيجيات فهي تخلف مصالح مشتركة للقوى العاملة باعتبارها أكبر المتضررين وبين طبقة رأس المال البرجوازية الوطنية وتضييق الخصخصة البنيوية تخلق أيضا طبقة جديدة من خلال أسهم الشركات المتحولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص وفي العراق أن أكثر الشركات العمة تعرضت إلى عمليات السلب ونهب المنظمة ولم يعد لها وجود في الحقيقة سوء البنية متعلقة لايمكن الاستفادة منها ولهذا فأن الحكومة العراقية بناء هذه الشركات من والمكائن والمعدات السلع الرأسمالية الحديثة والمتطورة وتحويل أدارتها إلى القطاع الخاص ومن ثم تحويل ملكيتها إلى مستثمرين رأسماليين بينهم أما الشركات الموجودة فعل على الحكومة دراسة واختيار إي الطرق الأنسب لتحويلها إلى القطاع الخاص إما بالبيع المباشر أو النفطية أو الهبة للعاملين فيها أو التوكل من خلال العقود والامتياز والدعم والكابون والالزام وطرح جزء من اسهم الشركة في سوق العراق للاوراق المالية<sup>(٢)</sup> وجميع هذه الطرق يمكن ان تتم وبشكل سلس من خلال سياسة الخصخصة البنيوية لانها تحدث خطوة بخطوة وتوصل البنى التحتية الى اقتصاد السوق.

## تمويل القطاع الخاص

يتطلب التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص إيجاد آلية التمويل تمكن المشروعات المحولة من الاستمرار بعملياتها اليومية وتحديث المعدات ووالمكائن بالتكنولوجيا الحديثة ودفع أجور ومستحقات العاملين، وهذا يكون إما من

---

(١) نفس المصدر، ص ٢٥-٢٧

(٢) ماهر احمد، دليل المدير في الخصخصة، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧

خلال الجهاز المصرفي أو الأسواق المالية، في الدول التقدمية النمو لأن تكون هناك أي مشكلة لتطور الجهاز المصرفي والأسواق المالية، وفي حالة العراق الجهاز المصرفي لازال في بدايات التطوير والسياسة الائتمانية المتشددة وارتفاع أسعار الفائدة المرتفعة مقارنة مع باقي دول العالم تحد كثيرا من طلب القطاع الخاص على الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي مع تدهور الوضع الأمني وعدم استطاعت القطاع الخاص الصناعي من مواجهة السلع والبضائع الأجنبية وما يرافقه من فقدان الطاقة الكهربائية التي ترفع التكاليف التشغيلية للمشروعات الإنتاجية المستهدف إنشائها، ولهذا فان تمويل القطاع الخاص من الجهاز المصرفي غير مجدية من الناحية العملية، ويعتمد البنك المركزي في تقييمه للسياسة الائتمانية على تطور القطاع الحقيقي وانخفاض مستويات التضخم الأساسية مما يجعل الإقراض والاقتراض موجبة لكل الطرفين<sup>(١)</sup>، ولهذا السبب اتجهت الائتمانات المنوحة لغرض شراء وحدات سكنية لموظفي الدولة مما رفع قيمة الائتمان النقدي المباشر ويمكن توضيح ذلك من الجدول (٢٦)

جدول (٢٦) الودائع والائتمان للقطاع الخاص للفترة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٩) (مليون دينار)

السنة	أجمالي الودائع (١)	ودائع القطاع الخاص (٢)	ائتمان القطاع الخاص (٣)	نسبة ٣/٢ (٤)	نسبة ٣/١ (٥)
٢٠٠٣	٤٢١٨٦٧٢	٢١٣٣٦٦٦	٣٦٩٤١٨	٪٣.١٧	٪٥.٨
٢٠٠٤	٨٦١٩٨٠٩	٣٤٣١٣٣٩	٦٢٢٤٧٦	٪١.١٨	٪٢.٧
٢٠٠٥	١٠٧٦٩٩٩٥	٣٦٨٩٩١٧	٩٥٠٢٨٧	٪٧.٢٥	٪٨.٨
٢٠٠٦	١٦٩٢٨٢٩٥	٤٧٥١٢٤٩	١٨٨١٠١٤	٪٥.٣٩	٪١١.١١
٢٠٠٧	٢٦١٨٨٩٢٦	٩٤٠٢٥٣٨	٢٣٨٧٤٣٣	٪٣.٢٥	٪١.٩
٢٠٠٨	٣٤٥٥٤٩٥٩	١١٦١٥٦٧١	٣٩٧٨٣٠١	٪٢.٣٤	٪٥.١١
٢٠٠٩	٣٨٥٨٢٤٧٧	١٢٦٨٦٢١٨	٤٦٤٦١٦٧	٪٦.٣٦	٪١٢

(١) صالح، مظهر محمد، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات النمو والاستقرار الاقتصادي،

**المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للسنوات المذكورة أعلاه**

**العمود (٤) و(٥) من عمل الباحث**

نلاحظ من الجدول أعلى نسبة انتمان للقطاع الخاص بلغ (١٢٪) من إجمالي الودائع وبلغ نسبة متوسط الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٩) (٤٠.٢٨٪) من حجم ودائع القطاع الخاص، ولهذه النسبة المتدنية للانتمان الممنوح للقطاع الخاص تفسر كثير تراجع دوره في النشاط الاقتصادي، وبرغم من محاولة الحكومة الدفع باتجاه تشييط القطاع بإنشاء هيئة وطنية للاستثمار بقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ومسؤولية هذه الهيئة التعريف بالفرص الاستثمارية ولها الحق في إعطاء الإعفاءات الضريبية وكذلك إعفاءات من الرسوم الكمركية لأغراض المشروع وتخصيص الأراضي الاستثمارية ومنح الأجازات الاستثمارية للجهات الأجنبية، وقد أنشاء هيئات مماثلة في الأقاليم والمحافظات بهدف إعطاءها دور اكبر في رسم الخارطة الاستثمارية، وهذه الهيئة لاتزال في بداية العمل ولم تظهر نتائجها بعد لما يشهده البلد من اضطراب وضعه السياسي والأمني الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها اقتصاد البلد<sup>(١)</sup>

---

(١) الحسني. زهير، دور قانون الاستثمار ١٣ لسنة ٢٠٠٦ في دعم القطاع الخاص في العراق، مجلة دراسات

## الاستنتاجات والتوصيات



## الاستنتاجات

- ١- أن البنية المالية التحتية، تعبر عن القدرة المؤسساتية في إدارة الاقتصاد وتمويله وهي مشكلة حقيقة تلاقيها البلدان النامية ومنها العراق
- ٢- أن التحول من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد يعتمد التخطيط التأسيري يتطلب وجود مؤسسات مالية لديها الإمكانيات والكفاءات لاختيار المشروعات وتمويلها مما يسهم بتفعيل النشاط الاقتصادي، وهذه الإمكانيات لاتزال تشكل أهم عقبات تطور اقتصاد السوق في العراق.
- ٣- يعاني الاقتصاد العراقي بعدم الاستقرار السياسي والأمني مما يضع البنى المؤسساتية أمام تحديات اجتماعية وأخلاقية أكثر منها اقتصادية، وبالإضافة إلى ذلك التزامات الدولية تجاه المؤسسات الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، وديون نادي باريس المستحق على العراق.
- ٤- العراق يعتمد وبشكل مباشر على الربيع النفطي، وهو سلعة خارج سيطرة الدولة، من حيث السعر وعوامل التحكم فيه، بينما هو يتحكم في الاقتصاد العراقي، وخلق معه التشوهات الهيكلية التي تعتمد عليه في إشباع حاجات العراق من السلع والبضائع.
- ٥- تتقاطع مشكلة الفساد الإداري والمالي مع توجهات الدولة في دعم وتحفيز القطاع الخاص ويعطل دوره المحوري في النشاط الاقتصادي، وهي تؤدي أيضا إلى انعدام الإدارة السليمة للشركات الحكومية ولهذا تدنت إنتاجية هذه الشركات من المعروض السلعي والمنافسة القوية مع نظيراتها الأجنبية مما زاد الاعتماد على البضائع الأجنبية.

٦- أن أهم ما عانة منه الاقتصاد العراقي عدم كفاءة التخصيصات المالية أو عدم وجود طاقات استيعابية لتلك التخصيصات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم كفاءة المؤسسات الحكومية والمحلية في صرف تلك التخصيصات، ولهذا أرجعت الكثير من المبالغ المخصصة للمشاريع الاستثمارية، مما عطل الكثير من الخدمات التي تقدم للمواطنين.

٧- أن عملية الإصلاح الاقتصادي في الهياكل القطاعات الرئيسية، لم ترافقه تحديث وتصحيح القطاع المالي والنقدي، وبقيت المصارف الحكومية مسيطرة على السوق المصرفية باعتبارها مالكة اكبر رأس مال مصري في الاقتصاد العراقي.

٨- لم تظهر السياسة النقدية أي تأثير على القطاع الخاص والقطاع الحقيقي بشكل عام مما يفقر استخدام الأدوات السياسية النقدية غير المباشرة وتقوية القطاع المالي، وانعكس ذلك بشكل واضح على الائتمانات المقدمة للقطاع الخاص.

٩- التضخم الذي صاحب الاقتصاد العراقي منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي وظهر بشكل انفجاري في عقد التسعينات اثر على أسعار الفائدة وجعلها سلبية وانخفضت معها الودائع البنكية لذا اعتمدت المصارف على رؤوس أموالها وموجوداتها البنكية.

١٠- وعلى ساس ما تقدم أن الطلب على النقود يعتمد وبشكل مباشر الطلب الاستهلاكي أو لشراء السلع الثمين كبديل عن النقود، هذا له تأثير المباشر على الواردات والعجز في الميزان السلعي لميزان المدفوعات.

١١- بالرغم من التحولات الاقتصادية الحقيقة للسياسة النقدية في العراق منذ عام(٢٠٠٣) وتشريع قانون البنك المركزي وقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤)



وقانون (٣٩) لسنة (٢٠٠٣) التي سمحت للمصارف الأجنبية بممارسة أعمالها داخل العراق لم تودي ثمارها بعد بسبب الانكماش في القطاع الحقيقي.

١٢- أن سياسة البنك المركزي في سعر الصرف تعتمد على إيرادات الدولة الربعية وهي تشكل (٩٧٪) من إيرادات الدولة مما جعل سعر الصرف مرتبطاً وبشكل وثيق بالريع النفطي، ويحدد البنك المركزي سعر الصرف من خلال المزاد العلني وبيع للقطاع التجارة الخارجية والمضاربين بالعملة.

١٣- يعاني العراق من الفترات النزلية الكبيرة خاصة أثناء فترة الحصار الاقتصادي وما شكله من غياب عن التطورات الكبيرة في مجال التقنية الحديثة للصناعة والصناعات الالكترونية، وهي التي تحدث الفارق في القيمة المضافة، وبلاضافة إلى ذلك التسويق الالكتروني عن طريق شبكات الانترنت.

١٤- تركز استثمار القطاع الخاص في القطاع العقاري والبناء والتشييد باعتباره الأكثر ضماناً والأكثر ربحاً من باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهي المرحلة التي تلت قرارات التأميم، وتخوف أصحاب رؤوس الأموال من استثمارات في القطاعات الصناعية المهمة لعدم توفر البيئة الاستثمارية المناسبة لتوظيف تلك رؤوس الأموال.

١٥- وفي المجال الزراعي والمسيطر عليه القطاع الخاص تعمد في نشاط هذا القطاع حماية الدولة في توفير المياه والبذور والأسمدة، وكذلك حماية منتجاته من المنافسة الخارجية.

١٦- أن التنمية متعددة الأوجه والاتجاهات لا يمكن للقطاع الخاص تحملها وحده، وإنما يكون له الدور الاستراتيجي والأساسي في القطاعات الإنتاجية ذات الربحية التجارية. ولم يساهم في الشؤون الاجتماعية لعدم وجود هذه الثقافة في ظل القطاع العام.

## التوصيات

١- يقع على عاتق البنى المؤسساتية إدارة شؤون المجتمع، ولهذا فعليها نشر ثقافة وروح المسؤولية تجاه المجتمع والاقتصاد، من خلال تضمين وتشريعات لقوانين التي تستند إلى مبادئ الدستور والتداول السلمي للسلطة بالانتخابات والممارسات الديمقراطية مما يعزز ثقة المواطن والاستقرار السياسي ليكون الضمان لإدارة الاقتصاد الوطني، وهو الشرط الضروري لتنفيذ السياسات التنموية الهادفة لبناء القطاع الخاص في الاقتصاد.

٢- بناء نمط التنمية وفقا لآليات السوق يكون دور الدولة منظم ومصحح للاتجاهات سير النظام الاقتصادي وهي التي تخلق البيئة الاستثمارية، من خلال القوانين والأنظمة والإجراءات في مجال حماية حقوق الملكية والحد الفاصل بين استغلال تلك الحقوق وبين الاستيلاء على حقوق الآخرين.٣. أن اختيار نمط للتنمية الاقتصادية يتطلب مؤسسات لديها القدرة والكفاءة لتنفيذ البرامج التنموية، وتكون وفقا لقدرات وطاقات البلد الاستيعابية، مرتكز على الاستقرار السياسي والمؤسسي المؤثر في القطاع الخاص. ٤- أن أي عملية تنمية لايقدر لها النجاح ما لم تستند لقوانين التي تدعم الحقوق والحريات والرأي وتكافؤ الفرص لكل أفراد المجتمع، وهذا ما ريناه في بناء المجتمع مع بدايات تأسيس الدولة العراقية الحديثة في بداية القرن الماضي.

٥- على الدولة العراقية أتباع السياسة الحمائية الماركنتلية من اجل تحفيز وتشجيع القطاع الخاص الذي يوثر بدوره على تطوير الناتج المحلي الإجمالي باستخدام الاختراعات والابتكارات في العملية الإنتاجية.

٦- تقوم الحكومة بتخلي عن القطاع المصرفي، من حيث إدارة تلك المصارف وفقا للعمل المصرفي أو تحويلها لشركات مساهمة مصرفية، مما يحسن أداء هذه

- المصارف تباع اليات السوق وتوفير الظرف والبيئة التنافسية السليمة المصرفية.
- ٧- أن تكون للحكومة محفظة أوراق مالية تمكن الحكومة سد عجز موازاتها، وتدار من قبل البنك المركزي، ويستخدمها في الإدارة السياسة النقدية غير مباشرة، وتساهم في تنشيط سوق العراق للأوراق المالية لتوفير السيولة النقدية اللازمة لشركات القطاع الخاص.
- ٨- يحدد البنك المركزي معدل نمو القاعدة النقدية تماشياً مع التطورات الحاصلة في الاقتصاد الحقيقي، وهو يعطي دفعة قوية للحكومة لاجراء إصلاحات هيكلية في القطاعات الإنتاجية، ويساهم ذلك بتطور القطاع الخاص.
- ٩- تعزيز رؤوس أموال المصارف العاملة بالعملة الأجنبية، بهدف تطوير نشاطها الاستثماري في القطاع الحقيقي، يحفز القطاع الشراكة مع هذه المصارف، تكون دعائمه قوية للقطاع الخاص.
- ١٠- نظراً لتمتع العراق باحتياطيات نفطية هائلة والوفورات المالية التي توفرها، يمكن استخدام هذه الأموال في إنشاء صناديق سيادية تكون داعمة للاستقرار الاقتصادي وعمل بهذه الصناديق بدول الخليج العربي، تعمل على مشاريع البنى الارتكازية والاجتماعية ذات الأولوية الاقتصادية التي تسهم من رفع قدرات القطاع الخاص.
- ١١- العراق بحاجة إلى خارطة استثمارية متكاملة تضع كافة القطاعات الاقتصادية فيها يسهل على المستثمرين المحليين أيجاد الشريك الأجنبي أو الدخول بشركات مساهمة مع بعض المستثمرين المحليين لانجاز مشاريع البنى الارتكازية والمشاريع الاستثمارية والإنتاجية، وهو يساعد الإدارة المحلية في أي المجالات تستثمر ويرفع كفاءة التخصيصات المالية للإدارة المحلية.
- ١٢- أيجاد التأمين المصرفي الذي يدخل ضمن أطار تحقيق الاستقرار المالي

يشجع صغار المدخرين وكبار المودعين بسلامة الجهاز المصرفي من أي انهيارات قد تحدث ناتجة من عسرة مالية لمصرف معين أو تعثره، ولكي يتم خروج المصرف من السوق بهدوء، وبدون مشاكل، وكما تهدف تعويض المودعين، وهذا يقع ضمن مسؤولية الحكومة، وذلك بسبب أن الجهاز المصرفي لا يستطيع تحمل أعباء أقساط التأمين.

## المصادر

### اللغة العربية

### أولا الكتب

- ١- الدليمي، عوض فاضل اسماعيل، النقود والبنوك، ، دار الحكمة للطباعة والنشر، جامعة الموصل، سنة ١٩٩٠
- ٢- العاني، عماد محمد علي، اندماج الا سواق المالية الدولية (اسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي)، بيت الحكمة، العراق، بغداد، سنة ٢٠٠٢
- ٣- عبد العزيز، اكرام، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد، العراق، سنة ٢٠٠٢، الطبعة الاولى
- ٤- العلي، عادل فليح، وطلال محمود كدواي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الاول، جامعة الموصل، سنة ١٩٨٩
- ٥- العلي، عادل فليح، وطلال محمود كدواي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الثاني، جامعة الموصل، سنة ١٩٨٩
- ٦- احمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الاسلامي، طبعة دار الجبل، مصر القاهرة ١٩٨١
- ٧- السامرائي، سعيد عبود، القاموس الاقتصادي الحديث، مطبعة المعارف، العراق، بغداد ١٩٧٩
- ٨- عبد الرحمن، اسامة، تنمية التخلف وادارة التنمية، مركز دراسات

- الوحدة العربية، لبنان - بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٧
- ٩- الجميل، سرمد كوكب، التمويل الدولي، مدخل في الهياكل والعمليات والادوات، جامعة الموصل، الدار الجامعية للطباعة والنشر العراق، ٢٠٠٠
- ١٠- السامرائي، هناء عبد الغفار، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية، بيت الحكمة، العراق، بغداد- الطبعة الاولى ٢٠٠٢
- ١١- السامرائي، هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر: المسوغات والأخطار، سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة، العراق - بغداد، ١٩٩٨
- ١٢- الأنباري، صباح صادق جعفر، الدستور ومجموعة قوانين الأقاليم والمحافظات، المكتبة القانونية، بغداد- العراق، ٢٠٠٩
- ١٣- الصميدعي، محمود جاسم، رذنية عثمان، التسويق المصرفي، دارا لمناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥
- ١٤- السعدي، صبري زاير، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث (١٩٥١- ٢٠٠٦)، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩
- ١٥- عبد المنعم السيد علي، دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية، مركز دراسات الإمارات، ابوظبي، سنة ١٩٩٨
- ١٦- حيدر غيبة، ماذا بعد أخفاق الرأسمالية والشيوعية، شركة المطبوعات، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٩٩٥
- ١٧- النجار سعيد، التخصصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية صندوق النقد العربي، ابو ضبي الامارات العربية المتحدة سنة ١٩٨٨
- ١٨- هاشم، جواد، تكوين رأس المال الثابت في العراق (١٩٥٧- ١٩٧٠)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر لبنان، بيروت، ١٩٧٥
- ١٩- ابو موسى، رسمية احمد، الاسواق المالية والنقدية، دار معتر للنشر

- والتوزيع، الطبعة الاولى، سنة ٢٠٠٥
- ٢٠- عبد الفضيل، محمود، العرب والتجربة الاسيوية الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، سنة ٢٠٠٠
- ٢١- عبد الفضيل، محمود، من دفتر احوال الاقتصاد المصري، كتاب الهلال، مصر - القاهرة، العدد ٦٢٧، ٢٠٠٣،
- ٢٢- كالبريث، جون كينت، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة احمد فؤاد، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، سنة ٢٠٠٠
- ٢٣- هندي، منير ابراهيم، ادارة الاسواق والمنشآت المالية، مطبعة المعارف، اسكندرية، سنة ٢٠٠٢
- ٢٤- هندي، منير ابراهيم، ادارة المنشآت المالية، مطبعة المعارف، اسكندرية، سنة ٢٠٠٢
- ٢٥- هندي، منير ابراهيم، الاوراق المالية والاسواق المالية، منشأة المعارف، اسكندرية، سنة ١٩٩٩
- ٢٦- هندي، منير ابراهيم، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف بالاسكندرية، مصر، ١٩٩٨
- ٢٧ - قاسم، منى، صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة - مصر. سنة ١٩٩٥
- ٢٩ - اللوزي، سليمان احمد واخرون، ادارة البنوك، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الاردن، سنة ١٩٩٧
- ٣٠- رمضان، زيادسليم، ومحفوظ احمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣. عمان - الاردن

٢١- سامي خليل، النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر، الكويت، سنة

١٩٨٢

٢٢- حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة

الحديثة، مصر، القاهرة ١٩٦٧

٢٣- البيلاوي، حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، المجلس الوطني

للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٠

٢٤- هندي، منير ابراهيم، اساسيات الاستثمار في الاوراق المالية، منشأة

المعارف بالاسكندرية - مصر، ٢٠٠٢

٢٥- شيحة، مصطفى رشدي، البناء الاقتصادي للمشروع، مؤسسة الثقافة

الجامعية، مصر، الاسكندرية، ١٩٨٩

٢٦- جون بيح، وليندا فان غيلدر، المؤسسات والاستثمار والنمو في الشرق

الاطلس وشمال افريقيا، ندوة دور القطاع الخاص في الاقتصاديات العربية،

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، الكويت

١٩٩٩

٢٧- سعيد، محمد السيد، الشركات عابر القومية ومستقبل الظاهرة

القومية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ١٩٨٦

٢٨- هرناندو دي سوتو، رأس المال. لماذا تتركز الرأسمالية في الغرب وتفشل في

مكان آخر. ترجمة كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة

الأولى، سنة ٢٠٠٢،

٢٩- جون سوليفان، الكسندر شكونكوف، مكافحة الفساد منظورات

وحلول القطاع الخاص، مركز المشروعات الدولية الخاصة *CIEP*، واشنطن دي

سي، ٢٠٠٥



- ٤٠- برنية، محمد يسر، تطوير أسواق الأوراق الحكومية في الدول العربية ودور السلطات النقدية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات، سنة ٢٠٠٤
- ٤١- يحيى، وداد يونس، النظرية النقدية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، بغداد والعراق، سنة ٢٠٠١،
- ٤٢- نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعرضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، سنة ١٩٩٤
- ٤٣- العياش، غسان، المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨
- ٤٤- علي بليل ومحمد مصطفى عمران وأيتن فتح الدين، التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي ١٩٧٤ - ٢٠٠٢، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات، ٢٠٠٤
- ٤٥- عبد الفتاح، رشدي صالح، التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، اتحاد المصارف العربية، بيروت - لبنان ٢٠٠٦
- ٤٦- سيد علي، عبد المنعم، مدخل علم الاقتصاد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد ١٩٨٤
- ٤٧- نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل ج٢، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥
- ٤٨- محمد، عبد اللطيف يوسف، في قضايا التنمية العربية (١٩٨٥ - ١٩٩٥)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
- ٤٩- محمد محمود عبد ربه محمد، محاضرات الاعتماد على البيانات المحاسبية عند تقييمك للاستثمارات في سوق الأوراق المالية، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٠

٥٠- المهيلمي، عبد المجيد، التحليل الفني للأسواق المالية، البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، الطبعة الثانية ٢٠٠٥،

٥١- كجه جي، صباح، التخطيط الصناعي في العراق، الجزء الأول، بيت الحكمة، بغداد، العراق سنة ٢٠٠٢

٥٢ سالم، عماد عبد اللطيف، الدولة والقطاع الخاص في العراق، بيت الحكمة، بغداد العراق، سنة ٢٠٠١

٥٣- شثني، جمال الدين، دور سوق الأوراق المالية في تمويل التنمية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات، سنة ١٩٨٤

٥٤- لعياش، غسان، أبحاث في الإصلاح المصرفي وتطوير الاسواق المالية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، سنة ١٩٩٣

٥٥- شيحة، مصطفى رشدي، التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (، اتحاد المصارف العربية، بيروت - لبنان ٢٠٠٦

٥٦- زيني، محمد علي، الاقتصاد العراقي، الماضي والحاضر، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، العراق بغداد، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩

٥٧- نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل ج٢، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥

٥٨- نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان ٢٠٠٥

٥٩. فيجام، هاريفي واخرون، برامج الخصخصة في العالم العربي دراسات عالمية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية العدد ٧ بدون تاريخ

## ثانياً: البحوث والندوات

- ١- صالح، مظهر محمد، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات النمو والاستقرار الاقتصادي، البنك المركزي العراقي. سنة ٢٠٠٨،
- ٢- السيد، علي عبد المنعم، تجربة العراق مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة ندوة القطاع العام والقطاع الخاص مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، سنة ١٩٩٠
- ٣- جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية، تحرير علي توفيق الصادق وآخرون، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ضبي الإمارات العربية المتحدة، سنة ١٩٩٥
- ٤- مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠٠٣، المؤسسة الدولية لضمان الاستثمار
- ٥- دور الحكومات الانماني في ظل الانفتاح الاقتصادي، صندوق النقد العربي، معهد الجلسات الاقتصادية / تحرير علي توفيق الصادق، وليد عدنان الكردي، أبو ضبي للطباعة والنشر، أبو ضبي الإمارات العربية المتحدة، سنة ٢٠٠٠
- ٦- إبراهيم احمد جركس، تفعيل أداء الأسواق والمؤسسات المالية في العراق، مؤتمر العلمي الثالث، بيت الحكمة، قسم الدراسات الاقتصادية، بغداد، العراق، سنة ٢٠٠٢
- ٧- الحمداني، صباح، أعمار العراق إلى أين يسير؟، صندوق النقد الدولي للبحوث ودراسات، سنة ٢٠٠١، متاح على الموقع [www.imf.com](http://www.imf.com)
- ٨- ندوة المؤسسات المالية العربية وتمويل الاستثمار في الوطن العربي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الدول العربية، بأشراف حازم البيلاوي، ابو

ظبي، سنة ٢٠٠٥

٩- السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، تحرير علي توفيق وآخرون، مطبعة اكسبريس، مايو، ١٩٩٦، الامارات العربية المتحدة، ابو ظبي

١٠- ندوة التعاون الاقتصادي العربي بين النظرية والعولمة، منتدى الفكر العربي، الاردن، عمان، الطبعة الاولى، سنة ٢٠٠٠

١١- مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكو (٢٠٠١-٢٠٠٢)، الجزء الثاني، اصلاح المؤسسات الاقتصادية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا - الامم المتحدة - نيويورك - ٢٠٠٣

١٢- ادارة اصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والاسلامي، سلسلة بحوث، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، سنة ٢٠٠٢

١٣ العناني، جواد، مستقبل القطاعين العام والخاص في الوطن العربي، ندوة القطاع العام والخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة ١٩٩٠

١٤- ندوة تطوير القطاع المالي والنمو الاقتصادي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، تحرير سعود البريكان، وعلي بلبل، وإبراهيم الكراسنة. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، كانون الأول، ديسمبر ٢٠٠٣

١٥- محمد، عبد اللطيف يوسف، في قضايا التنمية العربية (١٩٨٥ - ١٩٩٥)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (الحكم المؤسساتي السليم في المصارف العربية والمؤسسات المالية، اتحاد المصارف العربية، بيروت - لبنان ٢٠٠٢

١٦- الشاهد، سمير محمد، الضوابط العامة للرقابة المصرفية أهميتها

وأثرها، مؤتمر مصارف الغد، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان ٢٠٠١

١٧- كارل هابر ماير، مقترحات بشأن الهيكل المالي الدولي الجديد وانعكاسات ذلك على النظم المالية العربية، ندوة القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، عزيز، محمد الفنيش، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الإمارات، نيسان ٢٠٠٠

١٨- مؤتمر مصارف الغد، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان ٢٠٠١

### ثالثا المنشورات

١- تقييم برامج التخصصية في منطقة الاسكو، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، الأمم المتحدة سنة ١٩٩٩-

٢- ملامح قطرية وأقليمية لمؤشرات التنمية المستدامة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)الامم المتحدة، نيو يورك سنة ٢٠٠٥

٣- تطوير الاسواق المالية واصلاح مؤسساتها: قضايا وخيارات السياسة العامة لمنطقة الاسكو، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥

٤- سلوكية القطاع المصرفي وكفائة في مجال الاقراض في بلدان مختارة، العدد (٣)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الامم المتحدة، ٢٠٠٥

٥- ريتشادبارت، اطار السياسة النقدية، صندوق النقد الدولي، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة، سنة ٢٠٠٣

٦- تحليل الاداء الاقتصادي وتقييم النمو والانتاجية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكو)، الامم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٥

٧- الامام، محمد محمود، محددات الاداء الاقتصادي لكل القطاعين العام والخاص في الوطن العربي، ندوة القطاع العام والخاص

٨- صالح، مظهر محمد، وبدر غيلان برنامج تمويل جزئي لوحدات الانتاج الصغيرة في النشاط الخاص، البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٣

٩- الشركات الغير الوطنية في دول الاسكوا مع دراسة مالية مصر والامارات العربية المتحدة، اللجنة الاقتصادية، والاجتماعية لغربي اسيا، الامم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٤

١٠- سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والنسبي، الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) الامم المتحدة نيويورك ٢٠٠٣

١١- الاستثمار العالمي ٢٠٠٦، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف ٢٠٠٦

١٢- تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية والقدرة على المنافسة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك ١٩٩٥

١٣- المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية، تحرير سعود بريكات، علي بلبل، إبراهيم الكراسنة، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ندوة تعقد كانون الأول، ديسمبر ٢٠٠٦

١٤- جوناثان تشاركهام، إرشادات لأعضاء مجلس إدارة البنوك، مركز المشروعات الدولية الخاصة، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، البنك الدولي، سنة ٢٠٠٣

١٥- غاري شيناسي، الاستقرار المالي، صندوق النقد الدولي، واشنطن دي سي، قضايا اقتصادية، العدد ٣٦، سنة ٢٠٠٣

١٦- سياسات العلم والتكنولوجيا للقرن الحادي والعشرين، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٩

١٧- جفري كارمائل ومايكل بومر لبنانو، تطوير المؤسسات المالية غير المصرفية ومراقبتها، السلسلة المالية، الأكاديمية العربية لعلوم المالية والمصرفية، من منشورات البنك الدولي، بدون تاريخ

١٨- نقل التكنولوجيا إلى الشركات المتوسطة والصغيرة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والأجنبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٦

١٨- ندوة رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، بدون

#### تاريخ

١٩- التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، جمهورية العراق، بغداد، ٢٠٠٨،

٢٠- القطاع المصرفي العربي ومتطلبات التكيف والتطور للمرحلة المقبلة، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، الفصل الثاني، حزيران ٢٠٠٥

٢١- جمهورية العراق، نظرة عامة على القطاع المالي/تنمية وتمويل القطاع الخاص، مجموعة التنمية الاجتماعية وثيقة البنك الدولي، سنة ٢٠١١

٢٢- الملامح الأساسية لاتفاق بازل الثانية والدول النامي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي / الإمارات ٢٠٠٤

٢٣- والمصارف العربي، قضايا واعتبارات التطبيق العملي، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، حزيران ٢٠٠٥

٢٤- الحكم المؤسساتي السليم في المصارف العربية والمؤسسات المالية، اتحاد المصارف العربية، بيروت - لبنان ٢٠٠٢

٢٥- جمهورية العراق، نظرة عامة على القطاع المالي/تنمية وتمويل القطاع الخاص، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وثيقة البنك الدولي، سنة

٢٠١١

٢٦- سوزان لرين، وآخرون، العمل المصرفي في سبيل التنمية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد ٣٨، العدد ١ مارس ٢٠٠٣

- ٢٧- بول مرقص، التشريعات العربية اللازمة للتجارة الالكترونية،  
النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية ٢٠٠٦،  
٢٨- سوزان كرين، ريشي غويل، التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط  
وشمال أفريقيا، صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٣،  
٢٩- المبادئ الاساسية لنظم الدفع الهامة نظاميا ومسؤوليات المصارف  
المركزية، اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٦،

#### رابعاً الدوريات

- ١- الملخص الاقتصادي الفصلي، نيسان - حزيران، ٢٠٠٣، وزارة التجارة  
الخارجية والصناعة في مصر  
٢- النشرة الاقتصادية الشهرية كانون الثاني يناير ٢٠٠٧ وزارة التجارة  
الخارجية والصناعة القاهرة مصر  
٣- بول مرقص، التشريعات العربية اللازمة للتجارة الالكترونية، النشرة  
المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، الفصل الثاني، ٢٠٠٦  
٤- الهندي، عدنان، القطاعات المصرفية العربية في مواجهة متطلبات اتفاقية  
بازل الجديدة لكفاية الأموال الخاصة، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد ٢٥٩  
تموز ٢٠٠٢  
٥- عمر، محمود عبد السلام، التطورات الأخيرة في نشاط لجنة بازل، مجلة  
الدراسات المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان /  
الأردن العدد / ١، ١٩٩٦  
٦- مفهوم التنمية، سلسلة جسر التنمية، العدد(١٣) كانون الثاني- ٢٠٠٣،  
السنة الثانية  
٧- سنحاج، عبد الحق، الادوات النقدية غير المباشرة، معهد صندوق النقد



الدولي، واشنطن العاصمة. سنة ١٩٩٨، العدد ٢٢،

٨- مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،  
النشرة الفصلية العدد الأول للسنة الرابعة والعشرين، الكويت ٢٠٠٦  
٩- سوق العراق للأوراق المالية، التقرير السنوي السابع ٢٠١٠، مطبعة دار  
البلاد، العراق، بغداد

١٠- عوض، فاضل إسماعيل، الموقف الراهن للجدل بين الكنزيين والنقديين  
حول كيفية انتقال التغيرات النقدية إلى مستوى النشاط الاقتصادي ومدى ملامته  
للاقتصاديات النامية، جامعة النهريين - مجلة كلية الحقوق العدد (٣)، بغداد،  
١٩٩٠

١١- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة  
الإحصائية السنوية

١٢- التوقعات والتنبؤات النقدية والمالية، العدد رقم ١/ اللجنة الاقتصادية  
والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكو) الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٥

١٣- سوزان لرين، وآخرون، العمل المصرفي في سبيل التنمية، مجلة التمويل  
والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد ٣٨، العدد ١ مارس ٢٠٠٣

١٤- وليم الكسندر وآخرون، استخدام أدوات غير مباشرة في السياسة  
النقدية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد ٣ ١٩٩٦

١٥- وليم الكسندر وآخرون، استخدام أدوات غير مباشرة في السياسة  
النقدية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد ٣ ١٩٩٦

١٦- الهندي، عدنان، القطاعات المصرفية العربية في مواجهة متطلبات اتفاقية  
بازل الجديدة لكفاية الأموال الخاصة، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد ٢٥٩

تموز ٢٠٠٢

١٧- دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العداد (٢١) لسنة ٢٠٩٩، و(٢٢) لسنة ٢٠٠٩ و(٢٣) لسنة، و(٢٦) لسنة ٢٠١١

### خامسا الرسائل الجامعية

١- البرزنجي، برهان عثمان حسين، الابتكارات الحديثة في انظمة المدفوعات وتأثيرها في السياسة النقدية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، غير منشوره، ٢٠٠٧

### الانكليزية

١- *Building Inclusive Financial sectors For Development* ,  
united Nation , N. Y , . ٢٠٠٦ ,

٢- *Welishans , M. , and Melcher , R. , Finance: Introduction south – western pub* , ١٩٨٤

٣- *Van Horne , Finical Management and policy* , (٨th-ectio)n N.  
j;prentice Hall , ١٩٨٤

٤- *chen , A. , and ken singer , pultable stock: Anew Lnnoration In Equity Einar cing Financial Management* , spring , ١٩٨٨

٥- *Redlcliff , Inevstment: concepts , Analysis , and strategy* , II. I.  
scott fores Man ٨ comp ١٩٨٣

٦- *S. Knack and P. Keefer , Polarization , politics and Property Rights: Links Between In equality and Growth* .  
The world Bank , August

٧- *G. B. Price , "Protecting in teLLectual Property: How new P١٣ , No٣ , "CIPE* , ١٩٩٥ , *Democracies stand to gain*

- ٨-*A. Grief and E. kandeL, contract Enforcement Institutions: LRIS ,Historical Perspective and current status in Russia*  
١٩٩٣, working Paper No٩٢, Center
- ٩-*M. Olsen, N. Sama and A. V. Swamy, Governance and Growth:A Simple Hypothesis Explaining Cross-Country, Differeances in Productivity Growth. LRIS Center, Working Paper No٢١٨, ١٩٩٨*
- ١٠-*Dubofsky, David A. , Option and Financial Futures: ١٩٩٢, . McGRAW-Hill, N. Y. Valuation and Uses*
- ١١-*the world Bank. Knowledge economies in the Middle East and North Africa, toward new Development Strategies, washington, ٢٠٠٣*
- ١٢-*T. Hamalainen and G. Schienstock, Innovation network and network Policies, (OECD), ٢٠٠٠, P*
- ١٣-*Making Research Networks:A Contribution to A Common Vision for Future of science and Technology for Development . European Centre for Development . Geneva, ١٩٩٩*
- ١٤ -*The World Bank. REBUILDING IRAQ: ECOBOMIC REFORM AND TRANSITION,, Middle East Department, ٢٠٠٦*
- Pring, Martin, Technical Analysis. Explained, ٢nd edition*  
*,N. Y. McGraw Hill, ١٩٨٥*